# ١٩٣١

1931/01/01
FO 371/15292 (2)

مذكرة بعنوان «ملخص الوضع بين شركة البرق الشرقية Eastern Telegraph Company وحكومة الحجاز في بداية يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م» أعدها أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة وهي مرفقة طي رسالة من راين إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٨ فبراير (شباط).

تبين المذكرة ما تم تسديده من الحساب بين الطرفين وما أقرت الحكومة الحجازية به وما تم إرساله، وتقول إن حجة الحكومة في عدم تسديد الحساب عن أشهر مايو (أيار) إلى نوفمبر (تشرين الثاني) هو النفقات الزائدة التي سببها استخدام اللاسلكي عند تعطل الخط البرقي خلال شهر أبريل (نيسان) ١٩٣٠م. وتدحض الشركة هذه الحجة من أوجه متعددة ولا تعتبر أنها تكفي لتبرير التأخير في تسديد الحساب الشهري. وتبين المذكرة مقدار المبالغ المستحقة وأضرار التأخير في التسديد على الشركة، وشكاوى الشركة من تجاهل مكتب البريد الحجازي لبرقيات الخدمة أو عدم الإجابة عليها بشكل صريح كما كان الحال بالنسبة للبرقيات المتعلقة بخدمات رويتر Reuter التي طلب الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد في لندن إدخالها.

1931/01/02
FO 371/15291 (1)

رسالة موقعة من بيرسي لورين Percy Loraine المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م (وورد العام ١٩٣٠م خطأ في تأريخ الرسالة).

يرفق لورين طي رسالته نص تصريح أدلى به وزير الخارجية المصرية إلى صحيفة «المقطم» ينفي فيها أن المفاوضات جارية بين حكومته وحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها، لكنه يقر أن الملك فؤاد قام بالرد على رسالة وصلته من الملك عبدالعزيز آل سعود. ويعلق لورين أن بعض الغموض يكتنف تبادل الرسالتين المذكورتين ويذكر أن صدقي باشا أكد ورود رسالة ودية من الملك عبدالعزيز لكنه قال إنه لم يرسل ردا عليها حسب علمه. وقد يكون الملك فؤاد قد أرسل الرد دون إخطار وزرائه.

1931/01/07
FO 371/14476 (3)

رسالة سرية من تشارلز وليم باكستر Charles William Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، إلى بيرس Group Captain R. E. C. Peise، فرع الإشارة في وزارة الطيران البريطانية، مؤرخة في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

يشير باكستر إلى رسالة بيرس المؤرخة في ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) حول رأي فرع الإشارة بالمعدات التي تقدمها شركة ماركوني Marconi لحكومة الحجاز ونجد من حيث السعر والنوعية. ويضيف أن رسالة بيرس ذكرت بعض نقاط الاختلاف بين ملخص العقد بين حكومة الحجاز ونجد وشركة ماركوني التي قدمها الوزير المفوض الحجازي والمعلومات التي أتت من جدة برسالة رقم ٢٦٦ المؤرخة في ١٨ أكتوبر. وبما أن وزارة الخارجية لا تستطيع البت في الأمر استعلم لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant من وايت H. A. White الذي كان يعمل مديرا مؤقتا لماركوني عن الأمر، وأجاب وايت بمذكرة مرفقة يشرح فيها الخلاف بين الملخص والمعلومات التي أرسلها سيسل هوب-جيل Cecil B. Hope-Gill من جدة.

ويضيف باكستر أن وايت أخبر أوليفنت أنه إذا كانت الشركة مخطئة فستتكفل بتقديم بدائل للمعدات المذكورة مجانا. ويذكر باكستر أنه ينوي أن يجيب بالإيجاب على أسئلة حافظ وهبة الموجهة إلى أوليفنت في ٥ نوفمبر والمرفقة طي رسالة رندل Rendel إلى بيرس المؤرخة في ١٧ نوفمبر. ويطلب باكستر جوابا سريعا كي يتسنى له الكتابة إلى الوزير المفوض الحجازي بأقرب فرصة.

1931/01/09
FO 371/15291 (1)

رسالة موقعة من بيرس R. E. C. Peirse، وزارة الطيران البريطانية، إلى باكستر C. W. Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

تشير الرسالة إلى رسالة باكستر المؤرخة في ٧ يناير الخاصة بموضوع عقد ماركوني Marconi للتجهيزات اللاسلكية في مملكة الحجاز ونجد وتقول إن فرع الإشارة عاين الموقع ولا يزال يرى أن السعر معقول. ويذكر بيرس بعض الأمور الفنية المتعلقة بالأجهزة المتحركة والمحطات الفرعية، مشيرا في ذلك إلى تصريح وايت White المسؤول في الشركة بأن شركته مستعدة إذا لم تحز الأجهزة المقترحة على القبول لإبدالها مجانا بأجهزة أقوى.

1931/01/07-09
FO 371/14483 (5)

مذكرة داخلية حول ضم تهامة عسير رسميا إلى مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، من مذكرات وزارة الخارجية البريطانية وتتكون من ملاحظة موقعة من كريستوفر وارنر Christopher F. A. Warner، مؤرخة في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م، وأخرى تحمل توقيع بيكيت W. E. Beckett المستشار القانوني في الوزارة، مؤرخة في ٩ يناير، وثالثة غير كاملة ولكنه بخط وارنر.

يوجه وارنر ملاحظته الأولى إلى بيكيت مبينا أن الحكومة البريطانية تعهدت للإيطاليين

في عام ١٩٢٧م بتأجيل الاعتراف بمعاهدة مكة بين الإدريسي والملك عبدالعزيز آل سعود التي وقعت في ٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٦م. كما تبين المذكرة أن هذا التأخير لا يمكن أن يستمر إلى الأبد إذ إنه من المحتمل جدا أن يضم الملك عبدالعزيز منطقة عسير (المقاطعة الإدريسيّة) إلى أراضيه، ويوضح بيكيت في ملاحظته أن الملك عبدالعزيز تولى جميع الشؤون الخارجية لعسير بموجب اتفاقية مكة لعام ١٩٢٦م وهو الآن يتولى أيضا الشؤون الداخلية للمقاطعة الإدريسية، من خلال أمير يساعده مجلس تشريعي منتخب ويبقى الإدريسي في منصب الحاكم.

ويوضح بيكيت أن الإدريسي لم يعد معترفا به دوليا بعد تنازله عن منطقة عسير للملك عبدالعزيز آل سعود، وأن وضعه الحالي شأن داخلي من شؤون دولة الحجاز ونجد، وأن من غير المهم وصف العلاقة بين الملك عبدالعزيز وهذه المقاطعة بأنها سيادة أو سلطة أو حماية فقد أصبحت المقاطعة من ضمن الأراضي التي يحكمها الملك عبدالعزيز، وأن المعاهدة التي وقعها الإدريسي مع بريطانيا سنة ١٩١٧م أصبحت لاغية بزوال ظروف الحرب التي كانت قد وقعت أثناءها وبسبب أن الإدريسي لم يعد يحمل أي صفة دولية. كما يشير بيكيت إلى أن من الممكن لبريطانيا أن تستمر في تأخير الاعتراف بمعاهدة عام ١٩٢٦م بين الإدريسي والملك عبدالعزيز.

وتذكر حاشية وارنر الثانية أن من المحتمل أن تسترجع المقاطعة الإدريسية في عسير سيادتها بعد وفاة الملك عبدالعزيز، وبالتالي فإن بريطانيا قد تستفيد من اعتبار معاهدتها مع الإدريسي لعام ١٩١٧م سارية المفعول، ومن الأفضل ألا تحدد الحكومة البريطانية موقفها من هذه المعاهدة في الوقت الراهن.

***ABD 20.1.8: 61-65** *AGSA 4.43: 643-48*

1931/01/10
R/15/2/1498 (4)

أخبار سرية من البحرين عن الفترة بين ١٦-٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠م، وهي تحمل توقيع تشارلز جيفري برايور Captain Charles Geoffrey Prior الوكيل السياسي البريطاني، مؤرخة في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

تتضمن الأخبار إشارة إلى وصول الملك عبدالعزيز آل سعود إلى نجد ومعه عبدالله السليمان البسام من جمارك الحجاز وعبداللطيف بن عبدالجليل الذي كان قد طرد من العمل في جمارك الكويت. ويقال إن هذين الرجلين سيتوجهان إلى الأحساء حيث من المتوقع إحداث تغييرات في إدارة المالية والجمارك، إذ سيترك مقبل الذكير ناظر المالية في الأحساء منصبه بسبب تأثير آل القصيبي فيما توجه محمد الطويل ناظر جمارك نجد إلى الرياض لمقابلة الملك. ويقال إن الملك سيعود إلى الحجاز بتاريخ ٢٥

شعبان، وأن البحث عن الماء العذب لا يزال مستمرا في رأس تنورة.

***PDPG 9: 397-400***

1931/01/13
R/15/1/481 (5)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخ في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

يبين التقرير المواقع التي توجد فيها قبائل الظفير وشمر وحرب والعجمان ومطير والعوازم وغيرها. ويذكر أن أمطارا غزيرة هطلت على بعض مناطق نجد والأحساء. كما يذكر أن شيخ الكويت تلقى رسالة ودية جدا من الملك عبدالعزيز آل سعود، وأن الشيخ سرحان الزويد من المنتفق أسرّ إلى الوكيل السياسي البريطاني أنه توجه إلى الرياض لمقابلة الملك عبدالعزيز، وأن الشويش المسؤول عن إبل الملك استدعي إلى الرياض.

ويذكر التقرير أيضا انتشار إشاعة تقول إن الملك عبدالعزيز اتفق مع الحكومة الإيرانية أن ينزل الحجاج الإيرانيون في خليج بلبول في موسم الحج القادم، وقد توجه محمد الطويل إلى دوحة بلبول لإقامة مركز جمركي فيها. وينقل التقرير عن إبراهيم المزين حامل راية شيخ الكويت الذي كان في الرياض أن نجدا تعاني من نقص شديد في المواد الغذائية رغم توافرها في الموانئ الساحلية، لكن نزول الأمطار في الداخل وفتح الحكومة موائد يومية للفقراء من نساء الرياض بحضرها وبدوها خففت من الوضع. ويضيف دكسون بتحفظ أن شعبية ولي العهد الأمير سعود بن عبدالعزيز آل سعود في ازدياد سريع، وأن فيصل الدويش وابن حميد وابن حثلين وابن لامي يتمتعون بصحة جيدة ويلقون معاملة حسنة.

***PDPG 9: 419-23***

1931/01/14
FO 371/15291 (2)

رسالة من لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant، وزارة الخارجية البريطانية، إلى حافظ وهبة الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها في لندن، مؤرخة في ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

تشير الرسالة إلى رسالة حافظ وهبة رقم ٦٩ المؤرخة في ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٠م والمتعلقة بالعقد الذي وقعته حكومة الحجاز ونجد مؤخرا مع شركة ماركوني Marconi لإقامة محطات لاسلكية، ويقدم أوليفنت أجوبة الخبراء حول أسئلة كان حافظ وهبة قد وجهها في رسالة سابقة. فهو يقول إن الأجهزة التي ستقام في كل محطة مماثلة لما هو مستخدم في المحطات البريطانية المشابهة لها، وإن قطع غيار الأجهزة التي تبلغ طاقتها

نصف كيلو وات مناسبة، وكذلك ستكون قطع غيار المحطتين التي تبلغ استطاعة كل واحدة منهما ستة كيلو وات إذا كانت على المستوى نفسه، وإن التكاليف معقولة.

1931/01/14
FO 371/15291 (2)

رسالة من حافظ وهبة الوزير المفوض للحكومة الحجازية النجدية والمندوب فوق العادة في لندن إلى لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٤ شعبان ١٣٤٩هـ الموافق ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م، وهي باللغتين العربية والإنجليزية.

يشكر حافظ وهبة لانسلوت على رسالته التي تحمل التاريخ نفسه والتي أعاد طيها الوثائق المتعلقة بإنشاء محطات اللاسلكي في الحجاز ونجد، ويعرب عن سروره بما قدمه الخبراء الذين اطلعوا على الوثائق من إجابات عن الأسئلة الثلاثة التي وجهها حافظ وهبة في خطاب سابق مؤرخ في ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٠م.

1931/01/13-16
FO 371/15291 (2)

مذكرة حول عقد ماركوني Marconi لإقامة منشآت لاسلكية في الحجاز ونجد أعدها تشارلز وليم باكستر Charles William Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، وهي موجهة إلى لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant، مؤرخة في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م، وعليها حاشيتين موقعتين من أوليفنت وباكستر، مؤرختين في ١٣ و١٦ يناير ١٩٣١م.

يبيّن باكستر أن وزارة الخارجية أصبحت في وضع يسمح لها بالرد على الأسئلة الثلاثة المتضمنة في رسالة الشيخ حافظ وهبة المؤرخة في ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٠م. ويرسل مسودة الرد لكي يطلع عليها أوليفنت. ثم يشير باكستر إلى مشكلة أن المحطات التسع المزمع إقامتها في مدن الأقاليم وكذلك الأجهزة الأربعة المتنقلة ستكون قوتها نصف كيلووات، وترى وزارة الطيران أن من المحتمل ألا يستطيع الإرسال في هذا المدى أن يستمر دون انقطاع في الظروف غير المناسبة إذا اعتمد على قوة قدرها نصف كيلووات فقط، ولذلك تقترح وزارة الطيران أن تحاول وزارة الخارجية البريطانية الحصول على اتفاق رسمي يتناول طريقة مواجهة حالة فشل المحطات والأجهزة المتنقلة في الإرسال على المدى المطلوب خلال مدة معينة ولتكن ٩ أشهر. ويضيف باكستر أنه يتضح من هذا أن هناك خلافا في الرأي بين وزارة الطيران وشركة ماركوني التي ترى أن المحطات والأجهزة المزودة بقوة نصف كيلووات تكفي للغرض المحدد. وسبق أن ذكر وايت White لأوليفنت أنه إذا ثبت أن خبراء ماركوني أخطأوا في تقديراتهم فإن شركة ماركوني

ستقوم باستبدال هذه المحطات بمحطات أخرى أكثر قوة مجانا.

لذلك يعتقد باكستر أنه ليست هناك ضرورة لاتخاذ أي إجراء حيال شركة ماركوني حاليا ويمكن الاعتماد على التأكيدات الشفهية التي أعطاها وايت فإن المحطات المزودة بقوة نصف كيلووات ستستبدل إذا ثبت أنها غير مناسبة. ويقترح باكستر أنه عند الرد على الوزير المفوض الحجازي، يكتفي بالإجابة على الأسئلة الثلاثة التي وردت في رسالته المؤرخة في ٥ نوفمبر. ويبين أن استفسارات الوزير المفوض التي جاءت بعد توقيع العقد كانت محرجة إلى حد ما، ولذلك يفضل عدم موافاته بأي تعليق يخرج عن نطاق أسئلته الثلاثة. ويعلق أوليفنت في ١٣ يناير على ما قاله باكستر متسائلا عن السبب في عدم كتابة رسالة إلى وزارة الطيران فورا حتى يوم ٧ يناير أي بعد مقابلته مندوب شركة ماركوني بتسعة عشر يوما. ويرد باكستر على هذا بحاشية مؤرخة في ١٦ يناير بأنه شرح الظروف لأوليفنت.

1931/01/17
CO 831/13/10 (1)

رسالة من وارنر C. Warner، وزارة الخارجية البريطانية، تحمل توقيعه موجهة إلى بلاكستر K. W. Blaxter، مؤرخة في ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

يقول وارنر إنه قبل شروع الحكومة البريطانية في مناقشة مطالب قبيلتي الرولة وبني عطية فإنها تحتاج إلى معلومات أكثر من تلك التي قدمها مكدونل MacDonnell، ومعرفة بالتحديد ما هي المطالب التي تطالب سلطات شرقي الأردن بها كلا من سورية والحجاز ونجد وينبغي أن يُطلب من حكومة شرقي الأردن أن تبرق بتلك المعلومات.

***AB 5.10: 369***

1931/01/17
FO 371/15289 (8)

تقرير سري من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية عن شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠م، مرفق طي رسالة سرية من راين إلى هندرسون، مؤرخة في ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

يغطي التقرير في باب الشؤون الداخلية زيارة الملك عبدالعزيز آل سعود الخاصة إلى جدة، ثم عودته إلى مكة المكرمة ومنها إلى الرياض في زيارة قصيرة يذهب بعدها إلى المدينة المنورة لقضاء شهر رمضان، كما يعلق على قرار الملك تحويل إدارة الشؤون الخارجية إلى وزارة يترأسها ابنه الأمير فيصل الذي يحتفظ كذلك بمنصب النائب العام على الحجاز، مع تعيين فؤاد حمزة وكيلا للوزارة على أن يكون مقره فرع الوزارة المستحدث

في جدة. ورغم تقدير التقرير لأهداف هذا الإجراء فإنه يتساءل عن احتمالات نجاحه في تحسين المعاملات مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية في جدة.

وفي تقويم التقرير للأوضاع والسياسة المالية للحكومة يخلص إلى إبداء التشاؤم بشأنهما حيث لا يتوقع سوى الإفلاس خاصة وأن من المتوقع أن تكون أعداد الحجاج قليلة. ومن مظاهر الإفلاس شكوى السائقين السودانيين من عدم استلام أجورهم وعجز الحكومة عن تسديد ديونها الخارجية وتأخر الرواتب لمدة شهور عديدة. وفي المجال التجاري يشير التقرير إلى مشكلة إنارة مداخل جدة البحرية. أما التأثير النجدي في الحجاز فلئن تناقص في المجال الديني فإنه زاد في مجال الملبس حيث فرضت الحكومة ارتداء الشماغ والغترة على المسؤولين الحجازيين.

وفي باب المسائل الحدودية يشير التقرير إلى المفاوضات بين حافظ وهبة الوزير المفوض الحجازي النجدي في لندن وبين السلطات البريطانية في وزارة الخارجية حول نتائج مهمة مكدونل M. S. MacDonnell الخاصة بالنزاعات القبلية على الحدود مع شرقي الأردن، وإلى المراسلات المتبادلة بين وزارة الخارجية الحجازية النجدية والمفوضية البريطانية في جدة ممثلة في راين وفي سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill، وإلى تعيين عبدالعزيز بن زيد أميرا على الجوف.

أما على المسار العراقي فيشير التقرير إلى المصاعب التي تواجه التوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين البلدين واستعداد نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي لزيارة الحجاز لهذا الغرض حسبما ورد في برقية من فرانسيس همفزيز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني على العراق إلى لندن في ١٨ ديسمبر وقد عبر راين عن تأييده لفكرة الزيارة التي تتماشى مع محصلة محادثاته مع فؤاد حمزة في الصيف السابق. ويذكر التقرير تصريحا أبداه نوري السعيد عن نيته في الدعوة إلى تحالف يضم الدول العربية بما فيها مملكة الحجاز ونجد والعراق وشرقي الأردن. ويحمل التقرير الجانب العراقي جانبا من المسؤولية عن هذه المصاعب بسبب تشدده حول مسألة التعويضات عن خسائر الغارات القبلية وتبادل المجرمين مقابل عدم حل مشكلة ابن مشهور رغم اعتذار الملك فيصل رسميا عن هربه.

ويتشاءم التقرير كذلك حول احتمال ترتيب مقابلة بين بسكو Colonel Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج والملك عبدالعزيز في مكان معين في نجد نظرا لغضب الملك من الظروف التي اعترت زيارته للبحرين في طريق عودته من الاجتماع مع الملك فيصل على ظهر سفينة «لوبن» H. M. S. *Lupin* البريطانية وكذلك نظرا لقصر مدة إقامة الملك في نجد ولبطء المواصلات فيها. وقد قررت السلطات البريطانية أنه إذا تمت

الزيارة فستكون مجرد زيارة مجاملة ولن يطرح موضوع المسائل المعلقة الخاصة بالخليج إلا إذا أثارها الملك. ويتساءل التقرير عما سيؤول إليه اقتصاد البحرين لو صح ما أشيع عن احتمال فتح طريق بري للحجاج والتجارة يربط بين الخليج والمدن المقدسة في الحجاز. وينقل التقرير عن صحيفة «مسلم أوتلوك» *Muslim Outlook* الصادرة في لاهور نقلا عن صيحفة «السياسة» القاهرية رسالة من طهران عن قرب توقيع معاهدة صداقة وتجارة بين إيران والحجاز ونجد، وإشارة حبيب الله خان الممثل الإيراني في جدة إلى طريق الحجاج الجديد الذي يشق أراضي نجد.

وفي باب العلاقات الدولية يشير التقرير إلى عودة راين من إجازته وإلى موقف بريطانيا من رغبة الملك عبدالعزيز في الحصول على تمثيل دبلوماسي له في بومباي وفي سنغافورة. ويشير التقرير إلى ملاحظات أبداها ميغريه Maigret القائم بالأعمال الفرنسي في جدة والتي تذكر استعداد فرنسا للتساهل بشأن التنازل عن حق عتق الرقيق إلا أنها متشددة حول قانون الجنسية الحجازي النجدي الذي يضفي الجنسية الحجازية النجدية على عدد لا بأس به من الجزائريين القاطنين بالمدينة، مما يعتبر عائقا كبيرا أمام توقيع معاهدة مع الحكومة الحجازية النجدية. أما علاقات الملك عبدالعزيز مع مصر فيبدو أن أي تفاؤل سابق بتحقيق تقدم في المفاوضات بين الجانبين لم يكن مبررا، ويذكر التقرير أن الأشموني القنصل المصري في جدة كان متحفظا في تصريحاته بعد عودته من مصر حيث أمضى بضعة أسابيع فيها. وتم نشر كتاب أخضر رسمي يحتوي على نص المعاهدة التي أبرمت بين حكومة مملكة الحجاز ونجد وتركيا، وصادق الملك عبدالعزيز عليها. وفي الوقت الذي عاد فيه كل الممثلين الدبلوماسيين إلى جدة فيلحظ التقرير غياب الوزير المفوض الإيراني.

وفي باب مسائل الطيران يتحدث التقرير عن تدهور وضع سلاح الجو الحجازي النجدي رغم نقله إلى جدة كما يشير إلى نشاطات الجمعية العربية للطيران وأهدافها. وفي باب الاستخبارات العسكرية يقتصر التقرير على خبر إنشاء شركة لتوريد الأسلحة ترتبط بوزير المالية عبدالله السليمان ثم انفراط عقدها. كما يتطرق التقرير إلى فشل السلطات في الحجاز وبيروت وسورية ومصر في القبض على مزوري أوراق الروبية، وإلى شؤون الحج، وأخبار أخرى متفرقة عن خدمة وكالة رويتر الإخبارية وأحوال الطقس في جدة، وعن موظفي المفوضية البريطانية فيها حيث حصل ويكلي Wikeley نائب القنصل على إجازة مرضية ووصل لويس Captain C. C. Lewis من إنجلترا وهو يشترك مع جونز F. V. Jones في الأعمال الكتابية التي كان يقوم بها ثاكر Captain Thacker.

***JD 3: 167-74***

1931/01/19
FO 371/15291 (2)

رسالة من باكستر C. W. Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، إلى بيرس R. E. C. Peirse، وزارة الطيران البريطانية، مؤرخة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

تشكر الرسالة بيرس على إجاباته عن الأسئلة المتعلقة بعقد ماركوني Marconi للتجهيزات اللاسلكية في الحجاز ونجد التي وردت في رسالته المؤرخة في ٩ يناير وترفق نسخة من رد لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant في وزارة الخارجية البريطانية المؤرخ في ١٤ يناير والموجه إلى حافظ وهبة الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها في لندن والتي يجيب فيها على أسئلته الثلاثة الخاصة بهذا الموضوع. ويبين باكستر سبب إغفال رسالة أوليفنت لإحدى النقاط التي ذكرها بيرس والعائد إلى الرغبة في تجنب التدخل بين حكومة الحجاز ونجد والشركة خاصة وأن تصريح وايت White (مسؤول الشركة) يتناول الخطر في الأجهزة التي تبلغ استطاعة كل منها نصف كيلو وات، فهو يبدي استعداد الشركة لاستبدال هذه الأجهزة مجانا.

1931/01/19
FO 371/15292 (2)

رسالة موقعة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى جورج رندل George W. Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

يبين راين أنه منذ عودته إلى جدة قبل شهر لم يتح له الاتصال بالمسؤولين في الحكومة الحجازية النجدية باستثناء مقابلة واحدة مع الأمير فيصل بن عبدالعزيز تحدث عنها في تقريره عن احتفالات يوم تولي الملك العرش، وذلك بسبب سفر الملك عبدالعزيز آل سعود إلى نجد ومرض فؤاد حمزة. وهذا المرض كان السبب في عدم تطبيق التنظيم الجديد لوزارة الشؤون الخارجية في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها والذي بموجبه يبقى وكيل الوزارة (حمزة) في جدة. ويقترح راين إثارة موضوع الصعوبة التي يسببها هذا الوضع مع حافظ وهبة.

ويعبر عن شكه فيما يتعلق بحمزة الذي يقول إنه قد يكون وصل إلى درجة عدم الاحتمال أو لم يعد مرضيا عنه، كما أن الأمير فيصل لن يقبل أن يكون وزيرا شكليا. ويضيف راين أن على الحكومة البريطانية ألا تضيع فرصة في التوضيح للملك عبدالعزيز آل سعود أنه إذا أراد علاقات دبلوماسية صحيحة فيجب أن تكون لديه وزارة خارجية صحيحة. ويرى أن حكومته قد تضطر إلى التلويح بسحب وزيرها المفوض إلى أن يصبح وضع الوزارة سليما وإلى أن يبدأ التفاوض على جميع المسائل المعلقة، خاصة ما يتعلق منها بشرقي الأردن.

1931/01/10-21
FO 371/15291 (4)

مذكرة داخلية من مذكرات وزارة الخارجية البريطانية تتضمن عدة تعليقات من باوكر R. J. Bowker، وكريستوفر وارنر Christopher F. A. Warner، وتشارلز وليم باكستر Charles William Baxter، مؤرخة ما بين ١٠-٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

تعلق المذكرة على رسالة من بيرس Group Captain R. E. C. Peirse إلى باكستر مؤرخة في ٩ يناير بخصوص عقد شركة ماركوني Marconi لإنشاء محطات لاسلكية في الحجاز ونجد بعد إعطاء موجز للرسالة. ويقول باوكر في تعليق مؤرخ في ١٠ يناير إن بالإمكان الرد على الأسئلة الثلاثة للشيخ حافظ وهبة المتضمنة في رسالته المؤرخة في ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) بالإيجاب مع الإشارة إلى أنه لم تكن هناك قائمة بقطع الغيار اللازمة للمحطات ذات قوة ٦ كيلووات ولا يرى باوكر ما يدعو لتنفيذ اقتراح بيرس المتضمن في الفقرة الثالثة من رسالته لأن الأسئلة الثلاثة التي طرحها الشيخ حافظ وهبة لم تتناول هذا الموضوع وإن التأكيدات التي أعطاها وايت White للانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant تعتبر كافية. ويقدم باوكر مسودتي خطابين لحافظ وهبة وبيرس. وقد وقع وارنر على هذا التعليق بشكل يوحي أنه اطلع عليه بتاريخ ١٢ يناير.

وفي تعليق ثان مؤرخ في ٢١ يناير يقول باوكر إنه يجب إعلام المفوضية البريطانية في جدة بالإجراءات التي تتخذ، وإنه ناقش الموضوع مع وارنر الذي يعتقد أن أفضل وسيلة لعمل ذلك هو إرسال صورة رسالة حافظ وهبة المؤرخة في ٥ نوفمبر إلى المفوضية بطريقة رسمية ورد أوليفنت عليه إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan. وكذلك إرسال صورة من رسالة جورج رندل George W. Rendel إلى كورتني Group Captain Courtney المؤرخة في ١٧ وصورة رد بيرس المؤرخ في ٢٧ نوفمبر وصورة رسالة باكستر إلى بيرس المؤرخة في ٧ يناير ورد بيرس المؤرخ في ٩ يناير ويرفق باوكر مسودة رسالة تغطية مناسبة. كما يرى باوكر أنه يجب إرسال صور من المراسلات المتبادلة مع حافظ وهبة إلى وزارات الهند والمستعمرات والطيران ودائرة النقل. وقد وقع وارنر معربا عن موافقته على ما كتبه باركر بتاريخ ٢١ يناير.

1931/01/25
L/P&S/10/1177 (6)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠م وهو موقع بالنيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، والتوقيع كما يبدو لبرادشو Captain J. R. L. Bradshaw سكرتير المقيم، مؤرخ في ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

يقول الملخص إن الملك عبدالعزيز آل سعود أمر بفرض رسوم على استيراد دولارات ماريا تيريزا (الريال الفرانسي) في تحرك له علاقة بالعملة الحجازية الجديدة، وقد توجه عبدالعزيز القصيبي وآخرون إلى القطيف للتعبير عن وجهة نظرهم. ومن جهة أخرى وصل الملك إلى نجد ومعه عبدالله السليمان البسام من جمارك الحجاز وعبداللطيف بن عبدالجليل الذي كان قد فصل من العمل في جمارك الكويت. ويقال إن الملك سيعود إلى الحجاز في منتصف يناير (كانون الثاني). وحسب قول الملخص سيترك مقبل الذكير ناظر المالية في الأحساء منصبه بسبب تأثير القصيبي. وتوجه محمد الطويل ناظر جمارك نجد إلى الرياض لمقابلة الملك بعد رفع تجار الأحساء عرائض ضده. وقام عبدالعزيز الربيّع خادم الملك عبدالعزيز الخاص بزيارة الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. وذكر أن من أسباب قدومه إلى الكويت إعادة زوجة فهد الحثلين.

***PDPG 9: 369-74***

1931/01/29
R/15/1/481 (4)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخ في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م.

يبين التقرير تحركات قبائل الكويت وقبائل الظفير وشمر وحرب وبريه من مطير وعِلْوَى من مطير (باستثناء جماعة الفغم وابن شقير) والعوازم والعجمان. ويقول التقرير إن الأمطار كانت جيدة في جميع أرجاء نجد. وقد زارت مزيونة أخت فيصل الدويش وابنتها عمشاء الكويت وأعطتا الوكيل السياسي البريطاني معلومات عن الأمير سعود بن عبدالعزيز.

ومن الأخبار الأخرى في التقرير أن ابن جنيفر لم يكمل رحلته إلى بغداد، وأن الشويش أرسل خبرا من الرياض إلى قبيلة مطير حول الحاجة إلى الإبل في الجنوب، وأن الملك عبدالعزيز آل سعود غادر الرياض متوجها إلى مكة المكرمة. ويضيف التقرير أنه يجري حاليا بناء حصن في قرية، ويتوقع البدء ببناء حصنين آخرين في الصفا والحفر بعد انتهائه كما يتوقع مد خط برقي يصل الأماكن الثلاثة، كما يذكر التقرير أن ابن لامي توفي في الرياض. ويفيد التقرير أن نشر خبر معاهدة الصداقة التي توصلت إليها الجمهورية التركية مع مملكة الحجاز ونجد أثار اهتماما شديدا في الكويت وارتفعت شعبية الملك عبدالعزيز ارتفاعا كبيرا.

***PDPG 9: 425-28***

1931/01
L/P&S/12/3731 (8)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر يناير (كانون الثاني)

١٩٣١م وهو يحمل توقيع آلبان .Captain R G. Alban نيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر).

يقول الملخص إن الملك عبدالعزيز آل سعود أرسل رسالة مليئة بالمودة إلى شيخ الكويت ذكر فيها أنه وصل إلى الرياض لكنه لن يبقى فيها طويلا، وبالفعل غادر الملك الرياض متوجها إلى مكة المكرمة يوم ٢٠ يناير. ومن جهة أخرى يواجه الريال السعودي الذي تم سكه في الحجاز بعض المشكلات في تسويقه ويحاول الملك عبدالعزيز التغلب عليها بإرساء مراكز صرف رسمية في مكة المكرمة والهفوف والجبيل. ويذكر الملخص أن صحيفة «أم القرى» نشرت في أحد أعدادها شروط معاهدة الصداقة التي توصلت إليها الجمهورية التركية مع مملكة الحجاز ونجد، واعتبرت المعاهدة في الكويت عملا دبلوماسيا رائعا.

***PDPG 9: 411-18***

1931/02/02
FO 371/15292 (2)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يبين راين أن فؤاد حمزة توجه إلى مصر بسبب استمرار مرضه ويبدو أن يوسف ياسين قد حل محله كوكيل لوزارة الشؤون الخارجية في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها. وقدم يوسف ياسين إلى جدة برفقة الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الشؤون الخارجية لبحث الأمور المعلقة، لكن الأمير مضطر للعودة إلى مكة المكرمة لأسباب صحية.

1931/02/04
FO 371/15293 (3)

مذكرة داخلية من جورج رندل George Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، تحمل توقيعه، مؤرخة في ٤ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

تشير المذكرة إلى قيام وزارة المستعمرات البريطانية بتعيين جون جلوب Captain John Glubb ضابط الاستخبارات البريطاني في مجلس العشائر في شرقي الأردن. وفي تقرير منفصل له يوضح جلوب أن أوضاع القبائل الحدودية التي فقدت أملاكها خطيرة، وهي مهددة بالمجاعة نتيجة الغارات المتكررة التي تشنها قبائل نجد. ويضيف جلوب أن هذه القبائل ربما تنقل ولاءها إلى الملك عبدالعزيز آل سعود إذا لم يتم تدارك الأمر وإعادة منهوباتها لها. وهذا سيكون له آثار بعيدة المدى قد تقتضي تخلي بريطانيا عن الجنوب الشرقي من إمارة شرقي الأردن. ويدعم هذا الرأي جون تشانسلر Sir John Chancellor.

وتشير المذكرة إلى قيام الملك عبدالعزيز نفسه بتشجيع الغارات التي نظمها وقادها

بعض ضباطه ومسؤوليه. وقد دفع هذا الوضع الخطير جون شكبره Sir John Shukburgh وبيرنيت Air-Commodore Burnett في اجتماع ضم ممثلين عن الوزارات البريطانية المختلفة إلى اقتراح التدخل عسكريا ضد الملك عبدالعزيز. ولكن تم الاتفاق أن ترسل وزارة الخارجية برقية شديدة اللهجة إلى جدة تطلب إعادة المنهوبات. وقد تم إعداد مسودة البرقية المقترحة لإرسالها إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan. وتوجد حاشية موقعة من قبل سكوت R. Scott تعلق موافقته على الإجراء المقترح.

***ABD 7.2.6: 491-93** *RSA 4.07: 372-74*

#FO 371/15293

1931/02/05
L/P&S/10/1042 (5)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٥ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يشير راين إلى رسالة وزير الخارجية المؤرخة في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٠م، ويذكر أن الشيخ يوسف ياسين حين زاره قبل أيام مع وزير الخارجية في مملكة الحجاز ونجد قال إنه يرغب أن يناقش معه مسألة قانون الجنسية الحجازية، ووافق راين على ذلك. ويذكر راين أنه استبق تعليمات الوزير حول ما إذا كان عليه أن يسأل يوسف ياسين عن الأراضي التي سيطبق فيها هذا القانون. ويضيف أن من الواضح أن الملك عبدالعزيز آل سعود حريص على تلبية رغبة الحكومة البريطانية حول النقاط الرئيسية التي أثيرت في رسالة فرانسيس هيو ستونهيور-بيرد Francis Hugh W. Stonehewer-Bird المؤرخة في ٢٩ يونيو (حزيران) ١٩٢٦م، لكنه حريص أيضا على مبدأ أن إصدار قانون الجنسية هو من حقوق السيادة التي يتمتع بها.

ويقول راين إنه أثناء المحادثة ذكر بعض النقاط الخاصة بمذكرة ستونهيور-بيرد، واستفسر عما إذا كان القانون ينطبق على جميع أراضي الملك عبدالعزيز، فأجاب يوسف ياسين بالإيجاب، ولم يؤكد راين على هذه النقطة لأنه لم يرد أن يذكر عسير، لكنه أوضح أنه إذا طبق على كل أراضي الملك عبدالعزيز فستكون له علاقة بأمور تهم البريطانيين مثل الرعايا البحرينيين في الأحساء والحضارمة في الحجاز. ويذكر راين أنه أشار إلى مسألة «اختلاف الدار»، ويشير في صددها إلى رسالته رقم ١٨٨ المؤرخة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٣٠م، واستشهد بقضية عثمان حكيم، وبيّن يوسف ياسين أنه لا توجد مشكلة حين يتعلق الأمر بأشخاص مسلمين.

ويذكر راين أنهما تطرقا إلى نص القانون ومذكرة ستونهيور-بيرد، وذكر يوسف ياسين أن حكومته قبلت وجهة النظر البريطانية بشأن

المادة الثالثة، وأن الشخص الذي يولد في الحجاز لأبوين أجنبيين يمكنه أن يختار جنسية والديه عند بلوغه الثامنة عشرة. وأوضح راين أنه رغم اعتبار القاصر حجازي الجنسية، فإن راين يعتبر أن له الحق في التدخل بشأنه إذا كان والده بريطاني الجنسية. وفي مناقشة المادة الخامسة ذكر راين أن ملاحظات ستونهيور-بيرد تبين أن معنى القانون هنا هو أن تنشأ جنسية مزدوجة، وقال راين إنه يفترض أنه لا يقصد بالمادة أن الحكومة الحجازية تستطيع أن تفرض جنسيتها على أجنبي غير راغب فيها، ووافق الشيخ ياسين على ذلك.

وذكر يوسف ياسين أن حكومته لا تستطيع تلبية رغبة الحكومة البريطانية بشأن المادة السادسة، ويقول راين إنه يتفق مع ستونهيور-بيرد في أن عبارة «في الماضي» يجب ألا تزعج البريطانيين كثيرا. ويذكر أنه أوضح أن حالات خاصة قد تطرأ مثل حالة الفلسطينيين، وكان يفكر في التأثير المحتمل لنسبة رعايا الدولة العثمانية السابقين إلى جنسيات مختلفة نتيجة لمعاهدة لوزان Lausanne وتفكك الدولة العثمانية. ويشير راين هنا إلى رسالته المؤرخة في ٦ يناير (كانون الثاني) حول حديثه مع الوزير المفوض الفرنسي في جدة وذلك في صدد الحديث عن جنسية السوريين والفلسطينيين ورعايا شرقي الأردن.

ويقول راين إن يوسف ياسين أوضح أنه تلبية لرغبة الحكومة البريطانية ستعدل حكومته المادة العاشرة بحيث تنص على أن المقيمين في الحجاز سيعتبرون حجازيين بدءا من تاريخ القانون في عام ١٩٢٦م إلا إذا أثبتوا أنهم يحملون جنسية أجنبية. وأقر يوسف ياسين أنه ليس من المطلوب من جميع الأجانب إثبات جنسيتهم فور تطبيق القانون، بل إثبات حملهم لجنسية أجنبية بتاريخ ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٦م. لكن راين أشار إلى بعض الحالات الاستثنائية ووافق يوسف ياسين على صحتها. وأكد راين بشكل خاص أن حكومته لا توافق على سقوط الجنسية البريطانية بفعل الإقامة الطويلة في الحجاز إلا إذا تخلى الشخص المعني عنها طواعية.

ويذكر راين أن مذكرة ستونهيور-بيرد نجحت في إدخال تعديلات كافية لإرضاء البريطانيين حول النقاط الهامة، ولا يمكن لهم توقع المزيد. ويقول إن القانون الجديد قد يصدر في المستقبل القريب.

***RB 4.09 : 360-64***

1931/02/06
CO 831/11/1 (4)

برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة، مؤرخة في ٦ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

تشير البرقية إلى تزايد خطورة الوضع على حدود شرقي الأردن نتيجة لغارات قبائل نجد والحجاز، وتذكر أن أجزاء كبيرة من قبيلة

الحويطات مهددة بالمجاعة بعد أن فقدت معظم إبلها. ولقد تفاقم هذا الوضع نتيجة أسباب عديدة منها استئناف قبائل نجد شن غاراتها بعد ثلاثة أيام فقط من الجلسة الافتتاحية لمحكمة مكدونل MacDonnell، وعدم مقدرة قبائل شرقي الأردن شن غارات مضادة بسبب الإجراءات التي اتخذتها حكومة شرقي الأردن مؤخرا، وتورط حاكم منطقة الجوف في تشجيع الغارات النجدية علنا مقابل نسبة من المنهوبات. وتشير البرقية إلى أن الحكومة البريطانية لديها معلومات أكيدة عن غارة واحدة على الأقل شنتها قبائل نجد بتوجيه مباشر من الملك عبدالعزيز آل سعود.

ويطلب وزير الخارجية البريطانية من راين إبقاء هذا الخبر على شكله الحالي وعدم الإفصاح عن هذه الغارة أو كيفية الحصول على هذه المعلومات. وكانت الحكومة البريطانية تأمل تعاون حكومة نجد في معالجة الوضع، إلا أن ما حدث يشير إلى ازدياد الغارات النجدية وتردي أوضاع قبائل شرقي الأردن المعيشية نتيجة لذلك. لكن تعيين جون جلوب Captain John Glubb ضابط الاستخبارات البريطاني في مجلس العشائر ساعد على التعامل مع الوضع حسب ما جاء في اتفاقية حداء.

وقد اقترح مجلس العشائر أن يذهب جلوب إلى وادي السرحان لإعداد الترتيبات الفورية من أجل استرداد منهوبات قبائل شرقي الأردن. وتشير البرقية إلى رغبة الحكومة البريطانية في أن يرسل الملك عبدالعزيز أوامره إلى سلطاته الحدودية للتعاون مع جلوب من أجل إعادة كل الإبل المنهوبة من قبيلة الحويطات. ويطلب وزير الخارجية البريطاني من راين إرسال مذكرة شديدة اللهجة بهذا الشأن إلى حكومة نجد أو الملك عبدالعزيز نفسه بناء علي ما جاء في هذه البرقية.

***AB 5.09: 339-42** *ABD 7.2.6: 494-97*

1931/02/07
FO 371/15292 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لرسالة من الملك فيصل بن الحسين ملك العراق إلى الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، مؤرخة في بغداد في ١٩ رمضان ١٣٤٩هـ الموافق ٧ فبراير (شباط) ١٩٣١م (وقد ورد التاريخ خطأ ١٧ فبراير)، وهي مرفقة طي رسالة عبدالله الحاج سكرتير الملك الخاص في الديوان الملكي العراقي، إلى يونج Major Young، المؤرخة في ٣٠ مارس (آذار) والمرفقة بدورها طي رسالة من فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني في بغداد إلى اللورد باسفيلد Lord Passfield وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٩ أبريل (نيسان).

يعرب الملك فيصل عن سروره برسالة الملك عبدالعزيز المؤرخة في ١٩ رمضان وما

تعبر عنه من مشاعر نبيلة نحوه ونحو أبيه. وبالنسبة لمسألة ابن مشهور يقول فيصل إنه زود نوري السعيد رئيس وزرائه بالتفاصيل الضرورية حول هذا الموضوع. ويعرب فيصل عن أمله ألا تترك المعاهدات والاتفاقيات التي ستبرم بين البلدين مجالا لحوادث مماثلة في المستقبل.

1931/02/08
FO 371/15292 (2)

رسالة موقعة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٨ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

بعد الإشارة إلى رسالة من سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill الذي كان قائما بالأعمال في جدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٠م، يبين راين أنه بحث مع المشرف على شركة البرق الشرقية Eastern Telegraphic Company الوضع الناتج عن عدم تسوية حسابها مع حكومة الحجاز ونجد. ويرفق راين مذكرة حول هذا الموضوع، مبينا أنه لم يتمكن من إثارته بسبب تعطل وزارة الشؤون الخارجية الحجازية النجدية إلى أن قابل الأمير فيصل بن عبدالعزيز ويوسف ياسين. ثم عرض الموضوع مرة أخرى على يوسف ياسين مبينا له خطورة الوضع وموضحا أن الشركة قوية جدا ولا يتمكن أحد من منعها إذا قررت وقف تشغيل الخط البرقي.

وينوي راين إرسال نسخة من مذكرته إلى يوسف ياسين. وينقل راين عن يوسف ياسين أن المشكلة الوحيدة هي إصرار الشركة على أن يكون الدفع بالذهب، كما ينقل رده على ذلك. وتحتوي الرسالة حاشية موقعة بالأحرف الأولى من جورج رندل George W. Rendel تقول إن استخدام تأخر الحكومة الحجازية النجدية في تسديد ما يستحق لها كحجة لعدم إعادة النظر في الرسوم ينطوي على خطر لأنه في حال تسديد الحساب سيصعب مقاومة المطالبة بتخفيض هذه الرسوم.

1931/02/09
CO 831/11/1 (3)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٩ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يشير راين إلى برقية وزارة الخارجية البريطانية المرسلة بالأرقام ٢٠ و٢١ و٢٢ (تاريخ ٦ فبراير) وإلى برقيته رقم ٢٤ ورسالته رقم ٢٥، ويعرب عن خشيته من أن أي محاولة لتسريع المحادثات إلى الحد المشار إليه في تعليمات وزير الخارجية البريطانية ستؤدي إلى ضرر أكبر مما تؤدي إلى نفع، وذلك في ضوء ما تحقق من نتيجة طيبة ظهرت أولى ثمارها من خلال إعادة حكومة نجد ثمانين رأسا من الإبل المنهوبة في غارة ١٩ سبتمبر (أيلول) إلى قبائل شرقي الأردن.

وقد عبر المقيم البريطاني في عمّان عن رضاه بما تم في تقرير له إلى المندوب السامي مؤرخ في ٣٠ سبتمبر. ويرى راين أن الخطورة لا تكمن الآن في تبادل الغارات بين الطرفين، بل فيما تعانيه قبيلة الحويطات نتيجة تلك الغارات.

وعلم راين من يوسف ياسين وكيل وزارة الخارجية في وزارة الحجاز ونجد، ومن البرقية رقم ٧ من المندوب السامي إليه أن النشمي أمير الجوف قد سُرِّح من عمله. ولا يرى راين مبررا للقول إن حكومة الحجاز ونجد شجعت علنا الغارات على قبائل شرقي الأردن إلا إذا كانت هناك معلومات لم يطلع عليها أو أنه ورد ذكر ذلك أثناء تحقيقات مكدونل MacDonnell. ويقترح كتابة مذكرة أخرى إلى حكومة الحجاز ونجد تحثها على إعادة المنهوبات إلى قبيلة الحويطات، وترتب لاجتماع مبكر بين جون جلوب Captain John Glubb والملك عبدالعزيز آل سعود الذي يبدو أنه أكثر مرونة الآن، لذلك فإن اتهامه شخصيا سوف يسيء إلى الأوضاع ويضطر الحكومة البريطانية إلى الإفصاح عن طبيعة معلوماتها ومصادرها حول الغارات.

***AB 5.09: 344-46***

ونجد في لندن إلى هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، مؤرخة في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يتحدث الشيخ حافظ عن انطباعاته عن إنجلترا والشعب الإنجليزي ويقول إنه سيلقي محاضرة عن الجزيرة العربية في الجمعية الآسيوية الملكية بتاريخ ٢٣ أبريل (نيسان) وسيقيم استقبالا بمناسبة ذكرى تتويج الملك عبدالعزيز آل سعود في ٢٠ فبراير. ويضيف الشيخ حافظ إنه وأندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة بذلا جهودا في إزالة سوء التفاهم الذي حصل بين الملك عبدالعزيز والمقيم السياسي البريطاني في الخليج وهو يأمل أن يتمكن المقيم من زيارة الحجاز لإزالة كل ما علق في القلوب، وعندها يستطيع أن يسوي جميع الأمور المتعلقة بالخليج وخاصة أمور الكويت التي تزداد تعقيدا. ويعرب الشيخ حافظ وهبة عن سروره بسماح الملك عبدالعزيز لبعض قبائل نجد وسكانها بالمسابلة مع الكويت، ويبدي ملحوظات حول الكويت والشيخ أحمد حاكمها، وينقل لدكسون تحيات عبدالرحمن القصيبي.

***RK 2.02: 98-99***

1931/02/10
R/15/5/109 (2)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لرسالة من حافظ وهبة الوزير المفوض لمملكة الحجاز

1931/02/10
L/P&S/10/1042 (4)

رسالة من أندور راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير

الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يشير راين إلى رسالة وزير الخارجية رقم ١٤٥ المؤرخة في ١٤ مايو (أيار) ١٩٣٠م التي طلب فيها من راين طرح موضوع وضع البحرينيين في الأحساء مع حكومة الحجاز ونجد على الأساس الذي اقترحه هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج في رسالته إلى وزارة المستعمرات البريطانية المؤرخة في ٢٤ مارس (آذار) من ذاك العام. ويقول إنه لم يتمكن من تنفيذ التعليمات لأكثر من سبب وإن سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill فضل عدم إثارة الموضوع في غياب راين. ويضيف راين أنه بعد تأمل في الموضوع وجد من غير الحكمة إثارته إلا إذا كانت هناك مستجدات خطيرة في الأحساء، وذلك لأن حكومة الحجاز تعكف آنذاك على تعديل قانون الجنسية وخاصة المادة التي ذكرها بسكو في رسالته بطريقة تضمن حق الأجانب الذين ليست لديهم أوراق في إثبات جنسيتهم في أي وقت. كما أن الملك عبدالعزيز والمسؤولين في حكومته لم ينظروا إلى المسألة من ناحية قانونية، فقد ذكروا أن الانتماء يعتمد على مكان الإقامة. ويوضح راين أن هذا يعطي طابعا خاصا للموضوع، وذلك في ضوء الفقرات التي استشهد بسكو بها من رسالة سيريل باريت Major Cyril J. Barrett، ويوحي أنه لا يمكن متابعته إلا في مناقشة عامة حول المسائل المعلقة بين نجد والبحرين. وقد ذكر يوسف ياسين أثناء حديث راين معه أن موضوع البحرينيين يقع ضمن المسائل الخاصة بالبحرين.

ولهذا السبب لا يرى راين أن من الحكمة بدء محادثات دبلوماسية حول هذه المسألة مادام الاستمرار في التعايش المؤقت ممكنا، ولكن إذا أصبحت المحادثات ضرورية فيحسن أن تكون لدى البريطانيين أنفسهم رؤية واضحة عن معنى قولهم «المعاملة الحسنة» وأن يحددوا الأشخاص الذين تريد الحكومة البريطانية أن تدعي أنهم رعايا بحرينيون. وبالنسبة لموضوع المعاملة الحسنة، فإن راين يتساءل ما إذا كان يحق للبريطانيين الاعتراض على حق الملك عبدالعزيز في فرض ضريبة جهاد بغض النظر عما إذا كان لهم الحق في الاعتراض على سوء المعاملة الناجمة عن ذلك مثل تطبيق العقوبات ومصادرة الأوراق التي أصدرتها سلطة وطنية. أما بالنسبة للنقطة الثانية فيشير راين إلى تناقض بين الموقف البريطاني من مسألة الرعايا البحرينيين في نجد والرعايا البريطانيين في الحجاز، ويقول إن من الخطر أن يلزموا أنفسهم بالمبدأ الخاص بالبحرينيين في نجد إلا إذا أبرمت اتفاقية محددة تخص ظروفا محلية خاصة.

ويلخص راين آراءه بالقول إن تردده في بحث المسألة هي أن لها علاقة بقانون الجنسية

من جهة وأن بحثها قد يدفع الحكومة الحجازية إلى الإصرار على بحث عام للمسائل الخاصة بالبحرين وهو ما تريد الحكومة البريطانية تأجيله رغم إعلانها الاستعداد للبدء فيه إذا كان يعني عقد محادثات بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج والملك عبدالعزيز آل سعود شخصيا. ولكن إذا طرأ وضع خطير فيقول راين إن حماية البحرينيين من سوء المعاملة تزيح اعتراضاته جانبا.

***RB 4.09 : 365-68***

1931/02/11
FO 371/15292 (1)

ترجمة رسالة من الملك فيصل بن الحسين ملك العراق إلى الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، مؤرخة في ٢٣ رمضان ١٣٤٩هـ الموافق ١١ فبراير (شباط) ١٩٣١م، وهي مرفقة طي رسالة عبدالله الحاج سكرتير الملك الخاص في الديوان الملكي العراقي إلى يونج Major Young، المؤرخة في ٣٠ مارس (آذار) والمرفقة بدورها طي رسالة من فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني في بغداد إلى اللورد باسفيلد Lord Passfield وزير المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٩ أبريل (نيسان).

يعلن الملك فيصل في هذه الرسالة أنه أرسل نوري السعيد رئيس وزراء العراق في مهمة إلى الملك عبدالعزيز، معربا عن سروره بثمار التفاهم والصداقة التي نتجت عن اللقاء الذي تم بينه وبين الملك عبدالعزيز وانعكاسها على مصلحتهما المشتركة ومصلحة الأمة العربية بأجمعها. والهدف من زيارة نوري السعيد هو توقيع معاهدة حسن الجوار وتقوية العلاقات والروابط الأخرى ونقل وجهة نظر الملك فيصل بالنسبة لموضوع تبادل المجرمين. وجاء في رسالة الملك فيصل أنه عهد إلى نوري السعيد بآرائه حول تعاون البلدين لدحر المطامع الخارجية وتقوية مكانة الأمة العربية ورفع هيبتها بين الأمم.

1931/02/13
CO 831/11/1 (1)

رسالة من برنيت C. S. Burnett تحمل توقيعه موجهة إلى رندل G. W. Rendel، الإدارة الشرقية، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٣ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يشير برنيت إلى رسالة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٠م ويقول إنه من الواضح أن أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة لا يقدر مدى خطورة وضع قبيلة الحويطات وضرورة إعادة إبلها إليها لمنعها من الالتجاء إلى نجد، والخطوات التي يقترحها راين ليست كافية، ولدى الحكومة البريطانية جميع المبررات لأن تحتج بشكل قوي لدى الملك عبدالعزيز آل سعود، ويقول

برنيت إن معرفته الشخصية بالملك عبدالعزيز ويوسف ياسين تجعله يتبنى هذا الرأي.

***AB 5.09: 348***

1931/02/14
FO 371/14483 (5)

رسالة من جورج رندل G. W. Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، إلى اللورد باسفيلد Lord Passfield وكيل وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٤ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يرد رندل على رسالة تلقاها من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٠م بخصوص تولي الملك عبدالعزيز آل سعود للسلطات الداخلية في عسير (المقاطعة الإدريسية). وحسب تعليمات آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، يرفق رندل مراسلتين تلقاهما من القائم بالأعمال البريطاني في جدة مع ترجمة لـ «الكتاب الأخضر» الذي أصدرته حكومة الحجاز ونجد بهذا الشأن لعرضها على اللورد باسفيلد Lord Passfield وزير المستعمرات. ويذكر رندل أن هندرسون قام بدراسة ما ورد في الكتاب الأخضر بخصوص الوضع الحالي في عسير، ومعاهدة عام ١٩١٧م بين حكومة الحجاز والإدريسي.

ويشير رندل في رسالته إلى معاهدة مكة عام ١٩٢٦م بين الملك عبدالعزيز والإدريسي التي أعطت الملك عبدالعزيز حق إدارة الشؤون الخارجية في عسير بينما احتفظ الإدريسي بالشؤون الداخلية ونتيجة لاتفاق جديد تم بين ممثلي الملك عبدالعزيز والإدريسي انتقلت إدارة الشؤون الداخلية إلى الملك عبدالعزيز وبقي الإدريسي حاكما على الأراضي التابعة له تحت ظل الملك عبدالعزيز الذي عين أميرا ومجلس شورى لإدارة المنطقة فعلا.

ويفيد راين أن الإدريسي لم يعد شخصية دولية ولا يتمتع بأية صفة حسب القانون الدولي. كما يشير راين أيضا إلى أن الظروف التاريخية التي استوجبت عقد معاهدة عام ١٩١٧م بين بريطانيا والإدريسي لمواجهة تركيا قد انتهت الآن، لذلك فالسؤال المطروح هو هل تبقى الاتفاقية سارية المفعول بين بريطانيا والملك عبدالعزيز الذي سيطر على أراضي الإدريسي. ويتفق هندرسون مع راين أن هذه الاتفاقية لا تنسحب على خلفاء الإدريسي.

وفي المحادثات التي جرت في روما عام ١٩٢٧م بين سفير بريطانيا وجلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton من جهة والحكومة الإيطالية من جهة أخرى حول مصالح البلدين في جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر، لم تعترف الحكومة البريطانية بمعاهدة مكة وخاصة ما ورد فيها فيما يتعلق بالأراضي. وينوي هندرسون، في حال موافقة وزير المستعمرات، إصدار تعليمات إلى راين ألا يلزم الحكومة البريطانية بأي اعتراف بسيطرة

الملك عبدالعزيز على عسير، أو يقوم بأي عمل يوحي بالاعتراف قبل تلقي تعليمات بذلك. ويمكن للحكومة البريطانية ألا تتخذ موقفا محددا من اتفاقية عام ١٩١٧م، لأنه في حال وفاة الملك عبدالعزيز ربما تستعيد عسير بعض استقلالها، عندها يمكن أن تلجأ بريطانيا لشروط هذه الاتفاقية. ويتساءل رندل في نهاية رسالته عما إذا كان اللورد باسفيلد له أي ملاحظات حول هذه المسألة.

***ABD 20.1.8: 74-78***

1931/02/15
R/15/1/481 (5)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخ في ١٥ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يبين التقرير تحركات قبائل الكويت وقبيلة الظفير وشيخيها عجمي وحنتوش (السويط)، وقبيلة شمر وشيخها ابن طوالة، وقبيلة حرب وشيخها ابن عشاير، وعلوى من مطير وشيوخها ابن شقير وجفران الفغم وهايف الفغم وفيصل الشبلان ومحمد وهزاع البدر ومحمد الوطبان وعائلات الدوشان ونايف بن مزيد ومشاري بن بصيص. ويذكر التقرير أن مغادرة الملك عبدالعزيز آل سعود السريعة للرياض أثارت أقاويل كثيرة، كما أثار عدم استقباله لكثير من الشيوخ الذين توجهوا إلى الرياض لزيارته كثيرا من السخط.

ومن الأخبار الأخرى في التقرير أن الملك عبدالعزيز أذن لبندر بن فيصل الدويش بالإقامة في الأرطاوية (مما أزعج ابن مزيد)، وأن الملك عبدالعزيز ينوي إتمام حصن قرية ثم بناء حصنين آخرين في الصفا والحفر، ويقال إنه سيفرض بعد العيد حصارا تجاريا شديدا على الكويت. وتم بناء حصن في نطاع. ويشير التقرير إلى عودة الشويش المسؤول عن إبل الملك من الرياض، وهو يؤكد خبر تشديد الحصار التجاري على الكويت، وغضب الملك عبدالعزيز من هرب ابن مشهور. ويفيد التقرير أن ناصر بن برجس وعلي السعدون وصلا إلى الكويت قادمين من الرياض. وذكر ناصر لدكسون أنه رأى هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby يصلي في الجامع الكبير في الرياض عدة مرات، كما قابل مدير جمارك الكويت السابق عبداللطيف بن عبدالجليل.

***PDPG 9: 443-47***

1931/02/17
FO 371/15292 (2)

رسالة موقعة من شركة الاتصالات الإمبراطورية والدولية المحدودة Imperial and International Communications Ltd. إلى جورج رندل George W. Rendel، وزارة

الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

تتعلق الرسالة بالرسوم التي تتقاضاها الشركة لاستخدام الخط البرقي بين جدة وبورسودان وتبين أن الوقت غير مناسب لتخفيض هذه الرسوم، كما تطلب الشركة مساعدة الوزارة من خلال أندرو راين Sir Andrew Ryan بشأن تسديد الحساب المستحق على حكومة الحجاز. وتستعرض الرسالة الوضع الحالي في هذا الشأن مبينة المبلغ المستحق وهو الرسوم المطلوبة منذ بداية شهر مايو (أيار) ١٩٣٠م بما فيه حساب كل من الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد في لندن وفي القاهرة. وتبين الرسالة الخلاف الذي طرأ بشأن الرسوم الإضافية التي تطالب الحكومة تسجيلها لحسابها أثناء فترة تعطل الخط في شهري أبريل (نيسان) ومايو، واعتقاد الشركة أن هذا الموضوع هو مجرد حجة تستخدمها الحكومة لتأجيل الدفع بسبب ظروفها المالية الصعبة، وتقول الرسالة إن راين يشارك في هذا الاعتقاد. وقد وجه المشرف على الخط في بورت سودان رسالة احتجاج إلى راين لينقلها إلى فؤاد حمزة أو إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الشؤون الخارجية.

1931/02/18
CO 831/11/1 (2)

رسالة من جون شكبره Sir John Shuckburgh، وزارة المستعمرات البريطانية، إلى جون تشانسلر Lieut.-Col. Sir John Chancellor المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن في القدس، مؤرخة في ١٨ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

تتحدث الرسالة عن موضوع تأمين سلامة جون جلوب Captain John B. Glubb بناء على ماورد من برنيت Burnett عن اغتيال أحد الشيوخ أمام خيمة جلوب أثناء تحدثه معه. ويشير شكبره إلى أن الملك عبدالعزيز يعرف تماما مدى نفوذ جلوب وقد لا يكره التخلص من منافس مزعج. ويقول شكبره أن برنيت أخبره أن جلوب سيتمكن من حماية نفسه بعد أن يشكل قوة الشرطة البدوية التي ستتبع له، ولكن عليه عدم القيام بمجازفات غير ضرورية قبل أن يتم ذلك.

***AB 5.09: 349-50***

1931/02/18
CO 831/11/1 (3)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٨ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يورد راين ماجاء في مذكرة من يوسف ياسين يؤكد فيها كذب الشائعات المتعلقة بالغارة التي ينوي النشمي القيام بها، ويقول إن النشمي قد فصل من وظيفته ولم تعد له علاقة بأمير الجوف. ويشتكي يوسف ياسين من نشاطات جون جلوب Captain John Glubb في نشر

الشائعات الكاذبة وخلق القلاقل واستخدامه الإبل التي سرقت من قبائل نجدية. كما يورد راين ملخصا لرده الشخصي على رسالة يوسف ياسين الذي يقترح فيه إبعاد النشمي عن منطقة الحدود ويعبر عن استيائه من الاتهامات الموجهة إلى جلوب، ويشير إلى أن الحويطات يعيشون حياة تعيسة، وأنه لا يمكن تفادي استفحال هذا الوضع إلا بإعادة جميع الإبل المسروقة من القبيلة على الفور وتنفيذ المادة الثالثة من اتفاقية حداء واتخاذ الملك إجراءات شديدة للحيلولة دون قيام غارات جديدة على قبائل شرقي الأردن.

***AB 5.09: 351-53** *ABD 7.2.6: 498-500*

1931/02/23
CO 831/11/1 (3)

رسالة من جورج رندل George W. Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، تحمل توقيعه موجهة إلى بلاكستر K. W. Blaxter، وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يشير رندل إلى برقيات أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض حول الوضع على الحدود بين الحجاز ونجد وشرقي الأردن ويرفق مع رسالته مسودات ثلاث برقيات أعدت لترسل إلى جدة وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية عليها مبدئيا شريطة موافقة بلاكستر عليها أولا. ويوضح رندل أن وزارة الخارجية البريطانية تنوي الأخذ باقتراح راين وإرسال نص مذكرة تطلب منه إبلاغها حرفيا إلى حكومة الحجاز ونجد. ويبين رندل عدم موافقة وزارة الخارجية البريطانية على اقتراح وزارة الطيران أن توجه بريطانيا تهديدا واضحا بأن يقوم البريطانيون بأنفسهم باستعادة إبل الحويطات إذ إن من المؤكد أن توجيه تهديد كهذا الآن سيؤدي إلى نقل هذه الإبل إلى مناطق لا يمكن للعربات المصفحة البريطانية الوصول إليها. ويعتقد رندل أنه إذا لم توافق وزارة المستعمرات أو الوزارات الأخرى المعنية على مسودات البرقيات المقترحة فالأفضل عقد اجتماع جديد لبحث الموضوع. ويذكر في ختام رسالته أنه سيرسل رسالتين مماثلتين إلى برنيت Burnett وليثويت Laithwaite.

***AB 5.09: 354-56**

1931/02/24
CO 831/11/1 (2)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يوجز راين رسالة شخصية مؤرخة في ١٨ فبراير تلقاها من يوسف ياسين يجيب فيها على رسالة كان راين قد بعث بها إليه وينفي يوسف ياسين في رده جميع الاتهامات التي وجهتها الحكومة البريطانية حول تورط سلطات حكومة الحجاز ونجد في الغارات

القبلية. فهو يقول إن اتهام الحكومة البريطانية لإبراهيم النشمي لا أساس له سوى الشائعات، وإن جون جلوب Captain John Glubb نشر الكثير من الشائعات المشوشة والكاذبة، وإن المسألة ستصبح سهلة حين تقتنع السلطات البريطانية أن المعلومات التي لديها لا أساس لها من الصحة.

ويعرب ياسين عن استعداد حكومته لإعادة إبل الحويطات إذا أعيدت في الوقت نفسه جميع الإبل التي نهبتها قبائل شرقي الأردن منذ بدء تحقيقات مكدونل MacDonnell، واستعدادها لتلقي الاقتراحات التي تهدف إلى تطبيق المادة الثالثة من اتفاقية حداء. ويقول يوسف ياسين إنه لا ضرورة للإجراءات الوقائية التي يطلبها راين، ويؤكد على ضرورة عدم قبول المعلومات الكاذبة.

***AB 5.09: 359-60** *ABD 7.2.6: 501-02*

1931/02/24
CO 831/11/1 (2)

رسالة موقعة من برنيت C. S. Burnett، وزارة الطيران البريطانية، إلى بلاكستر K. W. Blaxter، وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يذكر برنيت أن جورج رندل George W. Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، أرسل له مسودات ثلاث برقيات حول الوضع على حدود الحجاز ونجد وشرقي الأردن، وأنه أجاب أن وزارته توافق على مضمون هذه البرقيات مع بعض التعديلات. فالبرقية الأولى تترك لأندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة تقدير ما إذا كان سيبلغ الملك عبدالعزيز آل سعود عن طريق يوسف ياسين أن الحكومة البريطانية في حال تلقيها ردا غير مرض على البرقية الثانية ستتخذ ما تراه من خطوات عملية لاستعادة المنهوبات. لكن وزارة الطيران لا تستحسن ترك مسألة توجيه تهديد إلى الملك عبدالعزيز لتقدير راين، كما أنه لا يمكن للحكومة البريطانية في أي وقت تفادي نقل الإبل من وادي السرحان إلى أمكنة يصعب على السيارات المدرعة الوصول إليها.

وترى الوزارة أن بإمكان البريطانيين اتخاذ إجراءات أخرى مثل منع قبائل نجد من الوصول إلى وادي السرحان أو اعتراض التجارة بين نجد وسورية. كذلك لا يرى برنيت أن مجرد ذكر أن النشمي صرح علنا أن الملك عبدالعزيز سمح بالإغارة على أراضي شرقي الأردن كاف للإشارة إلى معرفة الملك بالغارات، لذلك يقترح إضافة فقرة إلى البرقية الأولى تشير إلى دور الملك. ويقترح برنيت أيضا الإشارة في البرقية الثانية إلى عدم اطمئنان الحكومة البريطانية لتعيين النشمي قائدا للقوات القبلية واتخاذه الجوف مقرا لقيادته. ويقول برنيت إنه سيرسل رسالة مماثلة إلى ليثويت Laithwaite.

***AB 5.09: 357-58**

1931/02/25
FO 371/15297 (1)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

تقول البرقية إن الملك عبدالعزيز آل سعود وصل إلى جدة صباح يوم تأريخها ويتوقع بقاؤه فيها حوالي أسبوع لكنه يميل في العادة إلى اختصار زياراته لها لا إلى تمديدها.

1931/02/25
FO 371/15298 (1)

رسالة موقعة من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في لندن إلى لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

تبين الرسالة أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر في مسألة الاعتراف بحكومة الملك عبدالعزيز آل سعود وتود الحصول على معلومات حول تطبيق العدالة في مملكة الحجاز ونجد وخاصة في القضايا المدنية والجنائية والتجارية والشخصية، لذلك تطلب السفارة من أوليفنت إطلاعها على أي قضايا تتعلق برعايا بريطانيين، وستعتبر هذه المعلومات سرية تماما. ويطلب كاتب الرسالة موعدا يقوم به هو والسفير بزيارة أوليفنت للحصول منه على نصيحته وعلى أي مذكرات مكتوبة يمكنه تزويدهما بها.

1931/02/26
FO 371/15293 (9)

مسودة برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٣١م، وقد وقع جورج رندل George W. Rendel عليها بالأحرف الأولى بتاريخ ٢٥ فبراير.

تفيد المسودة أن الحكومة البريطانية علمت أن الملك عبدالعزيز آل سعود مستعد لاتخاذ خطوات لتنفيذ المادة ٣ من اتفاقية حداء، وأن التقارير تشير إلى أن هناك حاجة إلى التعاون بين شرقي الأردن ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وأن الاجتماع الذي جرى بين راين والشيخ يوسف ياسين وكيل وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد في ٣ فبراير تطرق إلى هذه المسألة، وأوضح راين خلال الاجتماع أن المهمة أضحت سهلة الآن إذ عين جلوب Captain Glubb كضابط استخبارات بريطاني ملحق بمجلس عشائر شرقي الأردن، وعبدالعزيز بن زيد مراقبا لقبائل الحجاز ونجد.

وتقترح الحكومة البريطانية ذهاب جلوب إلى وادي السرحان لمقابلة ابن زيد والعمل على حل كافة المشكلات مع اصطحاب شيوخ من قبائل الجانبين لتسوية المشكلات. وتشير المسودة إلى أن يوسف ياسين لاحظ هدوءا قصيرا في حدة الغارات، وعزا راين ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها سلطات شرقي الأردن، وأوضح أن ذلك السكون

لن يستمر طويلا ما لم ترد القبائل الحجازية النجدية المنهوبات.

وتضيف المسودة أنه رغم انعقاد لجنة التحكيم التي يرأسها مكدونل MacDonnell إلا أن القبائل النجدية أغارت على قبائل شرقي الأردن أثناء انعقاد اللجنة، وكان النشمي يشجع على الغارات واعترف بذلك المفوض الحجازي في التحقيق الذي قام به مكدونل. وتشير المسودة إلى شعور الحكومة البريطانية بالارتياح لإبعاد النشمي عن إمارة الجوف ولنفي يوسف ياسين في رسالته إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan المؤرخة في ١٨ فبراير أخبار الإعداد لغارة يقودها النشمي في أواخر رمضان. وتأمل الحكومة البريطانية أن تفيدها حكومة الحجاز ونجد بموافقتها على اجتماع جلوب وابن زيد وتأكيدها أنها ستعطي الصلاحيات الكاملة للأخير لمعالجة الموقف بما في ذلك رد المنهوبات لقبائل شرقي الأردن كما تفيدها أن جلوب سيكون مخولا برد ما نهب من قبائل الحجاز ونجد.

***ABD 7.2.6: 503-11** *RSA 4.07: 375-83*

#FO 371/15293

1931/02/27
FO 371/15285 (3)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يذكر راين أن يوسف ياسين زاره يوم ٢٦ فبراير وحمل إليه مذكرة حول تأجيل زيارة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي لنجد، وتحدث معه بصراحة بناء على توجيهات الملك حول ترحيب حكومة الحجاز ونجد بالرسالة التصالحية الواردة من الحكومة العراقية بشأن تبادل تسليم المجرمين، واعتراض حكومة الحجاز ونجد على ما نشرته صحيفة «العراق» بتاريخ ٦ فبراير، إذ أوردت تصريحا أدلى به نوري السعيد أمام البرلمان العراقي وقال فيه إن الملك عبدالعزيز آل سعود دعاه لزيارة جدة بخصوص التحالف العربي. وأوضح يوسف ياسين أن هذا تحوير للحقائق، كما أوضح استحالة وضع حكومة الحجاز ونجد ثقتها في العراق. وبين يوسف ياسين أن حكومته كانت مستعدة لتأجيل موضوع ابن مشهور حتى زيارة رئيس الوزراء العراقي.

وقد أشار راين إلى رسالة هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby المنشورة في مجلة «نير إيست» *Near East* بتاريخ ٢٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠م. حول موضوع ابن مشهور، واقترح على يوسف ياسين أن تلتزم الدولتان بالمفاوضات، وأن لا تهتما بما تنشره الصحف. كما أوضح أنه لا توجد هناك دوافع سياسية وراء تأجيل زيارة رئيس الوزراء العراقي لمملكة الحجاز ونجد.

***ABD 6.1.4: 128-30** *RSA 4.06: 327-29*

1931/02/28
R/15/1/481 (3)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣١م.

يبين التقرير تحركات القبائل الكويتية والنجدية وشيوخها ويشمل ذلك قبيلة الظفير، وقبيلة شمر وشيخيها عجمي وابن طوالة، وقبيلة حرب وشيخها ابن عشاير، وعلوى من مطير وشيوخها هايف الفغم ومحمد وهزاع البدر ومحمد الوطبان، وفخذ بريه وبرزان من مطير، والعجمان والعوازم وقبائل الرعي العراقية.

ويذكر التقرير في صدد الحديث عن القبائل أن مطلق بن ماجد الفهد من عشيرة الدوشان أخبر الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أنه زار الرياض مع ابن شقير ولقي استقبالا جيدا من الملك عبدالعزيز آل سعود. كما تحدث مع دكسون عن ابن عرفج وما ذكر عن تشديد الحصار التجاري ضد الكويت، ونفى خبر وفاة ابن لامي وخبر بناء حصون في قرية والصفا والحفر. وسأل مطلق الوكيل السياسي البريطاني متى ستطلب الحكومة البريطانية من الملك عبدالعزيز الإفراج عن زعماء المتمردين. كما يذكر التقرير أن الوكيل السياسي البريطاني وشيخ الكويت قاما بزيارة للمنطقة الكويتية المحايدة.

***PDPG 9: 449-51***

1931/02
CO 831/13/11 (3)

رسالة موقعة من وزارة المالية البريطانية، مؤرخة في فبراير (شباط) ١٩٣١م إلى وكيل وزارة المستعمرات البريطانية.

يذكر كاتب الرسالة أنه قدم إلى مفوضي وزارة المالية رسالة فلود Flood المؤرخة في ١٠ فبراير ١٩٣١م حول مشروع السيطرة على الحدود بين شرقي الأردن ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها المعدل. ويفيد أن المفوضين يوافقون على المشروع بأكمله كما جاء من المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن مع بعض التعديل، إذ يرون أن يزداد عدد الشاحنات بأخريين كاحتياطي مع النظر في إحلال سيارات بريطانية الصنع محل السيارات التي اقترحها جلوب Captain Glubb. ويذكر معد الرسالة أن المفوضين اعتمدوا بعض المبالغ لتنفيذ المشروع ويحثون على الاقتصاد في النفقات، وإصلاح بعض الطرق الصحراوية وطريق معان–العقبة، وتقديم مقترحات سنة ١٩٣١م المالية، ويطلبون تزويدهم بالبيان الذي أشار إليه وليمز Williams في رسالته الخاصة بعدد ساعات الطيران لسلاح الجو البريطاني.

***AB 5.12: 409-11***

1931/02
L/P&S/12/3731 (6)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر فبراير (شباط) ١٩٣١م وهو يحمل توقيع آلبان Captain R. G. Alban نيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر).

يقول الملخص إن هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وشيخ الكويت والسيد حامد النقيب وعبدالوهاب النقيب قاموا بجولة بالسيارات في المنطقة المحايدة النجدية الكويتية، بهدف زيارة القبائل الكويتية المخيمة في أقصى جنوب المنطقة ومعرفة مدى اختلاطها مع مخيمات القبائل النجدية وتحديد أقصى نقطة جنوبية لهجرة القبائل الرعوية وفحص المكان الذي قتل فيه ثلاثة تجار نجديين في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠م.

ويذكر الملخص حدوث انخفاض كبير في العائدات الجمركية في القطيف والجبيل من أسبابه القيود التي فرضها محمد الطويل، كما يذكر أن سلطات الجمارك تقوم بتفتيش التجار لمنع تهريب البضائع النفيسة وتخبئتها تحت ثيابهم. ويذكر الملخص هدية من الصقور أرسلها آل خليفة إلى الأمير عبدالله بن جلوي. كما يذكر الملخص تذمر سكان الحجاز ونجد من سوء الأحوال الاقتصادية.

***PDPG 9: 437-42***

1931/03/02
FO 371/15294 (5)

سجل مقابلة أندرو رايـن Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة مع الملك عبدالعزيز آل سعود في ٢ مارس (آذار) ١٩٣١م، مؤرخ في اليوم نفسه ومرفق طي رسالة من أندرو راين إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٧ مارس.

دامت المقابلة قرابة ثلاث ساعات حضرها مع راين ويكلي Mr. Wikeley وإسماعيل أفندي مترجما ومع الملك عبدالعزيز آل سعود يوسف ياسين. وتركز الحوار على مسألة الحدود مع شرقي الأردن بعد أن تصرف راين بالنسبة لحادثة بسكو H. V. Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج بطريقة يتحدث عنها في رسالة منفصلة موجهة إلى وزارة الخارجية، وأوضح راين للملك عبدالعزيز أنه كان يرغب في لقائه شخصيا بخصوص مراسلتين بعثهما راين إلى وزير الخارجية في حكومة الحجاز ونجد بتاريخ ٢٨ فبراير (شباط) حول موقف الحكومة البريطانية من مسألة الحدود مع شرقي الأردن. وقد نقل راين للملك عبدالعزيز رأي حكومته في موضوع جون جلوب Captain John Glubb حيث اتهمته حكومة الحجاز ونجد بنشر إشاعات مغرضة واستخدام إبل يملكها نجديون لأغراضه الشخصية، لكن هذه الاتهامات لم تشوه

ثقة الحكومة البريطانية به. وترى بريطانيا أن هذه الاتهامات موجهة إليها بالذات لأنها هي التي اختارت جلوب لهذه المهمة.

والهدف الثاني للمقابلة هو أن الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت مذكرة إلى حكومة الحجاز ونجد تشرح فيها موقفها بوضوح، وأن راين تلقى تعليمات جديدة بإضافة ثلاث نقاط إلى ما ورد سابقا في المذكرة. هذه النقاط تتمثل في التأكيد للملك على خطورة الوضع، وضرورة تلقي رد محدد من الملك في غضون أربعة أيام من إرسال المذكرة وإبلاغه أن الاعتقاد السائد على الحدود هو أن الغارات النجدية عبر شرقي الأردن تمت بموافقته.

ولأن راين كان يخشى أن تثير هذه النقطة استياء الملك سارع إلى التوضيح قائلا إنه بالرغم من عدم تسلم الحكومة البريطانية ردا على مذكرتها منذ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، فإن وكيل وزارة الشؤون الخارجية قال في مذكرة لاحقة إنه لا يمكن إدانة الغارات عبر حدود شرقي الأردن حتى تتوقف الغارات تماما من هذا البلد. كما أن الإنذار الذي أرسلته وزارة الشؤون الخارجية في مملكة الحجاز ونجد في برقية إلى المفوضية البريطانية تبين أن السلطات في الجوف كانت على دراية بالإعداد لغارتين تمتا بعد إرسال المذكرة البريطانية بوقت قصير. لكن هذا الإنذار وصل متأخرا بسبب مروره عبر الجوف-مكة-جدة-القدس-عمّان.

ويذكر راين أنه كتب في ١٧ فبراير إلى الشيخ يوسف ياسين حول الإعداد لغارات أخرى فأجاب في اليوم نفسه الذي استلم فيه الرسالة أن التقرير كان كاذبا. ويتساءل راين كيف يمكن لهذا الجواب السريع أن يعطى قبل التحري والتأكد من صحته أو عدم صحته، ويستنتج أن حكومة الحجاز ونجد كانت على دراية بالإعداد للغارات.

ويورد راين ملخصا لما دار بينه وبين الملك عبدالعزيز استنادا إلى الملاحظات التي دونها ويكلي أثناء اللقاء. فقد أشار الملك إلى أن حكومته لم توجه اتهاما مباشرا إلى جلوب الذي بدأ اتهام السلطات النجدية بتشجيع الغارات. ورد راين أن هناك اتهاما صريحا ورد كتابة في رسالتين وفي محادثات رسمية بينه وبين يوسف ياسين. ثم أنكر الملك أن يكون النشمي ما يزال موظفا رسميا في حكومته، وقال إن حاكم الجوف الجديد الشيخ عبدالعزيز بن زيد لديه تعليمات بوقف الغارات فورا. ويتوقع الملك من الحكومة البريطانية أن تعامل طرفي النزاع بالعدل. وقال أيضا إن الغارات لم تقع بعلمه وأن هذا اتهام باطل. وحاول راين في نقاش طويل حول هذه النقطة أن يوضح للملك عبدالعزيز أنه غير متهم شخصيا، بل هذا هو الرأي السائد على حدود شرقي الأردن.

وذكر الملك عبدالعزيز أنه يستطيع فرض سلطته على قبائله، كما فعل مع فيصل

الدويش، لكنه لا يستطيع أن يرى رعاياه يقتلون. ووعد بأن تقوم حكومته بالرد على مذكرة ٢٨ فبراير (شباط) وقدم ثلاثة اقتراحات تتعلق باتخاذ خطوات لتحديد البادئ بالغارات، ووقف الغارات طيلة مدة الاجتماع المقترح، وتبادل المنهوبات بين الطرفين أثناء انعقاده. ووضح الملك عبدالعزيز نقطته الأولى قائلا إنه يجب وصف البادئ بالغارات بعد ١ أكتوبر (تشرين الأول) بالخيانة، دون أن يكون لهذا تأثير على إعادة المنهوبات. وفي نهاية الاجتماع عاد الملك عبدالعزيز وذكر أن حكومته ستجيب على مذكرة ٢٨ فبراير إذا عاملت بريطانيا حكومته وحكومة شرقي الأردن بالعدل. فأكد راين على ضرورة تسليم رد صريح على المذكرة مشيرا إلى خطورة الوضع حيث إن قبيلة الحويطات تواجه مجاعة بعد فقدها حوالي ٨٠٠ رأس من الإبل. وخلص الملك عبدالعزيز إلى أنه حاول الحفاظ على أفضل العلاقات مع بريطانيا وموظفيها، وأن له سلطة كاملة على رعاياه وهو مستعد لإنزال العقوبات علي من يستحقها، لكنه لن يقبل أبدا أن يعامل رعاياه بالظلم.

***ABD 7.2.6: 512-16** *RSA 4.07: 385-89*

1931/03/02
FO 371/15292 (1)

برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٣١م.

تشير البرقية إلى رسالة راين رقم ٣٥١ المؤرخة في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٠م بشأن الكابل بين جدة وبورسودان، ويقول إن الرد الذي ستبلغ به حكومة الحجاز بخصوص اقتراحها تخفيض الأسعار سيكون سلبيا وإن المادة التي ستستخدم في هذا الرد سترسل إلى راين في القريب العاجل. وتذكر البرقية أن الشركة طلبت مساندتها في محاولتها الحصول على مستحقاتها من حكومة الحجاز. وتطلب البرقية من راين أن يستمر في مساعدة المندوب المحلي بكل وسيلة ممكنة في هذا الشأن، وأن يخبر حكومة الحجاز أن الشركة قد رفعت شكواها للحكومة البريطانية التي ترى أن هذه الشكوى لها ما يبررها وتثق أن حكومة الحجاز ستقوم بسداد المستحق عليها في أقرب وقت.

1931/03/04
FO 371/15294 (6)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٤ مارس (آذار) ١٩٣١م.

يورد راين التفاصيل التي أشار إليها في برقيته السابقة رقم ٥٢ المؤرخة في ٣ مارس فيقول إن الموضوع الأساسي في مقابلته مع الملك عبدالعزيز آل سعود كان قيامه بتأكيد

رأي آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية بشأن جلوب J. B. Glubb وأنه قال إن مذكرة هندرسون بشأن الوضع بصفة عامة يعتبر بمثابة إعلان لموقف الحكومة البريطانية وأنه كُلِّف بأن يذكر خطورة الموقف البالغة، ورغبة الحكومة البريطانية في الحصول على رد قاطع قبل مساء يوم ٤ مارس، والاعتقاد السائد على الحدود بأن عددا كبيرا من الغارات التي شنت من نجد نفذت بإذن الملك عبدالعزيز آل سعود. واتهم الملك عبدالعزيز آل سعود جلوب بأنه هو الذي بدأ نشر الاتهامات الكاذبة لكنه قال إنه لا يقصد مهاجمة جلوب. ونفى الملك عبدالعزيز آل سعود أن النشمي يشغل أية وظيفة رسمية. وطالب بأن تساوي الحكومة البريطانية بين الطرفين، واستاء من التلميح إلى أنه مسؤول عن الغارات.

ويقول راين إنه أوضح موقفه بأن أشار إلى مذكرة فؤاد حمزة المؤرخة في ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) والتي رفض فيها إدانة المغيرين من نجد إلى أن تتوقف الغارات القادمة من شرقي الأردن تماما. كما ذكَّر راين الملك عبدالعزيز آل سعود بأنه لم يرد على المذكرة البريطانية المؤرخة في شهر أكتوبر (تشرين الأول)، وحين ذكر الملك مذكرة فؤاد حمزة رفض راين أن يأخذها مأخذ الجد وخاصة أنه ناقشها أثناء مقابلته مع يوسف ياسين في ٣ فبراير (شباط). ووعد الملك بإرسال رد صريح على المذكرة البريطانية الأخيرة. لكنه قدم بعض الاقتراحات وهي أنه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من الجانب الذي بدأ بشن الغارات بعد أول أغسطس (آب)، وأنه يجب ألا تحدث أية غارات أثناء انعقاد الاجتماع المقترح، وأن تتم إعادة المنهوبات من الجانبين. ووعد راين الملك بأن يبلغ أية اقتراحات تصلح كتابة. وأكد راين من جهته على ضرورة إعادة ثمانمائة رأس من الإبل إلى الحويطات الذين يعانون من الجوع. وانتهت المحادثة بتأكيد الملك على رغبته في العلاقات الطيبة وقدرته على التحكم برعاياه وعدم استعداده لقبول معاملة غير عادلة لرعاياه.

ويلخص راين الرد الذي تلقاه في ٣ مارس بخصوص جلوب والذي جاء فيه أن ثقة الحكومة البريطانية في جلوب وتعيينها إياه في أي منصب أمر يهمها وحدها، وأن الإشاعات التي تقول إن قبائل نجد على وشك أن تشن غارات أخرى غير صحيحة، وأفضل دليل على عدم صحتها هو انقضاء شهر رمضان وفترة العيد دون حدوث أية غارة. ولقد اعترضت الحكومة البريطانية على النشمي كما اعترضت حكومة الحجاز على جلوب ويعزى هذا إلى اهتمام الأصدقاء بتجنب أسباب النزاع بينهم. ويلخص راين المذكرة الحجازية الجوابية المؤرخة في ٣ مارس فيقول إن الملك عبدالعزيز آل سعود يعبر فيها عن رغبته في وضع المادة ٣ من اتفاق حداء موضع التنفيذ وأما فيما يختص بتصفية

المطالب فتقول المذكرة إنه عندما تعلن الحكومة البريطانية عن استعدادها لتسوية مطالب رعايا الحجاز منذ ٢٦ يوليو (تموز) حتى تاريخه فإن الملك سيأمر بتأدية مطالب قبائل شرقي الأردن التي ثبتت صحتها.

أما فيما يختص بالمبادئ التي سيلتزم بها المندوبون فيقول راين إن الملك عبدالعزيز يقترح عقد اجتماع من آن إلى آخر في منطقة الحدود، واستمرار الاتصال البرقي عن طريق محطة الجوف، وتبادل المعلومات عن الغارات بين المندوبين، وسرعة الإبلاغ عن الغارات التي تشن بقصد النهب وتعقب المجرمين من قبل الحكومة التي تحدث الغارة في أرضها وإعادة المنهوبات، وتبادل المندوبين المعلومات عن الغارات الكبيرة، واقتصار عملهم على معالجة الأمور المتصلة بالغارات، وأن يعامل كل منهم الآخر بالاحترام. ويقول راين إنه عند تسلم موافقة الحكومة البريطانية على هذه الاقتراحات سيتم إبلاغ ابن زيد بها. وينقل راين ما ذكره الملك عبدالعزيز عن تناقض موقف الحكومة البريطانية من فكرة عدم قدرة أحد الطرفين على الاستمرار في تهدئة الوضع إذا لم تتم إعادة المنهوبات إلى رعاياه. كما يذكر أن الملك أقر أنه بحسب المعايير العربية كان يجب أن تتوقف الغارات أثناء التحقيق الذي قام به مكدونل MacDonnell ولكن شرقي الأردن هو الذي لم يحترم هذا المبدأ. ويثبت ذلك الغارات التي قامت بها قبائل شرقي الأردن يوم ٢٦ يوليو (تموز) و٢١ أغسطس و١ و٢ سبتمبر (أيلول) ومازالت غاراتها مستمرة. وقد تم تحقيق في الموضوع وأعيد ستة وثمانون رأسا من الإبل نهبت من قبائل شرقي الأردن.

ويقول راين إن الملك عبدالعزيز لا يعترف بصحة الاتهامات الموجهة إلى النشمي إذ أن عمله، كما يقول الملك، كان مجرد تأمين سلامة من هو مسؤول عنهم، وقد بذل كل ما في وسعه من أجل السلام ولكن قبائل شرقي الأردن كانت هي دائما البادئة بأعمال الشر. وذكر الملك أنه مستعد لإعطاء الأوامر لابن زيد بمقابلة جلوب عندما يتلقى راين رد الحكومة البريطانية. وشكر الملك الحكومة البريطانية على عرضها المساعدة في وادي السرحان ولكنه أوضح أنه بفضل الله تعالى مسيطر على كل رعاياه. أما إذا احتاج للمساعدة فتكون في صورة تنفيذ الحكومة البريطانية لوعدها بتسليم المجرمين الفارين إلى شرقي الأردن.

1931/03/06
FO 371/15297 (1)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٣١م.

تقول البرقية إن الملك عبدالعزيز آل سعود غادر جدة متوجها إلى مكة المكرمة في اليوم

السابق وبقي يوسف ياسين لمدة يومين أو ثلاثة. ودعا الملك راين إلى اجتماع ثان قبل يومين لبحث موضوعات متفرقة فلبى الدعوة رغم الأزمة القائمة التي لم يأت ذكرها خلال المقابلة.

1931/03/06
FO 371/15294 (1)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٣١م.

يطلب راين في هذه البرقية إضافة جملة إلى برقيته السابقة رقم ٥٣ (المؤرخة في ٤ مارس) وهذه الجملة تقول إن الملك عبدالعزيز آل سعود لا يرى أي فائدة ترجى من عقد الاجتماع المقترح حتى تتفق الحكومتان على طريقة لحل المشكلات الناجمة عن الغارات السابقة التي وقعت منذ بدأ تحقيق مكدونل MacDonnell وعلى المبادئ التي سيتبعها المندوبون حتى لا يحدث نزاع بينهم.

1931/03/06
FO 371/15297 (1)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٣١م.

يشير راين إلى رسالة سابقة أرسلها في اليوم نفسه وذكر فيها زيارة تشارلز كرين Charles R. Crane لجدة، قام بها كرين عام ١٩٢٦م ولم يقابل الملك عبدالعزيز آل سعود آنذاك، لكنه تبادل معه الهدايا. أما الزيارة الحالية فقد رتب لها جورج أنطونيوس الذي سبق له أن ساعد جلبرت كلايتون Sir Gilert Clayton من ١٩٢٥م إلى ١٩٢٨م. وعلم راين بالزيارة من هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby ثم من تشانسلر Chancellor.

ويذكر راين أن كرين وصل مع أنطونيوس يوم ٢٥ فبراير وغادر في ٣ مارس وقابل الملك عبدالعزيز عدة مرات. ويضيف راين أن كرين لم يكن محبوبا في عام ١٩٢٦-١٩٢٧م في الدوائر الرسمية البريطانية والفرنسية بسبب صلته بالثوار السوريين، لكن القائم بالأعمال الفرنسي في جدة يعتبره شخصا لطيفا يهوى الشرقيين ويحب إنفاق نقوده. ويؤيد راين هذه النظرية.

ويذكر راين أن كرين مهتم باليمن، وأن شائعات انتشرت عن اعترامه إقراض الملك عبدالعزيز مبلغا كبيرا. وعلم راين أن كرين عرض أن يرسل إلى جدة مهندسه الذي يعمل في اليمن لينظر في إمكانيات حفر آبار إرتوازية، وأن الملك عبدالعزيز قبل العرض.

1931/03/07
FO 371/15292 (5)

رسالة موقعة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Artur Henderson وزير

الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٣١م.

يشير راين إلى برقية هندرسون رقم ٤١ المؤرخة في ٢ مارس ويبين أن تعقيدا إضافيا طرأ على موضوع التسوية بين شركة البرق الشرقية Eastern Telegraph Company ومديرية البريد والبرق الحجازية بسبب تفاقم الوضع الداخلي بالنسبة لصرف العملات. ويستعرض راين هذا الوضع موضحا أن الريال الفضي تعرض لتدهور في قيمته مقابل الجنيه الإسترليني الذهبي، وقامت الحكومة بجهود للمحافظة على القيمة الرسمية للريال، ولقيت العون في ذلك من البنك الهولندي The Dutch Bank في حين سبب موقف الشركة المصرفية الأخرى في البلاد وهي شركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Messrs. Gellatly Hankey and Company الاستياء لعدم تعاونها. وفي هذه الأثناء أعلمت الإدارة المالية المحلية الشركة المذكورة التي تمثل شركة البرق الشرقية أنها مستعدة لتسديد حساب الخط البرقي بالعملة المحلية، لكن شركة جيلاتلي وهانكي طلبت تسوية هذا الأمر مع شركة البرق نفسها. وفي المقابلة بين الملك عبدالعزيز وراين بتاريخ ٤ مارس اشتكى الملك من موقف شركة جيلاتلي وهانكي بطريقة توحي أن موضوع الحساب البرقي سيستغل للضغط عليها. وأثار يوسف ياسين الموضوع من جديد في اليوم التالي أثناء زيارة قام بها لراين الذي طلب الرجوع إلى نص الاتفاقية مع شركة البرق والفرصة للاستفسار عن نقاط أخرى.

ويبين راين أنه اجتمع مع يوسف ياسين ثانية بعد يومين وأنه احتد أثناء الاجتماع لكن تم الاتفاق في النهاية على تسديد الحساب حتى شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠م، وعلى طريقة التسديد، وعلى وعد بتسديد الحساب بانتظام. ويوضح راين سبب اتخاذه هذا الموقف المتصلب في هذه المسألة لأن يوسف ياسين عاد أكثر من مرة إلى موضوع العمولة، ولأن راين منذ ثمانية أشهر يحاول أن يجعل الحكومة تدفع المبلغ الذي ينبغي أن يتم دفعه بصورة منتظمة ودون تدخل. ولأن يوسف ياسين لم يتمكن من التخلي عن فكرة أنه يجوز للحكومة أن تدفع للشركة بالريالات مادامت تستلم الريالات من الجمهور، كما يبين راين أنه سيرسل نسخة من رسالته هذه إلى وزارة التجارة الخارجية البريطانية لعدم توافر مادة كافية لديه لكتابة تقرير منفصل عن موضوع صرف العملات.

1931/03/07
FO 371/15294 (1)

رسالة من أندرو راين Sir A. Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Artur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٣١م.

يشير راين إلى برقيته رقم ٥٣ المؤرخة في ٤ مارس ويرفق محضرا للمباحثات التي أجراها مع الملك عبدالعزيز آل سعود فيما يتعلق بحدود شرقي الأردن في اجتماعه معه بتاريخ ٢ مارس، ويذكر أنه أبلغ يوسف ياسين قبل الاجتماع بالأمور التي يود بحثها ومنها مسألة الحدود وحادثة بسكو Biscoe. كما يوضح راين أنه اجتمع مع الملك مرة أخرى في ٤ مارس لكن لم يثر أي من الجانبين موضوع الحدود، كما أنه لم يشر إليه في أي من مقابلات راين مع يوسف ياسين التي تلت ذلك. ويبين راين أنه من الواضح أن الملك ويوسف ياسين احتفظا بهذا الموضوع على أضيق نطاق ممكن، كما يعتقد راين أن هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby لم يحط به علما على الرغم من علاقاته المتميزة مع الملك عبدالعزيز.

***ABD 7.2.6: 512** *RSA 4.07: 385*

#FO 371/15293

1931/03/06-07
FO 371/15294 (1)

مذكرة داخلية من إعداد كريستوفر وارنر Christopher F. A. Warner، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٣١م، ووقع بالاطلاع عليها جورج رندل George W. Rendel بتاريخ ٧ مارس.

تعلق المذكرة على برقية أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة المؤرخة في ٤ مارس إلى وزارة الخارجية البريطانية بخصوص الموقف على الحدود بين شرقي الأردن والحجاز ونجد. وبعد إيراد ملخص للبرقية تقول المذكرة إنه تم مناقشة ما ورد فيها في اجتماع اللجنة الفرعية الرسمية للشرق الأوسط.

1931/03/13
FO 371/15298 (2)

ترجمة مقتطف من عدد صحيفة «أم القرى» رقم ٣٢٦ الصادر في ١٣ مارس (آذار) ١٩٣١م، وهي مرفقة طي رسالة موقعة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٠ مارس.

تحت عنوان «تصريح إيضاحي» نشرت الصحيفة مقالا افتتاحيا تنفي فيه ما ذكرته بعض الصحف من أن مندوب الملك عبدالعزيز آل سعود في صبياء التابعة للإدريسي ألقى القبض على شيخ قبيلة المسارحة وقتله في جيزان. وتعلق «أم القرى» أن الهدف من نشر مثل هذه الأخبار الكاذبة هو القيام بحملة دعائية لمنع الناس من أداء فريضة الحج، وأن بعض أعداء مملكة الحجاز ونجد اعتادوا في مثل هذا الموسم اختلاق الإشاعات الكاذبة لنشر فكرة سيئة عن هذه الحكومة العربية الفتية، لكن شمس الحق تسطع دائما وتبدد الأكاذيب.

وتضيف «أم القرى» أن بعض الأشخاص كتبوا يقولـون إن ضم إمارة عسير إلى مملكة الحجاز ونجد ومـلحقاتها فيه ضـرر للعرب، لكن العكس هو الصحيح بسبب الضعف الذي كانت تعاني منه تلك البلاد وقد أدى الـتغيير الذي تم إلى تـقليل الـفوضى وزيادة الأمـن وتحسين كل شيء. وتؤكد الصحيفة أن سكان تلك البلاد يستمتعون بحياة أفضل وأن الملك حريص على مصالح العرب والمسلمين.

1931/03/19
FO 371/15294 (3)

مذكرة هيئة أركان القوات الجوية الملكية البريطانية حول الموقف في إمارة شرقي الأردن وحدود مملكة الحجاز ونجد، مـؤرخـة فـي ١٩مارس (آذار) ١٩٣١م.

تقول المذكرة إن إجابة السلطات الحجازية (التي وردت في برقية المفوضية البريطانـيـة في جدة رقم ٦١) على آخر عرض تقدم به أندرو راين Sir Andrew Ryan (وفق ما جاء في برقيتي وزارة الخارجية البريطانية إليه رقم ٤٤ و٤٥ المؤرختين في ٧ مارس) غير مرض إلى حد يجعل هيئة أركان القوات الجـويـة ترى أن على الحكومة البريطانية أن تمتنع عن إجراء مزيد من المفاوضات مع حكومة الحجاز أو أن تتبنى خط عمل محددا يجبر تـلـك الحكومة على قبول الشروط البريطـانـيـة، وتوضح هيئة أركان القوات الجـويـة أن رد السلطات الحجازية على مذكرة الحـكـومـة البريطانية غير مقبول وأن الإجراء المقـتـرح غير كاف للتعامل مع الموقف، وأن الحكومة البريطانية تصر على عودة ممثلـي الحـدود، وعودة الوضع إلى ما كان عليه دون الإشارة إلى الحكومات المعنية، وألا تثار الـغـارات المستقبلية على مستوى دولي، وتشير الوثيقة كذلك إلى أن لجون جـلـوب Captin John Glubb صلاحيات التوصل إلى تسوية فـي شأن هذا الموضوع، وتعبر عن الأمل في أن يكون لعبدالعزيز بن زيد صلاحيات مماثلة، وتبين الوثيقة أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاقية فإن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الإجراءات التي ترى أنها لازمة، وعلى سبيل المثال سحب الوزير البريطانـي المفوض من جدة واحتلال كاف.

***ABD 7.2.6: 517-19** *RSA 4.07: 390-92*

#FO 371/15293

1931/03/20
R/15/1/481 (3)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولـد دكـسـون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السـيـاسـي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسـي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ٢٠ مارس (آذار) ١٩٣١م.

يبين التـقرير تحركات القبـائل الكويتية والنجدية وشيوخها ويشمل ذلك قبائل الظفير وشمر، التي يذكر شيخيهـا عجمي السويط

وابن طوالة، وحرب والعجمان والعوازم. وينقل التقرير عن أحد شيوخ العجمان أن جميع شيوخ القبيلة سيتوجهون إلى مكة المكرمة وسيطلبون من الملك عبدالعزيز آل سعود أن يشمل القبيلة بعطفه أو يسمح لها بالهجرة إلى بلد آخر. كما ينقل التقرير عن وضحاء أخت فيصل الدويش تحسن المعاملة التي يلقاها الدويش ونفي خبر وفاة ابن لامي.

ومن الأخبار الأخرى في التقرير انتشار خبر عن هرب أمير حائل السابق محمد بن طلال آل رشيد من سجنه، وقيام عبدالله الهاجري أحد مسؤولي الجمارك في الهفوف بزيارة الكويت وتحدثه مع الوكيل السياسي البريطاني عن الحصن الذي بني في نطاع. كما يفيد التقرير أن الملك عبدالعزيز وابنه الأمير سعود وجها الدعوة لشيخ الكويت لأداء فريضة الحج، وتوجه عدد من الحجاج الكويتيين إلى مكة المكرمة، وأن مسألة الإبل النجدية الموجودة في الكويت منذ انتهاء التمرد الذي قام به الإخوان انتهت وذلك بعد أن أرسل الملك عبدالعزيز قيمتها وتم تسليم الإبل. ويضيف التقرير أنه شوهدت أعداد كبيرة من الجراد بين الرياض وصحراء الصمان.

***PDPG 9: 469-71***

1931/03/23
FO 371/15299 (2)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٣١م.

في صدد الحديث عن أزمة أسعار العملات الأجنبية التي سبق لراين الإشارة إليها في رسالة سابقة تتعلق بالوضع بين شركة البرق الشرقية Eastern Telegraph Company وحكومة الحجاز، يذكر راين أن الأوضاع المالية في المملكة سيئة، فالريال تدنت قيمته بعد ابتعاده عن الجنيه الذهبي، واتخذت الحكومة عددا من التدابير لمنع تسرب الذهب خارج البلاد. كما قدمت الشركة التجارية الهولندية The Netherlands Trading Company وشركة جيلاتلي هانكي وشركائهما Messers Gellatly Hankey & Co. شيئا من الدعم للريال. وتشير الرسالة إلى ثقة جيكوبز Jacobs مدير المصرف الهولندي The Dutch Bank في القدرة على احتواء الأزمة. ويرد في الرسالة ذكر هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby.

***RSA 4.12: 683-84***

1931/03
L/P&S/12/3731 (5)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر مارس (آذار) ١٩٣١م وهو يحمل توقيع آلبان Captain R. G. Alban نيابة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر).

يفيد الملخص أن جورج وفريدا مراز George and Frieda Mraz وصلا إلى مسقط والبحرين وهما زوجان نمسويان يقولان إنهما مسلمان وينويان التوجه لأداء فريضة الحج عن طريق الرياض. وتبين أنهما لا يملكان سوى القليل من النقود وأنهما يتسولان بطريقة مهذبة.

***PDPG 9: 463-67***

1931/04/01
FO 371/15289 (18)

تقرير من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية عن شهري يناير وفبراير (كانون الثاني وشباط) ١٩٣١م، مرفق طي رسالة سرية من راين إلى هندرسون، مؤرخة في ١ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

توضح مقدمة التقرير أنه قد تقرر تقديم تقارير جدة مرة كل شهرين، ويفيد التقرير في باب الشؤون الداخلية أن الملك عبدالعزيز آل سعود عاد إلى مكة المكرمة حيث قضى شهر رمضان، وقام باستقبال بعض الدبلوماسيين والزوار الأجانب في جدة، ومن بينهم تشارلز كرين Charles R. Crane، وهو من الأثرياء الأمريكيين قدم بغرض الزيارة مع جورج أنطونيوس، كما استقبل الملك هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby.

ويبين التقرير استمرار الوضع الصعب الذي نجم عن مرض فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية في مملكة الحجاز ونجد وتسلم يوسف ياسين، كما يذكر حادثة حصول راين على موعد لمقابلة الأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب العام في الحجاز ووزير الخارجية، وعدم قدوم أحد لاستقباله حين ذهابه إلى الموعد، وإصراره فيما بعد على الحصول على اعتذار مناسب. ويذكر راين أنه أجرى محادثات مع يوسف ياسين الذي يقول إن الملك عبدالعزيز يثق به ويحاول وضعه في الواجهة، والذي تسلم وكالة الشؤون الخارجية.

ويناقش التقرير بإسهاب أسباب الإفلاس المالي ومؤشراته المتمثلة في العجز عن تسديد الديون الخارجية والداخلية وتخلف الرواتب وزيادة الرسوم وتدني سعر صرف الريال، حيث يعزو ذلك إلى نقص في عائدات الحج وسوء تدبير في الإدارة المالية. ويذكر التقرير انتشار شائعات عن قروض أمريكية، رغم وجود كرين ورغم زيارة دكرسون Dickerson السكرتير التجاري في المفوضية الأمريكية بالقاهرة لجدة لا يبدو أن لها أساسا من الصحة. وقد بحث الوزير المفوض البريطاني مع يوسف ياسين مسألة ديون الحكومة المستحقة لكل من حكومة الهند البريطانية وشركة البرق الشرقية Eastern Telegraph Company وشركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey, and Co.

ويذكر التقرير أن الحكومة مدينة أيضا لكل من شركة القصيبي ولقائمقام جدة. ولا يلقي التقرير أهمية كبيرة على الشائعات التي تفيد بوجود شيء من المعارضة ضمن الأسرة الحاكمة ووجود بعض القلاقل في الداخل وخاصة مع قبيلة العجمان. إلا أنه يجد في تساهل السلطات مع رغبة الحجازيين والنجديين في إقامة الرقص الشعبي بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني مؤشرا على وجود ميل أكثر إلى التسامح الديني.

ويذكر التقرير مشاركة الملك والأمير فيصل بن عبدالعزيز وغيره من الأمراء في العرضات النجدية التي أقيمت بمناسبة عيد الفطر. ويخصص التقرير حيزا كبيرا للمسائل الحدودية فيذكر عدم توافر أخبار في جدة عن رد فعل الحكومة البريطانية على تقرير مكدونل MacDonnell، كما يتحدث عن الغارات الحدودية وعما أشيع عن استعدادات نجدية لشن غارات. ويتحدث التقرير أيضا عن محادثات يوسف ياسين وراين الشفهية حول الوضع وقد ندد راين فيها بما اعتبره تأييدا عمليا للغارات النجدية في مذكرة فؤاد حمزة المؤرخة في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني)، وعن الظروف المحيطة بقرار الحكومة البريطانية، بناء على تقارير من جون جلوب Captain John Glubb مفتش الدوريات البريطانية في بادية شرقي الأردن مدعومة بتوصيات في المعنى نفسه من المندوب البريطاني السامي على شرقي الأردن، وعن توجيه تحذير شديد اللهجة إلى حكومة الملك عبدالعزيز.

ويسرد التقرير مضمون اجتماعات راين مع يوسف ياسين والمراسلات الرسمية بينهما ومعاداة الحكومة الحجازية النجدية لشخص النقيب جلوب، وتعيين عبدالعزيز بن زيد مفتشا لشؤون القبائل الحدودية من قبل الجانب الحجازي النجدي، والدور الذي قام به الملك عبدالعزيز نفسه في دفع الأمير النشمي إلى القيام بالغارات. كما يشير التقرير إلى المشكلات المرتبطة بوجود الدروز تحت إمرة سلطان الأطرش في نجد قريبا من حدود شرقي الأردن.

أما بالنسبة للعراق فيستعرض التقرير ظروف تأجيل زيارة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي إلى جدة للتوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين مملكة العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها والمراسلات التي جرت بشأنها بين الملك عبدالعزيز والملك فيصل ملك العراق وراين وفرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني على العراق، كما يشير إلى عدد من الاجتماعات والمراسلات بين راين والأمير فيصل ويوسف ياسين حول قضية ابن مشهور وتحديد مسؤولية بريطانيا في تسليمه وتصريحات الحكومة العراقية التي نشرتها مجلة «نير إيست» *Near East* ومقالة هاري

سينت جون فلبي Harry St. John Philby في المجلة نفسها حول موضوع ابن مشهور. وعن شؤون الخليج يشير التقرير إلى تأجيل زيارة المقيم السياسي البريطاني في الخليج هيو فنسنت بسكو Lieut.-Col. Hugh Vincent Biscoe للملك عبدالعزيز في نجد وحزم بريطانيا في مسألة تقسيم المبلغ الذي دفعه الملك عبدالعزيز بين العراق والكويت بناء على التسوية التي كان قد توصل إليها مع بسكو، وتأجيل البت في شكاوى البحرينيين في الأحساء في انتظار التطورات المتعلقة بقانون الجنسية في الحجاز. كما يعرج التقرير على مشروع شق طريق بري للحجاج والتجارة يربط الخليج بالحجاز وأمر الملك ببدء التنقيب عن الماء في رأس تنورة.

أما عن الأوضاع في عسير فيلحظ التقرير حشد كل من الملك عبدالعزيز والإمام يحيى قواتهما دون حدوث أي بوادر تدل على احتمال المواجهة الفعلية في القريب العاجل. وينقل التقرير حرص الحكومتين البريطانية والإيطالية على حث الطرفين على الاعتدال وتجنب الحرب. كما يشير التقرير إلى موقف آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطاني من الوضع القانوني لعسير (المقاطعة الإدريسية) بموجب معاهدة ١٩١٧م الموقعة مع بريطانيا واتفاقية روما لعام ١٩٢٧م بين بريطانيا وإيطاليا حول المسألة العسيرية. ويتلخص الموقف البريطاني في عدم المبادرة بالاعتراف بسيادة الملك عبدالعزيز على عسير حتى تنجلي الأحداث فيها.

أما باب علاقات الملك عبدالعزيز بدول خارج الجزيرة العربية فيغطي تبادلا للمجاملات بينه وبين ملك بريطانيا بمناسبة اليوم الوطني لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وبرقيتين من الأمير فيصل إلى كل من ملك بريطانيا والمفوضية البريطانية في جدة للتعزية بوفاة ابنة الملك البريطاني. ويذكر التقرير مباحثات راين ويوسف ياسين حول موافقة بريطانيا المشروطة على تعيين قنصلين لحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها في كل من بومباي وسنغافورة. كما يغطي هذا الباب المصاعب التي تواجه توقيع الاتفاق بين السلطات البريدية في كل من الهند والحجاز حول التحويلات المالية، وعدم حرص بريطانيا على التعجيل بمعالجة مسألة خط حديد الحجاز. وبشأن طلب الملك عبدالعزيز وساطة الحكومة البريطانية في تنسيق مشترياته في بريطانيا تلقى الملك ردها السلبي. لكنها عبرت عن استعدادها لتقديم النصح له بهذا الشأن.

ولا تزال فرنسا وإيطاليا لم توقعا على معاهدة صداقة مع حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها وإن كان حصل تقدم في هذا الشأن. ويعلق التقرير على شخص دوهاس de Haas القنصل الألماني الجديد المعين في الحجاز الذي له اهتمامات تجارية ناجحة رغم قلة خبرته السياسية. كذلك يقوّم التقرير

العلاقات الحجازية النجدية المصرية، ويذكر التقرير أن وزير الشؤون الخارجية المصرية صرح أن الأشموني القنصل المصري في جدة حمل رسالة من الملك فؤاد إلى الملك عبدالعزيز. كما يذكر الأزمة التي حدثت بسبب وصول السفينة المصرية «عايدة» التي يقودها القبطان توملين Admiral Tomlin إلى جدة دون إعلام حكومة الحجاز ونجد مسبقا بزيارتها. ويشير التقرير باقتضاب إلى بقاء المفوضية الإيرانية مغلقة وإلى نشاطات القائم بالأعمال الهولندي.

وفي باب آخر خاص بالطيران يتحدث التقرير عن تدهور وضع سلاح الجو الحجازي النجدي وتناقص عدد طاقمه البشري بالإضافة إلى حاجته إلى قطع الغيار. وقد نصح راين الحكومة الحجازية النجدية ممثلة في يوسف ياسين بإنهاء خدمة الطيار لو Lowe. كما يشير التقرير إلى موضوع مفاتحة الملك عبدالعزيز بشأن السماح للطائرات البريطانية العسكرية والمدنية بالهبوط الاضطراري فوق ساحل الأحساء.

وفي المجال العسكري يشير التقرير إلى تعيين فوزي القاوقجي وهو ضابط سوري سابق في الجيش العثماني بمنصب مدير الأمور العسكرية، بهدف تدريب القوات من أجل الحصول على جيش نظامي بدأت تلوح بوادره في الاستعراض العسكري الذي نظم في جدة. كما يشير التقرير في باب السفن الزائرة لجدة إلى وصول سفينة بريطانية وسفينتين فرنسيتين وما ترتب عن ذلك من مسائل تخص البروتوكول. ويذكر في هذا الصدد ديكن Captain Dicken قبطان السفينة البريطانية ودوفيل Rear-Admiral Deville القائد العام للقوات البحرية الفرنسية في الشرق. وقد خصص التقرير بابا كاملا للخوض في شؤون الحج، وبابا آخر للحديث عن الرق.

أما باب المتفرقات فيشير التقرير فيه إلى صدور قانون معدل للجنسية في الحجاز ويورد لهذا الغرض ملحقا خاصا به ترجمة للغة الإنجليزية لأهم بنوده مع مناقشة أبعاد هذه التعديلات وأثرها على المقيمين الأجانب في الحجاز. ويشير التقرير كذلك إلى الحاجة إلى بعض التحسينات على خدمات الإنارة في مداخل ينبع وجدة، وإلى استضافة الملك عبدالعزيز لنواب مار جانج وزير خارجية نظام حيدر أباد. ويورد التقرير خبر قيام السيدة فيلوز Mrs. R. Fellows بزيارة جدة على ظهر يختها وعودة ويكلي Wikeley الموظف في المفوضية البريطانية في جدة من إجازته الصحية ومغادرة سيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill جدة في إجازة طويلة، ونية لويس Captain C. C. Lewis من موظفي المفوضية إصدار كتاب عن طوابع الحجاز ونجد، كما يتحدث عن أحوال الطقس في جدة.

***JD 3: 181-98** *JD 3: 219-36*

1931/04/02
FO 371/15294 (2)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Rayn الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

يوضح راين في هذه الرسالة أن يوسف ياسين زاره وعبر له عن حيرة الملك عبدالعزيز آل سعود من موقف الحكومة البريطانية المتشدد تجاهه، وخاصة في شأن قضية الحدود مع شرقي الأردن وفي مسألة مطالبات شركة البرق الشرقية Eastern Telegraph Company، كما لمح يوسف ياسين إلى أن لهجة راين جافة وعنيفة. ويوضح راين أنه أجاب يوسف ياسين بصورة شخصية بأنه يعتقد أن الصراحة هي أفضل دبلوماسية وأن الملك عبدالعزيز وفؤاد حمزة كانا متفقين معه على هذا، وأنه اتخذ خطا متشددا بشأن فشل إدارة بريد الحجاز في القيام بالتزاماتها بموجب اتفاقيتها مع شركة البرق الشرقية، غير أن الحكومة البريطانية سحبت موضوع الحدود مع إمارة شرقي الأردن من بين يديه بعد أن قررت توجيه احتجاج قوي إلى الملك عبدالعزيز بناء على تقرير تلقته من جون جلوب Captain John Glubb، وأنه لا توجد له في الوقت الراهن صلاحيات مناقشة ذلك الموضوع، وأن هذا هو سبب عدم إثارة الموضوع لفترة طويلة.

ويبين راين أنه لا يوجد تغيير عام في السياسة البريطانية تجاه الملك عبدالعزيز وأن الحكومة البريطانية لم تشر بشكل علني إلى وجود خلاف في الرأي بينها وبين الملك عبدالعزيز، كما أنها لم تقف في وجه زيارة نوري السعيد، ويوضح راين أنه حاول أن ينقل إلى يوسف ياسين أهمية تسوية موضوع الحدود مع شرقي الأردن.

***ABD 7.2.6: 520-21** *RSA 4.07: 393-94*

1931/04/07
R/15/2/1527 (4)

معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، مؤرخة في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٣١م الموافق ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩هـ، موقعة من قبل نوري السعيد رئيس وزراء الحكومة العراقية والأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب العام ووزير الخارجية في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها.

تبين المقدمة قرار الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها والملك فيصل الأول ملك العراق إبرام معاهدة صداقة وحسن جوار بينهما، وتنص مواد المعاهدة على أن يسود سلام دائم وصداقة وطيدة بين المملكتين، كما تنص على تبادل الممثلين السياسيين والقنصليين، ومنع استخدام أحد البلدين قاعدة لأعمال غير قانونية ضد البلد الآخر، وقيام سلطات كل من البلدين بإبلاغ سلطات

البلد الآخر عن أي إعداد يجري في أرضها لأعمال من ذلك النوع أو لأي أعمال تم القيام بها، وحرية تنقل العشائر في المناطق الحدودية بين البلدين بقصد الرعي والمسابلة، وعدم إجبار رعايا إحدى الدولتين على الالتحاق بقوات الدولة الأخرى. وتحدد المعاهدة المسؤول من كل من الدولتين المخول باتخاذ الإجراءات اللازمة على الحدود لتنفيذ المعاهدة، فمن الجانب العراقي أكبر موظف إداري في البادية أو من ينوب عنه. ومن الجانب الحجازي النجدي أكبر موظف إداري في البادية أو من ينوب عنه ، كما تنص على تشكيل لجنة حدود دائمة قوامها أربعة مأمورين نصفهم من الحكومة العراقية والنصف الآخر من حكومة الحجاز ونجد مبيّنة عدد اجتماعاتها السنوية ومكان الاجتماع وواجباتها والتزام الحكومتين بتنفيذ قراراتها، وطريقة معالجة الاختلاف بين أعضاء اللجنة. ويلتزم كل من طرفي المعاهدة بتنفيذ قرارات المحكمة المنصوص عليه في اتفاقية بحرة، ومنع موظفيه من اجتياز الحدود والاختلاط بعشائر ورؤساء قبائل الطرف الآخر، ومنع الأجانب غير المصرح لهم من اجتياز حدود البلد الآخر. ويعرب الطرفان عن عزمهما بدء التفاوض للتوصل إلى اتفاقيات تتعلق بالشؤون الاقتصادية والقنصلية وأمور الإقامة والجنسية، وعن اتفاقهما على إحالة أي خلاف بينهما إلى التحكيم. وتبين المادة الأخيرة تاريخ نفاذ المعاهدة.

*ABD 6.1.4: 135-38* ***AT 1.33: 441-44***

1931/04/07
R/15/2/1527 (2)

بروتوكول تحكيم، مؤرخ في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩هـ الموافق ٧ أبريل (نيسان) ١٩٣١م، موقع في مكة المكرمة من قبل نوري السعيد، رئيس وزراء حكومة العراق والأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب العام على الحجاز ووزير الشؤون الخارجية لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وهذا البروتوكول ملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، المؤرخة في التاريخ نفسه.

ينص البروتوكول على تعيين محكمين للخلافات التي تنشب بين البلدين، ويبين العدد الأقصى للمحلفين وطريقة اختيارهم وطريقة اللجوء إلى التحكيم من قبل أي من الطرفين وطريقة اختيار رئيس المحكمين وطريقة عرض الموضوع على المحكمين وتحديد مكان اجتماع المحكمين وموعده. كما ينص على قبول الطرفين بقرارات التحكيم، ويوضح طريقة الوصول إلى هذه القرارات وطريقة دفع أجور المحكمين والموظفين العاملين معهم ونفقاتهم وتاريخ نفاذ البروتوكول.

*ABD 6.1.4: 138-39* ***AT 1.1.33: 444-45***

1931/04/08
R/15/1/481 (5)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولد دكسون .Lieut.-Col Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ٨ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

يبين التقرير تحركات القبائل الكويتية والنجدية وشيوخها ويشمل ذلك قبيلة الظفير وشيوخها عجمي وحنتوش السويط والشيخ جدعان وعماش بن أبو الغير Abul Ghair ولزام البدرة وقبيلة قشعم وهي من قبائل المنتفق ويتزعمها الشيخ عقاب، وقبيلة شمر وشيخها ابن طوالة والعجمان والعوازم. ويذكر التقرير في هذا الصدد أن عجمي وحنتوش السويط قاما بزيارة ابن مساعد أمير حائل، وأن لزام البدرة وجدعان وجالي بن جريد توجها إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ويعتقد أنهم يسعون لمقابلة الملك عبدالعزيز آل سعود، وأن ابن جلوي فرض غرامة على الشيخ ابن حلاف. كما يذكر التقرير أن جميع شيوخ الظفير وبعض شيوخ المنتفق دفعوا الزكاة هذا العام لموظفي الملك عبدالعزيز. والمسؤول الذي جمع الزكاة هو ابن مرجان وهو من موظفي ابن مساعد، وهو المسؤول عن فقدان إبل فرحان بن خُضَيِّر قبل فترة من الزمن. وأعفي من دفع الزكاة عماش شيخ أحد فروع الدهامشة.

***PDPG 9: 491-95***

1931/04/08
R/15/2/1527 (2)

معاهدة تسليم المجرمين بين المملكة العراقية ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، مؤرخة في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٠هـ الموافق ٨ أبريل (نيسان) ١٩٣١م، موقعة في مكة المكرمة من قبل فيصل بن عبدالعزيز النائب العام على الحجاز ووزير الخارجية لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ونوري السعيد رئيس وزراء المملكة العراقية بتفويض من عاهلي المملكتين.

تنص المعاهدة على أن تقوم حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها بتسليم العراق أيا من الرعايا العراقيين الموجودين داخل أراضيها ممن ارتكبوا داخل حدود العراق إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة وأن تقوم الحكومة العراقية بالمثل بالنسبة لرعايا مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها الموجودين داخل حدود مملكة العراق ممن ارتكبوا إحدى تلك الجرائم داخل بلادهم. وتنص المادة الثالثة على عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين، وتبين نوع الجرائم التي ينبغي تسليم مرتكبيها والتي لا تعتبر جرائم سياسية وهي قطع الطرق والسرقة أو السلب أو النهب أو القتل أو الجرح أو الغزو أو التعدي الشديد، كما تبين أن محاولة اغتيال أي من الملكين أو من أفراد أسرتيهما لا تعتبر من الجرائم السياسية. وتبين المعاهدة طريقة المطالبة بتسليم المجرمين، وتستثني الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم قبل تاريخ المعاهدة،

وتنص على عدم جواز محاكمة مجرم يتم تسليمه بتهمة غير التي جرى تسليمه من أجلها أو جريمة سبقت تاريخ المعاهدة. وتبين المادة الأخيرة أن المعاهدة تصبح نافذة من تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين، ويعمل بها لمدة ثلاث سنوات، وإذا لم يعلن أحد الفريقين الآخر رغبته في تبديلها أو تعديلها قبل انتهاء أجلها بثلاثة أشهر فتظل نافذة.

*ABD 6.1.4: 140-41 ***AT 1.1.33: 446-47***

1931/04/09
FO 371/15285 (1)

برقية من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

ينقل راين إلى وزارة الخارجية البريطانية المعلومات التي تلقاها من نوري السعيد رئيس وزراء العراق حول المفاوضات التي جرت بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بشأن توقيع معاهدة الصداقة وبروتوكول التحكيم، ومعاهدة تسليم المجرمين بين الدولتين. ويقول راين إن نوري السعيد أخبره أنه أرضى الملك عبدالعزيز آل سعود بالنسبة لقضية ابن مشهور. ويضيف راين أنه لم يسمع وجهة نظر الحكومة الحجازية النجدية لكن يوسف ياسين كان في غاية السعادة في حفل العشاء.

*ABD 6.1.4: 131 ***AT 1.33: 448***

1931/04/10
FO 371/15285 (3)

مقتطف من العدد ٣٣٠ من صحيفة «أم القرى» الصادر بتاريخ ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

ينقل المقتطف نص بلاغ صادر عن إدارة الأخبار حول توقيع حكومتي العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على معاهدة صداقة وحسن جوار واتفاقية تحكيم ومعاهدة لتسليم المجرمين، وتوصلهما إلى تفاهم على البدء بمفاوضات تتعلق بأوقاف الحرمين الشريفين وتهدف إلى التوصل إلى اتفاقيات بشأن جوازات السفر والعائدات الجمركية والتعاون العلمي والفني بين الدولتين. ويذكر المقتطف وصول الوفد العراقي إلى جدة وهو مكون من نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي والفريق طه الهاشمي رئيس الأركان وموفق الألوسي المدير العام للشؤون الخارجية وأحمد المناصفي أمين وزارة الدفاع والشيخ عبدالله بن مسفر أحد موظفي البلاط الملكي. ويصف التقرير استقبال الوفد ثم يذكر مغادرته جدة متجها إلى مكة حيث قام أفراده بأداء العمرة، ثم زيارة الوفد للقصر الملكي واستقبال الملك عبدالعزيز لأعضائه والتقائه بهم عدة مرات. ويقول التقرير إن المفاوضات بدأت في اليوم التالي بين الوفد وبين يوسف ياسين حول المسائل المعلقة بين البلدين وتوجت هذه المفاوضات بالتوصل إلى المعاهدتين اللتين وقعهما الأمير فيصل

بن عبدالعزيز النائب العام على الحجاز ووزير الخارجية.

ويذكر التقرير مغادرة نوري السعيد مكة وتناوله العشاء في جدة مع أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني ومغادرته جدة متوجها إلى مصر يرافقه عبدالله بن مسفر. وسيغادر أحمد المناصفي جدة في تاريخ المقتطف نفسه متجها إلى العراق وسيبقى الفريق طه الهاشمي وموفق الألوسي في مكة ثم يغادرانها فيما بعد متجهين إلى اليمن لزيارة الإمام يحيى.

***AT 1.33: 449-51** **ABD 6.1.4: 132-34*

1931/04/10
FO 371/15291 (1)

رسالة موقعة من بيرسي لورين Percy Loraine المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

يذكر لورين أن مرسوما ملكيا بتعيين حافظ حسن عامر قنصلا لمصر في جدة قد صدر بتاريخ ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣١م. ويقول لورين إن بوث Booth المستشار القضائي لم يتمكن من جمع أي معلومات عن القنصل الجديد الذي كان قاضيا، وإن موقف الملك فؤاد من الملك عبدالعزيز آل سعود لا يزال متحفظا ويستبعد أن يكون القنصل الجديد قد كلف بأي مهمة خاصة لإقامة علاقات أقرب إلى الطبيعية بين مصر ومملكة الحجاز ونجد.

1931/04/17
L/P&S/12/2107 (2)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

تشير الرسالة إلى برقية راين رقم ١٩ المؤرخة في ٢ فبراير (شباط) وتفيد أن فؤاد حمزة قد عاد لمباشرة مهماته من جديد كوكيل لوزير الخارجية في مملكة الحجاز ونجد، وأنه لا أحد يعلم طبيعة العلاقة التي ستكون بينه وبين يوسف ياسين. وتضيف الرسالة أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز بصفته وزير للخارجية يعتمد اعتمادا كليا على يوسف ياسين في المفاوضات الدائرة مع كل من شرقي الأردن والعراق.

***RFA 1.29: 425-26**

1931/04/17
R/15/1/481 (4)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولد دكسون Lieut.-Col. Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، عن الفترة ١-١٥ أبريل (نيسان) ١٩٣١م، مؤرخ في ١٧ أبريل ١٩٣١م.

يقول التقرير إن وضع القبائل الكويتية والنجدية لم يتغير باستثناء قبيلة حرب (بزعامة الفرم) ومعظم الظفير (بزعامة عجمي السويط) اللتين توجهتا إلى الصمان. ويتحدث التقرير عن قبائل البادية العراقية التي يوجد بعضها في المنطقة المحايدة بين نجد والكويت وفي منطقة الباطن. ويعطي التقرير بعض التفاصيل عن زكاة الأغنام التي جمعها مرجان الموظف لدى ابن مساعد من الرعاة العراقيين كما يذكر أن موظفي ابن مساعد عاملوا القبائل العراقية معاملة طيبة.

ويقول التقرير إن قوافل قبيلة عتيبة (شيخها ابن ربيعان) تصل إلى الكويت للتجارة. وعلم الوكيل السياسي البريطاني أن ابن عسكر قدم من أبها إلى موطنه في إجازة، وأنه ذكر أن الجهود ستبذل بعد الحج لحل النزاع بين نجد والكويت، وسمح الملك عبدالعزيز لجميع قبائل نجد بالتوجه إلى الكويت وهذا الإذن مستمر حتى العيد. ويذكر التقرير أيضا أن القصيم تعرضت للجراد، ويذكر انتشار إشاعة في الكويت عن هروب محمد بن طلال آل رشيد من مكة المكرمة، ومن الذين ذكروا هذا الخبر الشويش، وهو المسؤول عن إبل الملك. ويقال إن ابن حميد نال شيئا من الحرية إذ يسمح له بالنزول إلى السوق أثناء النهار.

***PDPG 9: 497-500***

1931/04/18
FO 371/15300 (1)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

يرسل راين تقريره السنوي عن عام ١٩٣٠م ويبين أنه تعمد أن يكون شاملا قدر الإمكان، وضمنه معلومات ذات خلفية تاريخية باعتباره أول تقرير سنوي يصدر عن المفوضية البريطانية في جدة. ويبين راين أنه لم يمض في جدة أكثر من أربعة شهور خلال عام ١٩٣٠م مما اضطره للاعتماد على تقارير كتبها آخرون وخاصة وليم بوند William L. Bond الذي كان قائما بالأعمال قبل وصوله وسيسيل هوب-جيل Cecil G. Hope-Gill الذي ناب عنه في غيابه. ويوجه راين الشكر لجونز F. V. Jones من موظفي المفوضية لما قام به من مساهمة في إعداد التقرير، كما يذكر المساعدة التي لقيها من سيجر Captain B. W. Seager ومن منشي إحسان الله نائب القنصل.

***FOARA 1: 87** *RSA 4.10: 499*
#L/P&S/12/2085

1931/04/18
FO 371/15300 (64)

التقرير السنوي عن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في عام ١٩٣٠م من أندرو راين

Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، وهو مرفق طي رسالة من راين إلى هندرسون، مؤرخة في ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

يبدأ التقرير بمقدمة تحتوي نبذة تاريخية عن قيام الدولة السعودية الأولى مستعرضا الاتفاق الديني السياسي بين آل سعود وآل الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ثم الصراع الطويل مع العثمانيين سواء كان على يد محمد علي باشا والي مصر، أو على يد آل رشيد، مبينا كيف وصل عبدالعزيز آل سعود -الذي يصفه بأنه أعظم شخصية في الجزيرة العربية- إلى السلطة في الرياض عام ١٩٠١م إبان هجومه المباغت على آل رشيد فيها بعد أن كان لاجئا مع والده في الكويت عند شيخها مبارك الصباح.

ويركز التقرير على عدد من الحوادث التاريخية المهمة التي تمثل نقاط تحول رئيسة في نمو سلطة عبدالعزيز آل سعود، وهي طرد الأتراك العثمانيين من الأحساء عام ١٩١٤م، والدعم البريطاني طوال الحرب العالمية الأولى وحتى مارس (آذار) ١٩٢٤م، وانتصاره على آل رشيد بعد هزيمة الأتراك العثمانيين في الحرب وسقوط حائل في نهاية عام ١٩٢١م، ومد نفوذه على الحجاز (مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة) مع نهاية عام ١٩٢٥م ثم على عسير بشكل غير مباشر عام ١٩٢٦م وبصورة مباشرة عام ١٩٣٠م. وهكذا اتسع نفوذ عبدالعزيز آل سعود ليشمل أجزاء واسعة من الجزيرة العربية.

ويبين التقرير أسباب نجاح الملك عبدالعزيز، لكنه يبين أنه يواجه مشكلة في التكيف مع النظام العالمي وفرض نفسه كأحد العوامل المستقلة داخل هذا النظام. فقد تجمعت العديد من أسباب التخلف مثل الفقر الاقتصادي (الاعتماد كليا على الحج) وعدم وجود نظام مالي سليم، وعدم وجود تنظيم إداري واجتماعي محكم، وانعدام العنصر البشري اللازم للإدارة المنظمة (كل مستشاري الملك الأكفاء أجانب)، وطغيان النظام القبلي، والتأثير الديني المتشدد، وقيام الدولة على وحدة هشة قابلة للتفتت، وعدم القيام بشيء يذكر لتحسين الطرق والموانئ والصحة العامة والتربية والتعليم. فالجزيرة العربية بحاجة إلى حكومة مركزية قوية توظف إداريين محليين مدربين، وإلى جيش نظامي للقيام بوظيفة الشرطة، وإلى توطين تدريجي للبدو الرحل وعناصر الشغب، وإلى تطوير مطرد للمواصلات، وإلى نظام مالي سليم. ورغم اعتراف التقرير بوجود مؤشرات إيجابية على انفتاح الملك عبدالعزيز آل سعود نحو الغرب كاستعماله للمخترعات الأوروبية وسماحه بالتقاط الصور وإرساله بعض الطلبة إلى البلاد الأجنبية، فإنه يغلب على كاتب التقرير التشاؤم بشأن تمكن الحكومة من

التكيف مع متطلبات العالم المعاصر ويبدي التخوف من إمكانية عودة الجزيرة إلى الفوضى التي كانت عليها.

ويرى كاتب التقرير أنه إزاء توسيع الملك عبدالعزيز الفعلي لحدوده بحيث وصل إلى خط المواجهة مع المصالح البريطانية في كل من العراق والخليج وعُمان وحضرموت وشرقي الأردن، فإن مصلحة بريطانيا هي في دعمه كعنصر استقرار في الجزيرة العربية وفي إبقائه ضمن حدوده الحالية. ويخلص التقرير إلى أن الملك عبدالعزيز يسعى إلى إقامة علاقات مع الدول الأخرى (بريطانيا وروسيا وهولندا وتركيا وإيران وفرنسا) على قدم المساواة لكنه بطيء في الالتزام بالدخول في النظام العالمي.

ويتحدث التقرير عن العلاقات الخارجية لمملكة الحجاز ونجد فيبدأ بعلاقاتها مع دول الجزيرة العربية. وعن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع العراق يبدأ التقرير بالحديث عن العداء الشخصي بين أسرة آل سعود والهاشميين ممثلين في الملك فيصل بن الحسين، وهو عداء استمد قوته من تفاوت الوضع الاقتصادي بين البلدين، بالإضافة إلى استفحال مشكلة الغارات القبلية على الحدود العراقية. وقد فشلت محاولة جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton في حل تلك المشكلة لسببين: أولهما رفض الملك عبدالعزيز آل سعود فكرة إقامة مراكز تفتيش عراقية على الحدود، وثانيهما عدم القدرة الفعلية على السيطرة على غارات القبائل. إلا أنه إثر نجاح الملك عبدالعزيز في القضاء على تمرد الإخوان قررت بريطانيا اتباع استراتيجية جديدة، فسعت إلى عقد لقاء بين الملك عبدالعزيز والملك فيصل بن الحسين شارك في ترتيبه هيو فنسنت بسكو Lieut.- Col. Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وتم اللقاء في يومي ٢٢ و ٢٣ فبراير (شباط) على ظهر سفينة «لوبن» *Lupin* البريطانية تحت إشراف فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني على بغداد. ولئن كان هذا اللقاء ناجحا في الظاهر فإن بوادر سوء النية لم تكن مستبعدة. ويبين التقرير نقاط الخلاف التي طرقت في هذا اللقاء وهي تشمل مخافر التفتيش العراقية في البادية، وتسليم فرحان بن مشهور أحد زعماء التمرد الذي حدث عام ١٩٢٩م إلى الملك عبدالعزيز، والغارات القبلية، وعقد اتفاقية حسن جوار بين البلدين دون إدراج مسألة معاهدة تبادل المجرمين، بالإضافة إلى عدم اعتراف الملك فيصل بشرعية حكم الملك عبدالعزيز على الحجاز. ولكن اللقاء أدى إلى بعض الحلول الوسط حول مسألة مخافر التفتيش العراقية وقضية ابن مشهور، بالإضافة إلى اتفاق أولي على ضرورة التوصل إلى معاهدة حسن جوار.

وفي رسالة إلى همفريز بتاريخ ٢٦ فبراير (شباط) لخص الملك عبدالعزيز المسائل المطروحة مضيفا إليها مسألة معاهدة تبادل المجرمين. وقد زار وزراء في حكومة الحجاز ونجد بغداد فوقعوا على معاهدة حسن الجوار بالأحرف الأولى فقط في ٩ مارس. وتم تبادل المراسلات بين الملك فيصل والملك عبدالعزيز، مما شكل اعترافا متبادلا بينهما. ولكن فشل هذه المحادثات تمثل أولا في عدم الاتفاق حول مخافر التفتيش العراقية ومسألة تبادل المجرمين والمصادقة على معاهدة حسن الجوار.

ورغم المحاولات البريطانية عام ١٩٢٨م لتقريب وجهات النظر فإن تصلب الطرفين حال دون الوصول إلى اتفاق نهائي. وحمل الملك عبدالعزيز العراق وبريطانيا مسؤولية الوفاء بعهودهما بتسليم المناوئين. فقد هرب ابن مشهور إلى سورية بمعاونة مع الملك فيصل بن الحسين، ولم يجد الملك عبدالعزيز أي تعاون من السلطات الفرنسية في هذا الأمر. كما يشير التقرير إلى مهمة بسكو المقيم السياسي البريطاني في الخليج في يناير (كانون الثاني) ١٩٣٠م الساعية إلى تهيئة الطريق أمام تسوية مع الملك عبدالعزيز وذلك بتسليمه الزعماء المتمردين الموجودين في الكويت والعراق وممتلكاتهم مقابل تعهده بمنع الغارات على هذين البلدين واحترامه لاتفاقية بحرة لعام ١٩٢٥م، ودفعه عشرة آلاف جنيه استرليني كتعويض أولي للعراق والكويت في انتظار تسوية شاملة. ويخلص التقرير إلى تقويم مؤتمر السفينة «لوبن» الذي يعتبر محاولة جادة لكنها فشلت في إيجاد حل جذري للخلافات.

وينتقل التقرير إلى علاقات مملكة الحجاز ونجد مع شرقي الأردن فيشير أولا إلى محاولة كلايتون عام ١٩٢٧م إقامة علاقات بين الجانبين على أساس اعتراف متبادل، لكن فشل المفاوضات قضى على إمكانية التوصل إلى حل، وذلك بسبب العداء التاريخي بين العائلتين الحاكمتين وصعوبة التحكم في الحدود من جانب شرقي الأردن. لذلك فقد كانت الغارات أمرا لا مفر منه نظرا لاستحالة فرض حدود اصطناعية على البدو ولازدواجية المواقف السياسية من هذه الغارات.

وقد تمثلت السياسة البريطانية أولا في تسوية المطالب السابقة بشأن التعويض، وثانيا الترغيب والترهيب لردع المزيد من الغارات، وثالثا تشجيع الملك عبدالعزيز على توخي السياسة نفسها من جانبه. وجاءت اتفاقية حداء لعام ١٩٢٥م على يد كلايتون ثمرة لهذه الجهود. وكانت الخطوة البريطانية التالية هي تعيين مكدونل MacDonnell بصفة محقق للنظر في المطالب السابقة. وتوصل مكدونل إلى اتفاق مع الملك عبدالعزيز آل سعود وأمير شرقي الأردن حول أرضية مشتركة لتفويضه في تسوية تلك المطالب. وقد لقيت مهمة مكدونل صعوبات كبيرة نتيجة تصلب الملك

عبدالعزيز وتعنت حكومة شرقي الأردن. ومع ذلك نجح مكدونل في التوصل إلى إنجاز كبير في نوفمبر (تشرين الثاني). لكن الغارات تواصلت، واضطرت بريطانيا مرة أخرى إلى إعادة تقويم الوضع واتخاذ تدابير إضافية من جانب شرقي الأردن. وفي ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) وجهت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة رسمية إلى حكومة الحجاز ونجد نفت مزاعم الملك عبدالعزيز وطالبته بالتعاون وتطبيق المادة الثالثة من اتفاقية حداء.

وقد استعرضت الإجراءات البريطانية في شرقي الأردن وهي تشمل مواصلة استخدام مجلس العشائر الموجود فعلا، ومكننة سرية من سلاح الحدود الأردني، ومنع البدو من دخول منطقة تقع بين الحدود الشرقية والغربية لشرقي الأردن، ونصب كتائب من العربات المدرعة والطائرات على نقاط المياه القليلة في البادية الجنوبية لشرقي الأردن مع تكثيف الطلعات الاستكشافية وإعطاء هذه الكتائب صلاحيات الاعتقال، وإعلان الأمير عبدالله بن الحسين تعهده بمعاقبة القبائل المغيرة أو المحرضة على الإغارة أو المتسترة عليها، وتعيين ضابط استخبارات بريطاني يرتبط بمجلس العشائر وإنشاء مخفرين للمخابرات في الأزرق ومشاش وبئر النعام مع تزويد كتيبة الاستخبارات المتمركزة في موقع في الحصن التركي العثماني القديم قرب المدورة بجهاز اتصال لاسلكي.

ونظرا لعدم وجود رد رسمي حجازي نجدي مباشر على المذكرة البريطانية فقد تقرر تأجيل الخوض في هذه المسألة إلى ديسمبر (كانون الأول). ويشير التقرير إلى تطور في موقف الملك عبدالعزيز بلغ حد اتهام بريطانيا بالانحياز إلى شرقي الأردن. ويشير التقرير أيضا إلى عدد من المسائل القائمة مثل مسألة اللاجئين الدروز الذين استقروا حوالي عام ١٩٣٠م في نجد على مشارف حدود شرقي الأردن، ومسألة الرسوم الجمركية.

وينتقل التقرير إلى علاقات مملكة الحجاز ونجد مع اليمن وعسير مستعرضا كيف ضم الملك عبدالعزيز عسير إلى دولته. ففي عام ١٩٢٠م وقع الإدريسي حاكم عسير معاهدة مع الملك عبدالعزيز لم تنشر بنودها، وتلتها عام ١٩٢٦م معاهدة مكة المكرمة بينه وبين السيد الحسن الإدريسي. إلا أن المعاهدة بقيت غامضة بالنسبة لحدود عسير مع اليمن. وقد احترمت حماية الملك عبدالعزيز «سيادة الإدريسي» لكنها أثارت حفيظة بعض القبائل مثل المسارحة في جيزان الذين طردوا حامية الملك عبدالعزيز من أبوعريش في ربيع ١٩٣٠م. واستغل الملك عبدالعزيز هذه الفرصة لتثبيت نفوذه الفعلي على عسير، إذ أرسل لجنتين لتقصي الحقائق بالتشاور مع الإدريسي. وفي أكتوبر (تشرين الأول) طلب الإدريسي من الملك عبدالعزيز استلام إدارة عسير، فقبل الملك الدعوة وأصدر مرسوما

ملكيا كلف النائب العام على الحجاز بتنفيذه، وهو يرمي إلى إرساء قواعد تنظيمية لإدارة عسير تنص على أن يبقى الإدريسي على رأس الحكومة (وتصدرالأوامر جميعها باسمه بالنيابة عن الملك) وعلى تنظيمات أخرى.

أما بالنسبة للموقف البريطاني من عسير فقد عقدت بريطانيا عامي ١٩١٥م و١٩١٧م معاهدتين مع الأدراسة وذلك في سياق الحرب العالمية الأولى، إذ كانتا تهدفان إلى حماية عسير من التهديد الخارجي (غير العربي) مقابل تعهد الإدريسي بعدم تسليم جزر فرسان لأي قوة أجنبية. وتعهدت بريطانيا لدى إيطاليا في محادثات روما لعام ١٩٢٧م بعدم التطوع إلى الاعتراف بمعاهدة مكة المكرمة بين الملك عبدالعزيز والإدريسي. ويلحظ التقرير تعزيز دور قوات حكومة الحجاز ونجد في عسير وتعيين حمد الشويعر أميرا عليها، لكنه يشير في الوقت نفسه إلى احتمالات رد فعل الإمام يحيى حيث يسود غموض حول حدود عسير مع اليمن مما يجعل التوتر أمرا متوقعا. بل إن الإشاعات رائجة عن حشد سري تقوم به قوات الإمام يحيى. ولا يستبعد التقرير نشوب حرب، فقد يطالب الملك عبدالعزيز بالمنطقة الساحلية إلى حد الحديدة، وذلك لأسباب اقتصادية ودينية، كما أن الإمام يحيى يحمل نوايا عدوانية تجاهه. وقد ساعد نشاط كل من محمود نديم الوالي التركي العثماني السابق وتوفيق شريف وهو ضابط سابق في الجيش التركي العثماني على انتشار شائعة عن عزم الملك عبدالعزيز على مهاجمة الإمام.

وعن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع المشيخات العربية في الجنوب والجنوب الشرقي من الجزيرة العربية، يشير التقرير إلى أنه لا يوجد احتكاك مباشر بين تلك المشيخات والملك عبدالعزيز باستثناء شبه جزيرة قطر وما جاورها من الساحل المتصالح. ويذكر التقرير أنه كانت هنالك علاقة وثيقة بين حضرموت والحجاز لكنها ليست مصدر قلق للبريطانيين. ويلحظ التقرير بارتياح عدم تدخل الملك عبدالعزيز في شؤون هذه الإمارات، وعدم تهديده للمصالح البريطانية هناك. ويشير التقرير إلى استفادة الملك عبدالعزيز من انبهار إمارات الخليج بقوته، وانتشار مبادئ الدعوة الوهابية بين أفراد شعبه.

أما بالنسبة لعلاقات مملكة الحجاز ونجد مع البحرين والكويت فيؤكد التقرير الطابع الخاص لعلاقة البحرين والكويت مع بريطانيا، فهي علاقة لا تصل إلى حد الحماية، ولكنها من الناحية الفعلية يمكن أن توصف بالحماية. ويقارن التقرير بين البحرين والكويت من حيث علاقتهما مع بريطانيا ومع الملك عبدالعزيز، ويذكر أن فؤاد حمزة عبر في شهر مايو (أيار) ١٩٢٩م عن رغبة مليكه في التحادث مع بريطانيا بشأن رسوم

الجمارك والعبورالتي تفرضها حكومة البحرين على البضائع الواردة إلى الحجاز ونجد وجوازات السفر وجنسية الرعايا الحجازيين والنجديين في الخليج ووضع وكيلي الملك عبدالعزيز في كل من البحرين والكويت ووضع رعايا حكومة الحجاز ونجد في البحرين.

وقد أصدر أمير الكويت، تحت الضغوط البريطانية، بيانا بالأمور التي يقبل بها والأمور التي يطلبها، وتناول في هذا البيان حرية التجارة بين البلدين، وحق الملك عبدالعزيز في أخذ رسوم جمركية على البضائع الحجازية النجدية القادمة من الكويت، وفي إقامة مراكز جمركية في أربعة مواضع عند نقاط مياه داخل الأراضي الكويتية، وحق الملك عبدالعزيز في التأكد من صحة بيانات السلع المتجهة إلى بلاده، ومنع الغزاة البدو والقوات التابعة للملك من دخول أراضي الكويت، وحق الملك عبدالعزيز في فرض الزكاة على قبائله التي ترعى في الكويت، وتبادل المجرمين، وقيام الملك عبدالعزيز بتقديم شكاويه إلى أمير الكويت مباشرة، وإحالة هذه الشكاوى إلى الحكومة البريطانية في حال عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، وقيام الحكومة البريطانية بتقرير ما إذا كان الوقت مناسبا للنظر في مسألة قبائل مطير والعجمان والعوازم التي كانت موجودة في نواحي الكويت على عهد الشيخ مبارك.

وتشير تعليقات باريت Barrett المقيم السياسي البريطاني السابق في الخليج إلى عدم رغبة الجانبين الحجازي النجدي والكويتي في إيجاد حدود رسمية بينهما، ويوصي باريت بعدم إرجاع قبائل العجمان ومطير إلى الكويت ومنع الملك عبدالعزيز من التمييز في فرض الرسوم الجمركية. لكن التقرير يخلص إلى القول إن الموقف البريطاني من اقتراحات أمير الكويت لا يزال غير واضح. كما يشير التقرير إلى مهمة بسكو المقيم السياسي البريطاني في الخليج في يناير (كانون الثاني) ١٩٣٠م حيث اتفق مع الملك عبدالعزيز على تسليم بريطانيا زعماء الفتنة له، وتعهد الملك بمنع الغارات على الكويت والعراق ورد المستحقات التي تتعرض للنهب، وأبدى استعداده لعقد اتفاقية مع أمير الكويت شبيهة باتفاقية بحرة، ولتسوية المطالب الكويتية في التعويضات عن الغارات السابقة.

ويقوم التقرير مهمة بسكو فيرى أنها نجحت نسبيا ولكنها لم تحل مجمل المسائل القائمة في الخليج ولم تؤد إلى اتفاق فعلي بين حكومة الحجاز ونجد والكويت شبيه باتفاقية بحرة. ويشير التقرير إلى رفض الملك عبدالعزيز مقابلة المقيم البريطاني بسبب تصرف سابق اعتبره الملك إهانة له. وبالمقابل ظلت السلطات البريطانية في الهند مصرة على تفاوض المقيم معه شخصيا. ويلحظ التقرير أن الملك عبدالعزيز تعمد مرارا توظيف

خلافه مع بسكو لصالحه لكن لم يتحقق ما أراد، حيث رفض مطلبه بإعفاء البضائع القادمة إلى بلاده من رسوم العبور البحرينية المفروضة بنسبة ٢ بالمائة.

وبالنسبة للكويت حصرت بريطانيا المسائل القائمة في نقطتين هما الجمارك وتوقيع اتفاقية شبيهة باتفاقية بحرة. أما حكومة الهند فكانت مصرة على ترك المبادرة إلى الملك عبدالعزيز وحريصة على أن تأخذ المفاوضات طابعا شخصيا بينه وبين بسكو. ويخلص التقرير إلى أن العداء الشخصي بين الملك عبدالعزيز وبسكو أفسد كل إمكانات المبادرة من الجانبين.

وينتقل التقرير إلى علاقات مملكة الحجاز ونجد مع الدول خارج الجزيرة العربية بدءا بعلاقاتها مع الحكومة البريطانية في المملكة المتحدة، فيشير إلى اهتمام بريطانيا الشديد بالجزيرة العربية، ويربط أهم المسائل القائمة بين بريطانيا والملك عبدالعزيز بمصالح المشيخات التي لها علاقة خاصة مع بريطانيا. أما المسائل القائمة الأخرى فهي تتعلق بالتجارة والطيران والحج ومسألة الرسوم والبحرية البريطانية. ويؤكد التقرير رغبة الملك عبدالعزيز الصادقة في إقامة علاقات طيبة مع بريطانيا، مما يخفف من حدة الخلافات القائمة بينه وبين كل من شرقي الأردن والعراق ودول الخليج. لكن إلى جانب هذه الرغبة هناك عدم ثقة بنوايا الغرب وخوف من توسعه على حساب العالم الإسلامي.

ويعزو التقرير غضب الملك عبدالعزيز إلى حساسيته من وضع الهاشميين في العراق وشرقي الأردن، وحرصه على استقلاله، مما يجعله يكره التعامل مع وزارة المستعمرات أو وزارة الهند. ويشير التقرير إلى اعتزاز الملك عبدالعزيز بقيام مفوضية بريطانية في جدة في خريف ١٩٢٩م، وتعيين وزير مفوض بريطاني فيها في نهاية يناير (كانون الثاني) ١٩٣٠م. ورغم حرارة استقبال الملك عبدالعزيز لراين الوزير البريطاني المفوض، وأوجه الفائدة الكبيرة لبريطانيا من هذه المفوضية، فإن المشكلة الكبيرة تبقى في عدم وجود وزارة خارجية لمملكة الحجاز ونجد ذات كفاءة.

ويشير التقرير إلى تعيين حافظ وهبة وزيرا مفوضا للملك عبدالعزيز في لندن. ويرى كذلك أنه لابد من ذكر مسألة العقبة ومعان ومسألة خط سكة حديد الحجاز في سياق الحديث عن العلاقات مع بريطانيا، ويشير إلى الدور الكبير الذي لعبه هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby –الذي يقوم التقرير بتحليل شخصيته ودوافعه– في الدعاية لصالح الملك عبدالعزيز وإضفاء الطابع الإسلامي على المسألة. كما يشير التقرير إلى البعد الإسلامي في المطالبة بتبعية العقبة ومعان للحجاز. ثم يقدم التقرير رد فعل بريطانيا في شكل مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٢٦م تستعرض الأسباب التاريخية التي

تربط هذين الموقعين بشرقي الأردن. كما يشير التقرير إلى تحذيرين بريطانيين للملك عبدالعزيز من مغبة الهجوم على العقبة، وذلك في عامي ١٩٢٤م و١٩٢٥م. وقد آثر الملك عبدالعزيز الذي كانت قرارات المؤتمر الإسلامي بمكة المكرمة عام ١٩٢٦م لصالحه تعليق مسألة العقبة ومعان.

أما مسألة خط سكة حديد الحجاز فقد اتخذت طابعا شبه ديني وتركزت المفاوضات بين ١٩٢٥- ١٩٣٠م حول عدد من النقاط وهي إعادة توزيع ممتلكات الخط وإعادة تنظيمه كاملا، واعتبار الخط حقا للعالم الإسلامي دون غيره، واعتبار الخط وقفا لا يجوز تقسيمه شرعا. ويناقش التقرير هذه النقاط وموقف الملك عبدالعزيز منها والموقف الفرنسي البريطاني المتمثل في إعلان لوزان Lausanne Declaration بتاريخ ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٣م. كما يشير التقرير إلى مؤتمر حيفا في أغسطس (آب) ١٩٢٨م الذي ناقش المسائل التقنية لسكة حديد الحجاز والمصاريف والتشغيل. ويعزو التقرير فشل مؤتمر حيفا إلى تصلب مواقف الملك عبدالعزيز. ولئن بقيت المسألة معلقة فإنها ظهرت في أشكال أخرى مختلفة منها العريضتان المقدمتان من الوفد السوري الفلسطيني في جنيف للهيئة الدائمة للانتداب عامي ١٩٢٨م و١٩٢٩م واللتان قوبلتا بالرفض، وكتاب فلبي عن الجزيرة العربية الذي نشر في خريف ١٩٣٠م وهو يدعم ما طرحه الملك عبدالعزيز.

وبالنسبة لعلاقات الحجاز ونجد مع حكومات أخرى تابعة للإمبراطورية البريطانية يؤكد التقرير على المتابعة الدقيقة لحكومة الهند البريطانية لكل ما يتعلق بالملك عبدالعزيز بسبب موقعه في الخليج ومركزه في العالم الإسلامي. ويقول إن الملك طلب في خريف ١٩٣٠م السماح له بتعيين قنصلين في بومباي Bombay وسنغافورة Singapore، لكن هذا الطلب لقي معارضة شديدة من حكومة الهند. ونظرا لعدم الحكمة من مواجهة الملك عبدالعزيز بمثل هذا الرفض القاطع تقوم الحكومة المركزية في لندن بالبحث عن صيغة مناسبة تؤدي إلى الغرض نفسه.

ويبحث التقرير علاقات مملكة الحجاز ونجد مع فرنسا وسورية فيشير إلى احترام فرنسا لمناطق نفوذ بريطانيا وإسهامها إلى حد ما في محاربة تجارة الرقيق وإلى علاقاتها الطيبة على وجه العموم مع الملك عبدالعزيز، نظرا لوجود حجاج من الأراضي الواقعة تحت النفوذ الفرنسي. وتوجد لفرنسا قنصلية في جدة يرأسها قائم بالأعمال. ولقد فشلت فرنسا والملك عبدالعزيز في التوصل إلى اتفاق شامل عام ١٩٣٠م، وينقل التقرير عن القائم بالأعمال الفرنسي أن الموضوع الهام الوحيد المختلف عليه هو تأثير قانون الجنسية الحجازي

على الجزائريين المقيمين في المدينة المنـورة. أما عن العلاقات بين مملكة الحجـاز ونجـد وسورية فقد تم بشأنها توقيع اتفاقية في مكة المكرمة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٢٦م صالحة لمدة عشر سنوات من تاريخ المصادقة عليها، ولم يطرأ تغيير يستحق الاهتمام على هـذه الاتفاقية حتى نهاية عام ١٩٣٠م.

وبالنسبة لعلاقات مملكة الحجاز ونجـد مع إيطاليا يشير التقرير إلى وجود مخاوف متبادلة بين الطرفين. فالملك عبـدالـعـزيـز متخوف من دور إيطاليا في اليمن، وإيطاليا متخوفة من استيلائه على عسير، وهي لـم تعترف به رسميا رغم وجود قنصلية إيطالية في جدة. ولقد فشلت محاولات التقـارب بينهما بسبب موضوع تجارة الرقيق، ولم تبد إيطاليا على العموم اهتماما كبيرا بمملـكـة الحجاز ونجد.

وفي صدد الحديث عن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع هولندا يذكر التقرير وجود أعداد كبيرة من مسلمي جزر الهند الشرقية الخاضعة لهولندا الذين يأتون سنـويـا لأداء فريضة الحج وعن وجود مصالح تجارية كبيرة للهولنديين في جدة. وقد تم رفع مستـوى القنصلية الهولندية في جدة إلى مـسـتـوى مفوضية يرأسها قائم بالأعمال في مايو (أيار) ١٩٣٠م، في حين كلفت حكومة الحجـاز ونجد وزيرها المفوض في لندن بتمثيلها فـي لاهاي أيضا عام ١٩٣٠م.

ويقول التقرير إن الاتحاد السوفييتي هو البلد الوحيد بعد بريطانيا الـذي لـه وزيـر مفوض في جدة وهو نذير بيه توراكولـوف Nezir Bey Touracoulov، لكن العلاقـات بين البلدين فاترة. كما يشير التقريـر إلـى وجود معاهدة صداقة بين الملك عبدالعزيـز وألمانيا موقعة في القاهرة فـي ٢٦ أبـريـل (نيسان) ١٩٢٩م، ومصدقة في ٦ نوفمبـر (تشرين الثانـي) ١٩٣٠م. وتـنـص هـذه المعاهدة على قيام تبادل دبلوماسي وقنصلي بين البلدين، والتعامل بينهما على أسـاس معاملة الدولة الأولى بالرعاية. أما الوجود الألماني في جدة فهو ضئيل جـدا. وحـول علاقات مملكة الحجاز ونجد مع بولندا يتحدث التقرير عن مقابلة تمت بين الملك عبدالعزيز والكونت راتشنسكـي Count E. Raczynski برفقة مفتي المسلمين في بولندا في أول مايو ١٩٣٠م. وقد أسفرت هذه المقابـلـة عـن اعتراف بولندا بالملك عبدالعزيز، وركـزت على الجانب التجاري الذي دشن عمليا في أغسطس (آب) بوصول سفينة بولندية إلـى جدة محملة بالسلاح والبضائع.

ويقول التقرير إن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع مصر تتسم بالفتور، حيث اقتصرت على وجود قنصل مصري في جدة ومندوب للملك عبدالعزيـز في القاهرة. ويعود ذلك الفتور لأسـباب تاريخية، وإلى غيـرة الملك عبدالعزيز من تفوق المصريين وأطماع الملك

فؤاد ذات الصلة بالخلافة الإسلامية التي قضى عليها الملك عبدالعزيز بضمه الحجاز، بالإضافة إلى بعض الأمور المتعلقة بالحج. وقد غضبت حكومة الحجاز ونجد من إقدام السلطات الصحية العالمية في مصر على الطعن في سلامة حج عام ١٩٣٠م وإبداء تخوفها من وجود حالات كوليرا. ويشير التقرير إلى مساع جرت للتقارب بين البلدين وإلى تبادل للمراسلات بين الملكين عبدالعزيز وفؤاد.

وبالنسبة لعلاقات مملكة الحجاز ونجد مع الجمهورية التركية يشير التقرير إلى توقيع معاهدة صداقة بين تركيا والملك عبدالعزيز بمكة المكرمة في ٣ أغسطس ١٩٢٩م والمصادقة عليها في ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠م. لكن العلاقات بين البلدين ظلت عادية ولا تشكل خطرا على بريطانيا. وأهم ما يركز عليه التقرير هو توظيف الملك عبدالعزيز لعدد من الأتراك الذين عملوا في عهد الدولة العثمانية والضباط السابقين في الجيش التركي العثماني من جنسيات أخرى في حاشيته، لعل أهمهم نبيه العظمة وهو ضابط سوري كان يعمل في الجيش التركي العثماني مكلف بإعادة تنظيم الجيش النظامي للملك عبدالعزيز.

وفي صدد الحديث عن علاقات مملكة الحجاز ونجد مع إيران يشير التقرير إلى معاهدة موقعة في طهران في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩م ومبرمة في جدة في يونيو (حزيران) ١٩٣٠م بين الدولتين تنص على تعهد حكومة الحجاز ونجد باحترام حرية الحجاج الإيرانيين والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية. وفتحت إيران مفوضية لها في جدة في أبريل ١٩٣٠م يرأسها قائم بالأعمال، لكنها بقيت فارغة لفترة طويلة بسبب الخلاف المذهبي. ومع ذلك كانت إيران حريصة على فتح طريق بري من أحد مراكز العبور في الخليج يغنيها عن خدمات البحرين، وقد أرسل الملك عبدالعزيز لجنة إلى الأحساء لدراسة المشروع. ويشير التقرير إلى علاقات مملكة الحجاز ونجد مع أفغانستان فيذكر اعتراف أفغانستان بحكم الملك عبدالعزيز في برقية من وزير الخارجية الأفغاني وجهت إلى نظيره في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في مطلع عام ١٩٣٠م. لكن الاتصالات بين الدولتين ظلت ضئيلة للغاية فيما عدا مجيء عدد لا بأس به من الحجاج الأفغان، كما ظلت المفوضية التركية في جدة ترعى المصالح الأفغانية.

ويناقش التقرير وضع مملكة الحجاز ونجد بالنسبة للنظام الدولي العام وعصبة الأمم فيستعرض موقف الملك عبدالعزيز منهما، ويعزو هذا الموقف إلى ضعف مستشاري الملك عبدالعزيز، مستثنيا منهم فؤاد حمزة الذي يصفه بأنه رجل ذو كفاءة نادرة وتأثير قوي لكن تطلعاته عربية أكثر منها دولية. ويذكر التقرير بعض مشاركات حكومة الملك عبدالعزيز في المجالات الدولية مثل إرسالها ممثلين عنها إلى مؤتمر الاتحاد البريدي The

Postal Union Congress عام ١٩٢٩م، كما يذكر موقف المملكة من الاتفاقية العالمية للبرق The International Telegraph Convention، والاتفاقية العالمية للصحة The International Sanitary Convention، واتفاقية الاتجار في السلاح The Arms Traffic Convention، لعام ١٩٢٥م، واتفاقية تسهيل الإجراءات الجمركية The Convention for the Simplification of Customs Formalities، والاتفاقية الجوية The Air Convention. ولعل أهم العوائق أمام دخول مملكة الحجاز ونجد في عصبة الأمم موقف الملك عبدالعزيز من تجارة الرقيق وممارسة الرق في بلاده. ولئن كان الملك حسين بن علي طرفا في ميثاق العصبة بتوقيعه على معاهدة فرساي Versailles فإنه لم ينضم فعليا إلى عصبة الأمم، بحيث يكون حصول الملك عبدالعزيز على عضويتها عن طريق إبرامه للميثاق. ويخلص التقرير إلى القول بضرورة النظر مجددا في المسألة حين وصول رسالة فؤاد حمزة الخاصة إلى راين. والعائق الثاني الكبير هو المبادئ الوهابية المتشددة خاصة في مسألة الربا والفوائد، حيث إنها أعاقت اتفاقيات الحوالات المالية Money Order Agreements بين الحجاز وفلسطين والهند.

وينتقل التقرير إلى الأمور الداخلية فيتحدث أولا عن الوضع العام. ويفسر انعدام الأخبار الموثقة وكثرة الشائعات عن الوضع الداخلي في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بانعدام وسائل الإعلام والاتصال والطرق وكذلك بانتشار الجهل وقلة المتعلمين. ثم يتطرق التقرير إلى نجاح الملك عبدالعزيز في القضاء على تمرد عام ١٩٢٩م والسيطرة التامة على الأحداث وإخضاع كل القبائل واستتباب الأمن بعد الخوف. ويقوّم التقرير موقف أهل مكة وجدة من الملك عبدالعزيز. ويذكر التقرير في هذا الصدد زيارة لمكة المكرمة قام بها في بداية العام عبدالله بن بليهيد الذي كان في عام ١٩٢٥م المفتي الأكبر في الحجاز ثم أصبح عام ١٩٢٧م قاضي حائل. ويذكر التقرير مظاهر التأثير القوي للثقافة النجدية في الحجاز.

وبالنسبة للإدارة يلحظ التقرير اختلافا كبيرا بين نظامي الحكم في كل من الحجاز ونجد، فللحجاز دستور أعلن عام ١٩٢٦م، في حين تعتبر نجد مشيخة أو مجموعة من المشيخات. وتشترك المملكتان في علم واحد كما تم توحيد الخزينتين. وتعليقا على دستور الحجاز في عهد الملك عبدالعزيز يرى التقرير أنه بدائي، حيث يجمع كل السلطات في يد الملك ويلزمه باتباع الشريعة الإسلامية، ويترك سلطات واسعة على الورق للنائب العام على الحجاز. ويذكر التقرير سوء التنظيم المالي، حيث يتسم الشخص المسؤول عن المالية بعدم الكفاءة، بالإضافة إلى سوء التنظيم الإداري والصعوبات الناجمة عن وجود مديرية الشؤون الخارجية في مكة وحصرها بيد فؤاد حمزة.

ويضيف أنه إزاء كثرة الشكاوى قرر الملك عبدالعزيز في ديسمبر (كانون الأول) رفع تلك المديرية إلى مستوى وزارة للخارجية، وعين الأمير فيصل وزيرا عليها، لكن مرض فؤاد حمزة المفاجئ حال دون إنجاز مشروع إنشاء فرع دائم لوزارة الخارجية في جدة، وكانت النتيجة إهمالا تاما لوزارة الخارجية.

ويعبر التقرير عن فشل الإصلاحات المالية والإدارية. فقد عين الملك لجنة الحج الجديدة، وأعاد مجلس التجار في الحجاز، واستحدث مفتشية عامة للدوائر الحكومية، وأرسل لجنة تفتيش برئاسة محمد الطويل كشفت النقاب عن فساد ممارسات بعض المسؤولين، ونجحت الحكومة في تجديد فترة عمل مجلس الشورى، وإعادة تنظيم الشرطة، لكن رغم هذا كله لا تزال الحاجة ماسة إلى المزيد من العمل، إذ أن الأنظمة الإدارية شديدة التنوع في مملكة تنقصها الوحدة والمركزية.

وعن الوضع المالي والاقتصادي والتجاري في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها يشير التقرير إلى عدم وجود أي ميزانية أو ضبط للمداخيل والمصاريف، ويذكر أن جميع الأمور المالية محصورة في يد عبدالله السليمان وأن الوضع الاقتصادي سيئ جدا. كما يشير إلى عجز حكومة المملكة عن تسديد ديونها لحكومة الهند ولشركة البرق الشرقية Eastern Telegraph Company ولشركات بريطانية وهولندية منها شركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Messers. Gellatly Hankey and Company ولعائلة القصيبي ولقائمقام جدة. وقد وصل الوضع الاقتصادي إلى أسوأ الحدود، فقد كان موسم الحج ضعيفا ولم تعد سندات القبض المسحوبة على الجمارك ناجعة، وتأخرت الحكومة في دفع الرواتب، كما عجزت عن المحافظة على قيمة العملة الفضية. ويذكر التقرير عدم توافر إحصائيات موثوق بها عن الإمكانات الاقتصادية والزراعية في الحجاز. أما الوضع في نجد فهو أكثر غموضا حيث حاول الملك عبدالعزيز توطين الإخوان حوالي عام ١٩١٠م، وهي محاولات اكتست في الواقع طابعا دينيا وعسكريا رغم ما يبدو عليها من طابع زراعي في الظاهر. ويستشهد التقرير بمؤلف أمين الريحاني لعام ١٩٢٧م ومؤلف هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby لعام ١٩٣٠م اللذين يشيران إلى الجانب الزراعي لكن ينقصهما التوثيق. ويقر التقرير أن العائق الكبير هو قلة مياه الري رغم بعض الإجراءات الحكومية لحفر الآبار الإرتوازية واستيراد الحفارات.

ويشير التقرير إلى إمكانات غير مؤكدة لوجود ثروات معدنية على طول ساحل الأحساء، كما تدل على ذلك رغبة الجيولوجيين الأمريكيين في مسح تلك المنطقة جوا. كما يلحظ التقرير عدم توافر إحصائيات

تجارية خاصة عن حجم التجارة في نجد، أما الحجاز فهي تستورد كل شيء عن طريق جدة وخاصة السيارات. ويقدم التقرير إحصائيات عن عدد السفن المارة بميناء جدة مبيّنا أهميتها كمرفأ رئيسي. ويشير التقرير إلى محاولتين قام بهما الملك عبدالعزيز في فبراير (شباط) وفي يوليو (تموز) ١٩٢٩م لعقد معاهدة تجارية مع بريطانيا. ولما كانت طلباته ذات طابع عسكري فقد قوبلت بالرفض البريطاني، مع عدم ممانعة بريطانيا في تقديم النصح والمشورة له. ويخلص التقرير إلى القول إن مشكلة الملك عبدالعزيز ليست ضعف إدارته ولكن افتقاره إلى مستشارين يمتلكون العلم والخبرة. ويستعرض التقرير الأمور التي هي بحاجة أكيدة إلى الإصلاح، ويقر التقرير ببعض النجاح الذي تحقق في مجال إنشاء الطرق وتطويرها رغم الصعوبات، مثل مشروع الطريق البري من ساحل الخليج إلى مكة المكرمة، وإمكانية استعمال السيارات بين الطائف والمرافئ الجنوبية في الليث والقنفذة، ووجود طريق بري بين جدة وشرقي الأردن. كما يعترف التقرير بإنجازات الملك عبدالعزيز في مجال الاتصالات اللاسلكية، وذلك بتوقيع عقد مع شركة ماركوني Marconi البريطانية في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٠م لإنشاء نظام اتصالات لاسلكية يربط مكة المكرمة بالرياض، وتسع محطات فرعية، مع إرسال أربعة طلاب إلى مدرسة ماركوني في إنجلترا، وفتح مدرسة لاسلكي في جدة تستوعب ٤٨ طالبا.

ويناقش التقرير التنظيم العسكري لقوات الملك عبدالعزيز فيلحظ أنها مكونة من الرقيق ومجندين من رجال القبائل والإخوان، ويستشهد بما ذكره الريحاني عن الإخوان، ويتساءل عن مدى تأثير فتنة الإخوان في ذلك العام على بنية هذه القوات. ويقر التقرير بعدم إمكانية الجزم بقدرة الملك عبدالعزيز على تحريك قوات محاربة في نجد بالحجم الذي أشار إليه الريحاني وفلبي في مؤلفيهما، ويوصي أن يولي المسؤولون عن الدفاع في العراق والكويت هذه المسألة اهتمامهم. وقد عين الملك عبدالعزيز نبيه العظمة، وهو ضابط عثماني سوري سابق، لإعادة تنظيم قواته ثم استبدل به فوزي القاوقجي المدرب في ألمانيا.

وفي الإطار نفسه، فيما يخص تطوير قواته المسلحة قام الملك عبدالعزيز بشراء بعض الطائرات البريطانية ونظم استعراضا عسكريا في جدة في يناير (كانون الثاني) ١٩٣١م كان غالبية رجاله من نجد. ويشير التقرير إلى سياسة الملك عبدالعزيز في مجال الطيران، فبعد فتح الحجاز استحوذ الملك على عدد من الطائرات، وأصبح لديه حرص كبير على شراء طائرات بريطانية مع معداتها، بنية استعمالها لسحق التمرد. وكانت بريطانيا حريصة على تزويد الملك عبدالعزيز بالطائرات كجزء من سياستها العامة في

الخليج، ولمنع لجوئه إلى دولة أخرى. ولذلك وافقت على بيعه أربع طائرات من نوع وابيتي Wapiti بالإضافة إلى تزويده بأربعة طيارين وستة ميكانيكيين بريطانيين، وتحملت الحكومة البريطانية جزءا من التكلفة العالية الناجمة عن ذلك. ولقد عبر الملك عبدالعزيز عن رغبته في إنشاء قاعدة جوية على الساحل الشرقي لدولته وعدد من مهابط الطائرات في الشعراء والرياض والمويه، على أن تكون البداية من جزيرة دارين مقابل ساحل القطيف. ووصلت الطائرات بالفعل إلى دارين قبيل ٣١ ديسمبر ١٩٢٩م.

لكن الخلط بين الطابعين العسكري والمدني للعاملين في هذا القطاع أدى إلى مشكلات كبيرة من حيث فرض النظام، وإلى أزمات بين الطيارين والميكانيكيين. ورغم حث الملك عبدالعزيز الناس على دعم جهود الطيران ماليا وإنشاء الجمعية العربية للطيران Arab Aeronautical Society، فإنه لم يقدر على الاستفادة من الطائرات نظرا لعدم استجابة الحكومة البريطانية لطلب توفير قطع غيار ومدافع رشاشة لهذه الطائرات، وللتقتير المالي من الحكومة الحجازية. ويكشف التقرير النقاب عن السبب الخفي لدعم بريطانيا للقوات الجوية لمملكة الحجاز ونجد وسماحها بتعيين طيارين بريطانيين فيها، فيشير إلى إمكانية نقل الطريق الإمبراطوري الجوي بين بريطانيا والهند من إيران إلى الخليج فوق أجواء الأحساء. فبريطانيا تطمع في استرضاء الملك عبدالعزيز، وتتخوف من احتمال تعاونه مع شركة جنكرز Junkers في إيران لنقل الحجاج، ومن إمكانية تعاون هذه الشركة الفارسية مع الجيولوجيين الأمريكيين الذين يودون مسح ساحل الأحساء جوا. ولقد توخت بريطانيا سياسة المراحل، فطلبت أولا الموافقة على رحلات محدودة للطائرات الحربية البريطانية لنقل اللؤلؤ من البحرين إلى العراق عام ١٩٣٠م، ولتهيئة الرأي العام لتقبل المشروع الأكبر الذي يكون فيه ساحل الأحساء نقطة وصل في طريق الهند الجوي. وقد أجرى راين عدة محاولات في هذا الصدد لكنها لم تؤد إلى نتائج ملموسة. فالملك عبدالعزيز لم يبد أي مانع من حيث المبدأ لكنه ركز على ضرورة مشورة السلطات المحلية والحاجة إلى الوقت لدراسة المسألة. ويلحظ التقرير اهتماما خاصا من قبل فؤاد حمزة بالمعاهدة العالمية للطيران The International Air Convention إذ طلب نسخة من تلك المعاهدة من المفوضية البريطانية في جدة في أكتوبر.

ويشير التقرير في المجال التشريعي إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في كل الأمور، وإلى الحق الذي يخوله الدستور للملك في إصدار التشريعات بمشورة مجلس الشورى. لكن لعدم وجود جريدة رسمية تنشر بها النصوص القانونية، ولأن الكثير من القوانين

كانت تنشر في صحيفة «أم القرى» فقد طلبت المفوضية البريطانية معلومات عن قوانين مملكة الحجاز ونجد، وزودها فؤاد حمزة بقائمة قد لا تكون مكتملة. أما الموضوعات التي صدرت فيها قوانين ولوائح فهي تشمل الصحافة والمطبوعات، والمسائل البلدية، وتسجيل وفاة الحجاج والتصرف في ممتلكاتهم، والمادة التعليمية للمدارس، وتسجيل الشركات لدى وزارة المالية، ونقل العربات بين جدة ومكة المكرمة، والتطعيم، والطوابع البريدية والجمارك، وعملة الحجاز، وخدمات السيارات بين جدة والمدينة.

ويشير التقرير في موضوع الصحافة إلى أن جريدة «أم القرى» الأسبوعية هي الصحيفة الوحيدة في البلاد، ويرأس تحريرها يوسف ياسين، وهي تعبر عن رأي الملك عبدالعزيز وتخوض في موضوعات سياسية ومدنية من خلال منظوره رغم أنها غير رسمية. ويشير التقرير إلى وجود خمس مطابع بالإضافة إلى مطبعة أم القرى تملك الحكومة منها اثنتين، ومع ذلك فإن «أم القرى» هي التي تنشر كل المنشورات الحكومية والكتب الخضراء التي تحتوي على نصوص الاتفاقيات.

ويقر التقرير بوجود مكتب صحفي رسمي يصدر البيانات الرسمية من حين لآخر، لكن لا توجد هيئات مراقبة ولا مكاتب دعاية حكومية، ولا يوجد مراسلون صحفيون أوروبيون دائمون ما عدا هاري سينت جون فلبي، ومدير فرع جدة لشركة جيلاتلي وهانكي. أما عن نجد فلا علم للتقرير عن أي نشاط صحفي هناك، لكن الفتنة لفتت انتباه الصحفيين إلى المناطق الشرقية من أراضي الملك عبدالعزيز مما حمله على تشجيعهم على الكتابة لصالحه.

ويذكر التقرير صعوبة جمع المعلومات الكافية عن موضوع التعليم، لكنه يلحظ قلة المجهودات على مستوى الإدارة والتربية الحديثة رغم أن الدستور الحجازي يوصي بإقامة إدارة للتعليم. وينوه التقرير بوجود مدرسة هندية حرة بمكة المكرمة، ويشير إلى إرسال عدد من الطلاب إلى مصر، وإلى صدور بعض القوانين الخاصة بالمدارس والتعليم الإبتدائي، وإلى وجود مدرسة واحدة على الأقل تدرّس الإنجليزية في مكة المكرمة، ومدرسة زراعية واحدة في جدة. ويخلص التقرير إلى أن مجهودات الحكومة مركزة على التعليم الإبتدائي لا على التعليم العالي إلا في مجال التعليم الديني.

كما يشير التقرير إلى أن الحج هو مورد الرزق الوحيد في الحجاز، ولئن كان عدد كبير من الحجاج قادمين من الجزيرة العربية، فإن أهم الحجاج هم القادمون بحرا من الخارج. ويقدم التقرير أرقاما عن الحجاج في آخر أيام الهاشميين، وأرقاما أخرى عن عدد الحجاج التابعين لبريطانيا طيلة السنوات الخمس بعد ضم الملك عبدالعزيز الحجاز. وتبرز الأرقام

ارتفاعا كبيرا في عدد الحجاج من الداخل والخارج في سنتي ١٩٢٦م و١٩٢٧م. ولكن هذه الأعداد شهدت انحسارا كبيرا فيما بعد وصل إلى أسوأ حال عام ١٩٣١م بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في العالم، مما شكل تهديدا كبيرا لاقتصاد الحجاز.

ويستعرض التقرير أهم الصعوبات التي يشكلها الحج بالنسبة للهند وبعض التدابير التي اتخذتها السلطات الهندية في هذا المجال. كما يشير التقرير إلى الضغط الكبير الذي يشكله الحج على المفوضية البريطانية في جدة، وينوه بالنظام المحكم لدى الحجاج الماليزيين، ويذكر من جهة أخرى المشكلات الكبيرة الخاصة بحجاج أفريقيا، فأغلبهم فقراء وبدائيون، ويسيرون على الأقدام على جانبي البحر الأحمر، ويعبرون البحر بالداوات وبأجور ضئيلة، مما يضعف الرقابة الصحية، ويزيد من عدد المعدمين الذين لا يحملون تذاكر عودة إلى بلادهم، ويتيح فرصة نقل الأرقاء على أنهم حجاج. ويذكر التقرير أن إيطاليا لم تف بتعهدها فيما يتعلق بمنع ركوب الداوات من مصوع. كما يشير التقرير إلى أن مقترحات نيجيرية ترمي للإسراع بعملية نقل الحجاج بالتعاون مع السودان والمفوضية البريطانية في جدة ويقدم مقترحات بديلة لحل المشكلة.

ويشير التقرير إلى نزعة جديدة لإيجاد طريق حج بديلة، مبيّنا الحاجة إلى التحكم في حركة الحجاج وتوجيهها. ويستشهد بمشكلة الفقراء الهنود المعدمين القادمين عن طريق العراق، الذين تضطر المفوضية البريطانية إلى ترحيلهم من جدة على حساب حكومة الهند. وعلى الرغم من اعتراف التقرير بإنجازات الملك عبدالعزيز تجاه الحجاج، مثل ضمان أمن الطرق والماء في مكة المكرمة وتسهيل المرور في منى وبعض التسهيلات الصحية، فإنه يشير إلى عدم القيام بأي جهد يذكر لتحسين الطرق، وندرة الأطباء وعدم كفاءتهم، والشكاوى من النشل وعدم استعادة الحوائج المفقودة. ويشدد التقرير على تحايل المطوفين الذين يسعون إلى الربح بطرق غير مشروعة. إلا أنه يعترف للملك عبدالعزيز بميزة تأجيل العودة إلى نظام «التقرير» الذي كان يجبر حجاج كل منطقة على أن يكونوا مع مطوف محدد، ويشير إلى محاولة المفوضية إعداد قائمة سوداء بالمتحايلين من المطوفين لحرمانهم من تأشيرة السفر إلى الهند وماليزيا.

ويشير التقرير إلى مزايا الزيادة في استعمال السيارات لنقل الحجاج ومخاطرها، ويلحظ بارتياح قلة الأمراض والوفيات وحسن الأحوال الجوية عام ١٩٣٠م. ويشير إلى أن مغادرة الحجاج لمكة المكرمة كانت مرضية عموما، لكن حرص الحكومة على فرض رسم «الكوشان» على زوار المدينة المنورة أدى إلى سخط بعض الحجاج. كما يذكر التقرير أن مصر لم ترسل محمل الحج

لكن بعثتها الطبية أعطيت تسهيلات أكبر مما منحته في العام السابق، وأن مجلس الحجر الصحي في الإسكندرية قرر أن عدوى الكوليرا انتشرت في الحج لكن الحكومة الحجازية أعلنت نظافة الحج، وسبب هذا التناقض بعض الإزعاج للحجاج العائدين والمتجهين شمالا. ويذكر التقرير أيضا حريقا على ظهر السفينة الفرنسية «آسيا» مما أدى إلى وفاة مائة وخمسة عشر شخصا.

ويتحدث التقرير عن الاهتمام الكبير الذي لقيته مسألة الرق وتجارة الرقيق عام ١٩٣٠م، ويشير إلى مذكرة عن الموضوع كان قد أرسلها وليم بوند William L. Bond القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى حكومة بريطانيا في ٦ مارس ١٩٣٠م. ويشير التقرير إلى قدوم عدد كبير من الرقيق الأفارقة عبر الصومال وإريتريا، كما ينـدد بعجز السلطات الفرنسية والإيطالية وتقصيرهما في التحكم في تجارة الرقيق وخاصة عن طريق الدوات، ويشيد في المقابل بجهود البحرية البريطانية في البحر الأحمر في مكافحة تجارة الرقيق.

ويشير التقرير إلى اهتمام الصحافة الأوروبية عام ١٩٣٠م بتجارة الرقيق في الجزيرة العربية، ويوصي بضرورة استخدام عصبة الأمم لحمل الحكام العرب في الجزيرة على الإذعان للإرادة الدولية في موضوع الرق. ويقدم أرقاما عن تحركات البحرية البريطانية في البحر الأحمر. ونظرا لاستحالة التفاهم مع الحكام العرب بهذا الشأن يوصي التقرير بضرورة التعاون مع فرنسا وإيطاليا فيما يخص السماح بدخول المياه الإقليمية وتبادل المعلومات. ثم ينتقل التقرير إلى محاولة إحصاء عدد الرقيق الذين جلبوا إلى شبه الجزيرة العربية، فيقرر استحالة الحصول على استنتاجات قاطعة لكن غالبية الرقيق من إفريقيا، ويوصي باتباع سياسة مرحلية في إقناع الملك عبدالعزيز بالتخلي عن سياسة الرق، فالأكيد أنه لن يجرؤ على إلغاء الرق كمؤسسة، وإن كانت بعض الإجراءات الإيجابية التي اتخذها لمنع توريد الرقيق تدل على حرصه على الوفاء بالتزامه. كما يوصي باستغلال طلب الملك عبدالعزيز عضوية عصبة الأمم لدفعه من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية في هذا الاتجاه.

ويستعرض التقرير دور البحرية البريطانية في البحر الأحمر المتمثل في مراقبة تجارة الرقيق وتهريب السلاح والمحافظة على هيبة بريطانيا، وما تواجهه في أداء مهماتها من مصاعب. ويتوقع التقرير أن يؤدي رفض الملك عبدالعزيز المحتمل لتعميم زيارات السفن البريطانية على بقية المرافئ بالإضافة إلى جدة إلى تأزم في العلاقات مع بريطانيا. كما يذكر حق سفن المراقبة البريطانية في التفتيش في مياه الغير وطريقة تطبيقها والخلاف حول ذلك داخل الدوائر البريطانية.

ويتحدث التقرير أيضا عن مشكلة ثانوية تتعلق بالطلقات النارية التي تطلقها المراكب البحرية تحية لكبار الشخصيات الحجازية.

ويتطرق التقرير إلى موضوعات متنوعة ذات علاقة بالمصالح البريطانية، أولها امتيازات الرعايا البريطانيين ووضعهم العام، ويذكر أنه تم التوصل إلى صياغة غامضة للبند الخاص بوضع الرعايا البريطانيين في أراضي الملك عبدالعزيز بشكل يعطي ذريعة مناسبة للتدخل البريطاني في حال تغير الأحوال في الجزيرة العربية. ويذكر توصية من وزارة الخارجية البريطانية بتجنب الاحتكام إلى المحاكم الحجازية إن أمكن في قضايا الجرائم المتعلقة برعايا بريطانيين. كما يبين أن المفوضية البريطانية تتدخل أحيانا في بعض الحالات التي يتعرض فيها بريطانيون من الطبقات الدنيا إلى سوء المعاملة. وينذر التقرير أن الوضع قابل للتأزم في حال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الصارمة على أحد الرعايا البريطانيين. كما يشير إلى تعمد حكومة الحجاز ونجد ترحيل كل من لا ترغب فيه من الرعايا البريطانيين، وذلك رغبة منها في إثبات استقلاليتها.

ومن جهة أخرى يشير التقرير إلى اهتمام بريطانيا عام ١٩٣١م بقانون الجنسية الحجازية، الذي أثار تحفظات القوى الأوروبية حول بعض جوانبه. ومن النقاط التي تود بريطانيا تحقيقها أولا ضرورة عدم إضفاء الجنسية الحجازية على الأطفال المولودين لرعايا بريطانيين في الحجاز قبل سن الرشد حيث يعطون الخيار، بالإضافة إلى نقاط أخرى، منها وضع الأشخاص الذين يحظون بالحماية البريطانية، فيرى أنه لا يوجد مشكل لدى غير العرب. أما العرب (العراقيون والكويتيون والبحرينيون) فتدخل في حقهم اعتبارات سياسية لا قانونية حيث يوجد اختلاف بين المفهومين الأوروبي والعربي للجنسية، ويشير في هذا المجال إلى بعض المشكلات الخاصة بالبحرينيين.

ويتحدث التقرير عن الديون البريطانية لدى حكومة الحجاز ونجد. ويشير إلى المقبرة الأوروبية في جدة، التي تتعاقب البعثات البريطانية والفرنسية والهولندية والإيطالية على مسؤولية رعايتها. ويتحدث عن إجماع البعثات الأربع عام ١٩٣٠م على تنظيم المقبرة وجمع سجلاتها والتأكد من حفظ هذه السجلات. وكذلك يتناول نادي جدة مشيرا إلى أن فكرة إنشاء ناد خاص بالأوروبيين دون غيرهم لأغراض ترفيهية ورياضية واجتماعية أثارت انقساما داخل الأوروبيين إلى متحمسين له ومعارضين ومحايدين. وقد كانت المعارضة من فلبي واثنين من أصدقائه.

وقد أرفق بالتقرير ملحقان، أولهما قائمة بالمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمها الملك عبدالعزيز آل سعود منظمة حسب تسلسل تاريخي يغطي الفترة بين ١٩١٥م و١٩٣٠م،

ويبين عدم اكتمال القائمة خاصة فيما يخص المعاهدات والاتفاقيات مع الدول العربية. ويقدم الملحق الثاني ملخصا يستعرض الإصلاحات التي أنجزتها حكومة الحجاز خلال العام السابق لتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٣٠م وهو التاريخ الذي نشرت فيه صحيفة «أم القرى» قائمة بهذه الإصلاحات. وتغطي القائمة مجالات السياسة الخارجية ومجلس الشورى والأمن والتعليم والصناعة والزراعة والجيش والبريد والبرق والهاتف والمياه والشؤون البلدية ولجنة المشروعات والصحة والطرق الصالحة لاستعمال السيارات.

**ABD 6.2.8: 657-61* ****FOARA 1: 87-150*** **RFA 1.23: 380 *RFA 1.30: 431-32 *RFA 1.33: 443-46 *RFA 1.34: 467 *RFA 1.36: 503-04 *RSA 4.10: 499-562*

#L/P&S/12/2085

1931/04/24
FO 371/15297 (3)

رسالة موقعة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

يذكر راين أن الملك عبدالعزيز آل سعود زار جدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أبريل، وكان في اليوم السابق لهذه الزيارة قد استقبل أمان الله ملك أفغانستان السابق في مكة المكرمة. ويضيف راين أنه لا يعرف الغرض من زيارة الملك عبدالعزيز لجدة لكنها قد تكون من أجل استعدادات الحج، أو بمناسبة وصول أول شحنة من مواد اللاسلكي بموجب العقد مع شركة ماركوني Marconi.

وقد استقبل الملك الممثلين الدبلوماسيين بصورة غير رسمية، وفي لقائه مع راين، ذكر الوزير البريطاني جهازي اللاسلكي اللذين أهداهما فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني في بغداد إلى الملك نيابة عن الحكومة البريطانية، كما هنأ راين الملك بنتيجة المفاوضات مع الحكومة العراقية وأعرب الملك عن تقديره للدور الذي لعبه البريطانيون فيها. ورغم أن الملك عبر عن رغبته في لقاء ثان مع راين، فإنه لم يوجه له دعوة أخرى مع أن الفرصة سنحت لذلك لدى وصول تشامبيون R. S. Champion سكرتير المحمية في عدن في زيارة خاصة لراين.

1931/04/24
FO 371/15291 (2)

تقرير كريستوفر وارنر Christopher F. A. Warner، وزارة الخارجية البريطانية، عن مقابلته مع بول بوسيكو Paul Boucicault مندوب شركة ماركوني Marconi، مؤرخ في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

يقول وارنر إن زيارة بوسيكو له تمت بالترتيب مع جب Jebb وجورج رندل George Rendel، والمعروف أن بوسيكو في طريقه إلى الحجاز ونجد للإشراف على تنفيذ

عقد ماركوني لإقامة محطات لاسلكية هناك.
وذكر بوسيكو أنه طلب شيئا من وزارة الخارجية ولكنه قام بزيارته بناء على اقتراح دوجلاس هاكينج Douglas Hacking عضو البرلمان البريطاني، وأنه سيتوجه من جدة إلى الرياض، ومن المنتظر أن يذهب الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد إلى الرياض أيضا بعده بأيام قليلة. وذكر بوسيكو أنه سيقوم بتركيب المحطات اللاسلكية في عدة مدن في نجد والحجاز، وسيقوم مساعده المهندس المسلم المصري الذي وصفه بأنه على قدر كبير من الكفاءة بتركيب محطات أخرى.
وقال بوسيكو إنه يعتقد أنه سيحصل على مساعدة هاري سينت جون فلبي .Harry St John Philby في تعامله مع حكومة الحجاز وإنه بالطبع سيقوم بزيارة أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة عند وصوله إلى هناك.

1931/04/28
FO 371/15291 (1)

مذكرة داخلية تتضمن حواشي وتواقيع من هلم A. K. Helm وكريستوفر وارنر Christopher F. A. Warner وجورج رندل George W. Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٨ أبريل (نيسان) ١٩٣١م.

تعلق المذكرة على تقرير كريستوفر وارنر عن مقابلته مع بول بوسيكو Paul Boucicault مندوب شركة ماركوني Marconi المؤرخ في ٢٤ أبريل. وتلخص المذكرة تقرير وارنر الذي جاء فيه أن بوسيكو سيتوجه إلى الحجاز ونجد للإشراف على تركيب المحطات البرقية اللاسلكية ويقترح هلم الكتابة لأندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني وإرسال ما كتب بالحقيبة الدبلوماسية يوم ٣٠ أبريل. أما وارنر فيقول إنه يكتفي بإرسال صورة فقط بالبريد ويذكر جورج رندل أن راين سيكون قادرا على إعطاء بوسيكو النصائح اللازمة.

1931/04
L/P&S/12/3731 (6)

الملخص الدوري السري لأخبار الدول العربية خلال شهر أبريل (نيسان) ١٩٣١م وهو موقع بالنيابة عن القائم بعمل المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) والتوقيع كما يبدو لبرادشو .Captain J. R. L Bradshaw.

يتحدث الملخص عن انخفاض قيمة دولار ماريا تيريزا (الريال الفرانسي) ويعزو ذلك إلى إصرار حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود على التعامل بعملتها الخاصة. كما يذكر الملخص أنه بناء على أوامر الأمير عبدالله بن جلوي تم القبض على مدير جمارك دارين وكاتبه لاكتشاف علاقة بينهما وبين بعض النساء وتم جلدهما ثم حبسهما وإقامة حد الرجم على النساء.

ويقول الملخص إن محمد الطويل ناظر جمارك الأحساء وإبراهيم المعمر رئيس الديوان الملكي قاما بزيارة البحرين وتوظيف خمسة كتبة وذلك بعد تفتيش إدارة المالية والجمارك في الأحساء. ويقول الملخص أيضا إن عبدالعزيز القصيبي استدعي إلى القطيف لاختيار أعضاء لمحكمة الغوص المزمع إنشاؤها.

***PDPG 9: 485-90***

1931/05/02
R/15/1/481 (5)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولد دكسون .Lieut.-Col Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، عن الفترة ١٥-٣٠ أبريل (نيسان) ١٩٣١م، مؤرخ في ٢ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يتحدث التقرير عن مواقع القبائل وشيوخها فيذكر في هذا المجال قبائل الكويت وقبائل البدو العراقية. كما يذكر قبيلة العوازم وشيخها ابن جامع ورايس الفهامة Rais al Fahama، وقبيلة العجمان وشيخيها ابن عصيدان وخالد المتلقم، وقبيلة آل مرة وشيخها زاهر بن شريم، وقبيلة بني خالد وشيخها فايز بن عقيل، وقبيلة بني هاجر وشيخها شافي بن شافي، وقبيلة مطير. ويذكر أن مطير لم تفقد من شيوخها سوى فيصل الدويش. وقامت القبيلة بإخراج الفرم وهو من قبيلة حرب وإخراج قبيلة الظفير باستثناء الشيخ حمدان من أراضيها لكن التقرير يقول إن هذه المعلومة غير أكيدة. ويقول التقرير إنه بسبب شح المراعي في غربي نجد وفي الحجاز تحرك جزء كبير من قبيلة عتيبة ومعهم عدد من بني عبدالله إلى الصمان.

وينقل التقرير عن الشيخ هلال المطيري أن هذا الانتقال تم دون إذن الملك عبدالعزيز آل سعود وكذلك فإن قيام القبائل بشراء مؤنها من الكويت يخالف إرادته. وتشكو قبائل الحجاز حسب قول التقرير من تحويل بعض مناطق الرعي الممتازة إلى منتجعات خاصة، ومن التأثير الذي أحدثه قدوم السيارات على موارد القبائل. وتنتشر بين القبائل أقاويل عن توتر في العلاقات بين الملك عبدالعزيز والحكومة المصرية، ويذكر المتحدثون بهذا الأمر حملة إبراهيم باشا ضد نجد في القرن الماضي.

ويذكر التقرير أيضا استمرار تداول إشاعة هروب محمد بن رشيد وانتشار إشاعة خاطئة مفادها أن الدويش أرسل إلى الحجاز بناء على أوامر الملك عبدالعزيز. كما يذكر تأثير انخفاض قيمة الريال على ولاء القبائل للملك. ويقول التقرير إن ابن مساعد أصدر بيانا يذكر فيه منع القبائل من شراء مؤنها من الكويت، وتأكيدا لهذا قدمت أربع سيارات مصفحة تابعة للملك عبدالعزيز إلى المنطقة النجدية الكويتية المحايدة من الجبيل

في ٤ مايو وأعلموا الأمير هايف من فداوية وعريبدار الكويت أنه لن يسمح لأي قبائل من الأحساء بالمسابلة في الكويت.

***PDPG 9: 501-05***

1931/05/04
FO 371/15300 (1)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٤ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير راين إلى رسالته رقم ٨١ المؤرخة في ٦ مارس (آذار) ويذكر أن تشارلز كرين Charles R. Crane أثناء زيارته جدة عرض على الملك عبدالعزيز آل سعود أن يرسل أحد المهندسين العاملين لديه في اليمن إلى جدة لدراسة موضوع المياه فيها. ووصل المهندس المذكور وهو أمريكي يدعى كارل تويتشيل Karl Twitchell مع زوجته البريطانية واستقبله الملك عبدالعزيز وقام تويتشيل برحلتين في الداخل.

ونشرت صحيفة «أم القرى» بتاريخ ٢٤ أبريل (نيسان) مقالة بعنوان «مشروعان كبيران» تحدثت فيهما عن خطط مختلفة منها حفر آبار إرتوازية والتنقيب عن المعادن وذكرت أن الملك استقدم خبيرا لهذا الغرض، ويعتقد راين أن تويتشيل هو الخبير المقصود. ويعرب راين عن ثقته أن المسح الشامل الهادف إلى العثور على المياه سيؤدي إلى نتائج جيدة لكنه يشك في قدرة الحكومة على إدارة مثل هذا المسح وعلى إعطاء الأجانب حرية كافية لتحقيق إنجاز كبير. كما يقول إن مشروع التنقيب عن المعادن أقل وضوحا، ويبين أن هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby كان قد ذكر أن الملك قرر إجراء مسح جيولوجي للبلاد. ويضيف راين أن أهم نقطة في هذه الأمور هي ما تدل عليه من رغبة لدى الملك في استكشاف إمكانيات التطوير الاقتصادي إذ أن لديه من الذكاء ما يكفي لإدراك الحاجة إلى أساس جديد للرخاء الاقتصادي، فاعتماد الحجاز شبه الكلي على واردات الحج هو مصدر ضعف واضح.

1931/05/05
FO 371/15294 (2)

رسالة خاصة من الشيخ حافظ وهبة الوزير المفوض لمملكة الحجاز ونجد في لندن إلى جورج رندل George Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٣١ وموقعة من قبل حافظ وهبة.

تفيد الرسالة أن الملك عبدالعزيز أعطى تعليماته لابن زيد للذهاب إلى قريات الملح ومقابلة جون جلوب Captain John Glubb بغية تسريع المفاوضات، وذلك بعد أن أرسل حافظ وهبة برقية إلى الملك نتيجة للحديث الخاص الذي أجراه مع رندل في ٢٧ أبريل

(نيسان). وتفيد الرسالة أن حافظ وهبة تلقى رسالة من الملك عبدالعزيز وأنه لن يألو جهدا في السعي إلى تقوية العلاقات بين البلدين.

***RSA 4.07: 395-96***

1931/05/05
FO 371/15300 (1)

نسخة من ترجمة لمقتطف من العدد ٣٣٥ من صحيفة «أم القرى» الصادر في ٥ مايو (أيار) ١٩٣١م ويحوي مقالا بعنوان «المياه والمعادن،» وهذه النسخة مرفقة طي رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٣١م.

يذكر المقال عودة تويتشل Twitchel الخبير الجيولوجي الأمريكي ومرافقه خالد عبدالواحد ممثل الحكومة من رحلة دراسة وبحث في المنطقة الشمالية. وقد تبين من هذه الدراسة أن الماء في تلك المنطقة متوافر على عمق بسيط ويمكن ضخه دون الحاجة إلى حفر آبار إرتوازية. كما أدى مسح المنطقة إلى اكتشاف منجم نفط في أماكن بين اللبانا والمويلح. كذلك اكتُشف منجم للذهب وآثار منجم للرصاص قرب الوجه.

1931/05/06
FO 371/15294 (1)

رسالة من جورج رندل George Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، إلى حافظ وهبة الوزير المفوض لمملكة الحجاز ونجد في لندن، مؤرخة في ٦ مايو (أيار) ١٩٣١م وموقعة من قبل رندل.

تشكر الرسالة حافظ وهبة على رسالته المؤرخة في ٥ مايو التي يبلغ رندل فيها أنه قام بإرسال برقية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود بالشكل المقترح خلال المحادثات الأخيرة التي جرت بينهما. ويعبر رندل عن ثقته أن معالجة هذا الأمر ستساهم في تسوية عاجلة لمشكلات الحدود بين مملكة الحجاز ونجد وإمارة شرقي الأردن. ويعرب رندل عن تقديره للتعاون الذي أبداه الشيخ حافظ وهبة.

***RSA 4.07: 397***

1931/05/07
FO 371/15298 (2)

مذكرة تحمل توقيع جورج رندل George W. Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، حول اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالملك عبدالعزيز آل سعود، مؤرخة في ٧ مايو (أيار) ١٩٣١م.

قام بنجامين ثو الابن Benjamin Thaw, Jr. السكرتير الأول في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في لندن بزيارة رندل وأخبره أن دوز General Dawes سفير الولايات المتحدة أبلغ حافظ وهبة الوزير المفوض الحجازي في لندن رسميا اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالملك عبدالعزيز آل سعود، ولكن لا يبدو أن هناك

نية حالية في تعيين ممثل سياسي أو قنصلي أمريكي في جدة. وقد سأل ثو ما إذا كان لدى رندل أي شيء يمكن إضافته للمعلومات الواردة في المذكرة التي أعطاها (رندل) لأثرتون Atherton في ٤ مارس (آذار) لكنه لم يتمكن من تحديد النقاط التي يريد معلومات عنها.

1931/05/07
FO 371/15298 (1)

نسخة من رسالة من فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني على العراق إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan الوكيل البريطاني في جدة، مؤرخة في ٧ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير همفريز إلى رسالة راين المؤرخة في ١٣ أبريل (نيسان) من العام نفسه والتي أرفق طيها رد الملك عبدالعزيز آل سعود على رسالة همفريز الشخصية. ويطلب همفريز من راين أن ينقل للملك عبدالعزيز امتنانه لرسالة الملك وسعادته بالترتيبات التي تم التوصل إليها بين الحكومتين الحجازية والعراقية خلال الزيارة التي قام بها نوري السعيد إلى مكة المكرمة.

ويعبر همفريز عن شكره لراين على ما بذله من جهود لإنجاح الزيارة، ويعتذر عن عدم إعلامه بها قبل فترة كافية، إذ كان هناك شك حتى آخر لحظة في تمكن نوري السعيد من القيام بها.

1931/05/07
FO 371/15298 (1)

رسالة موقعة من وليمز O. G. R. Williams، وزارة المستعمرات البريطانية، إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٧ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير وليمز إلى رسالة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) الخاصة بإدارة عسير ويطلب إعلام هندرسون Henderson وزير الخارجية أن اللورد باسفيلد Lord Passfield يوافق على اقتراح إبلاغ الحكومة الإيطالية بعزم الحكومة البريطانية على الاعتراف بالوضع الجديد لعسير بعد أن تم ضمها إلى أراضي الملك عبدالعزيز آل سعود. ويضيف وليمز أنه سيبعث برسالة أخرى بشأن اقتراح حكومة الحجاز إقامة اتصال لاسلكي بين عدن والحجاز.

1931/05/08
FO 371/15298 (1)

رسالة موقعة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٨ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يقول راين إن صحيفة «أم القرى» ذكرت في عددها الصادر في ١ مايو أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية في لندن أبلغ حافظ وهبة الوزير المفوض لمملكة الحجاز ونجد رسميا اعتراف حكومته بحكومة الحجاز ونجد، وسلمه رسالة تفيد أن حكومة الولايات المتحدة

تنوي إعلان هـذا الاعتراف وإقامة علاقات سياسية بين البلدين بتاريخ ٤ مايو.

1931/05/08
Unknown provenance (2)

مذكرة داخلية أعدها جبسون J. P. Gibson، وزارة الهند، لندن، مؤرخة في ٨ مايو (أيار) ١٩٣١م، وموقعة من قبل جبسون نفسه.

يقول جبسون إن كلمة «بحارنة» تطلق على الشيعة الذين يشكلون معظم السكان القرويين في البحرين، كما أنهم هم الذين يشكلون تقريبا كافة سكان واحة القطيف، ويضيف أن الروابط التي تربط بينهم ليست قبلية بل هي روابط القرابة والمذهب، وأن بحارنة البحرين يلجأون إلى أرض الجزيرة العربية للتجارة والاستقرار. ويذكر أن بحارنة الأحساء حضر مستقرون، وبما أنهم لا يحسنون القتال فقد فرضت عليهم ضريبة جهاد. وفر عدد كبير منهم إلى البحرين في ديسمبر السابق لتفادي دفع الضريبة وطلبوا الحماية من شيخها مدعين أنه فرضت عليهم ضرائب باهظة وتعرضوا للظلم.

ويضيف جبسون أنه لما كان شيخ البحرين غير مسموح له بالاتصال بالدول الأجنبية فقد قام تشارلز جيفري برايور Charles Geoffrey Prior الوكيل السياسي البريطاني في البحرين باحتجاج لدى سلطات القطيف، كما بحث المقيم السياسي البريطاني في الخليج الموضوع مع الملك عبدالعزيز ووجدا موقف السلطات النجدية معقولا. ولكن يبدو أنه نتيجة لزيارة قام بها الملك عبدالعزيز للمنطقة في أوائل عام ١٩٣١م أصبح موقف سلطات القطيف من البحارنة أكثر صرامة، وتعرض الوكيل السياسي في البحرين لاستهانة واضحة حين حاول بحث موضوع أحمد عباس، لذلك رأى المقيم السياسي أن تتولى هذا الأمر المفوضية البريطانية في جدة مع الملك عبدالعزيز، وهو لا يزال عند رأيه باعتبار أن قضية أحمد عباس لم تحل بشكل مرض. ويرى جبسون أن بريطانيا مسؤولة تجاه شيخ البحرين ويجب عليها أن تضغط للحصول على تسوية مرضية. ويذكر جبسون أن رسالة المقيم المؤرخة في ٢٤ مارس (آذار) توضح الموضوع.

***RB 4.09 : 370-71***

1931/05/09
FO 371/15298 (2)

رسالة من آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٩ مايو (أيار) ١٩٣١م. وتوجد في الملف نفسه مسودة هذه الرسالة موقعة بالأحرف الأولى من جورج رندل George W. Rendel وموجهة إلى كل من راين وكامبل Campbell السفير البريطاني في واشنطن، مؤرخة في ٨ مايو.

تذكر الرسالة أن أحد أعضاء سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في لندن قام بزيارة وزارة الخارجية البريطانية لإعلامها أن سفير الولايات المتحدة أبلغ الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد في لندن رسميا اعتراف حكومته بالملك عبدالعزيز آل سعود. ولا توجد لدى السفارة معلومات حول ما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة تنوي إرسال مسؤول دبلوماسي أو قنصلي إلى جدة.

1931/05/09
L/P&S/12/2124 (1)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى كامبل R. I. Campbell في واشنطن، مؤرخة في ٩ مايو (أيار) ١٩٣١م وموقعة بالنيابة عن وزير الخارجية البريطانية.

تفيد الرسالة أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية في لندن أبلغ الوزير المفوض لحكومة الحجاز ونجد رسميا في ٢ مايو أن حكومة الولايات المتحدة قد تعترف رسميا بالملك عبدالعزيز. كما تفيد الرسالة أنه ليس لسفارة الولايات المتحدة أي علم بما إذا كانت الحكومة الأمريكية سترسل ممثلا دبلوماسيا أو موظفا قنصليا إلى جدة.

***RFA 1.32: 439***

1931/05/09
L/P&S/10/1042 (2)

رسالة موقعة من تشارلز جيفري برايور Captain Charles Geoffrey Prior الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى سكرتير المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ٩ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير برايور إلى مذكرة سكرتير المقيم المؤرخة في ١٣ مارس (آذار) ويفيد أنه لم يسمع أية شكاوى حديثة عن سوء معاملة البحارنة (أو بالأحرى رعايا البحرين) من قبل السلطات النجدية. ويضيف أن من الواضح أن الملك عبدالعزيز آل سعود يرى أن سوء المعاملة لا يؤدي إلى نتائج جيدة. لكن برايور يقول إن من شبه المؤكد أن البحارنة يفقدون أراضيهم تدريجيا وأن بعض الأثرياء من أمثال آل القصيبي يشترونها. ويضيف أن البحارنة لا يتوقعون أن تتدخل الحكومة البريطانية في الموضوع فهم مسرورون بعودة أحمد بن عباس إلى أهله ويعزون لها الفضل في ذلك.

ويذكر برايور أن الموقف تحسن عموما وليس هناك تدخل في شؤون رعايا البحرين الأصليين، ويعرب عن موافقته على ما ذكره أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة في رسالته المؤرخة في ١٠ فبراير (شباط) من أن من الأفضل عدم إثارة الموضوع دبلوماسيا، فمن المتوقع أن تثار مصاعب لا نهاية لها حين تبذل أي محاولة لجعل الوضع طبيعيا.

***RB 4.09 : 372-73***

1931/05/08-09
FO 371/15298 (1)

مذكرة داخلية من مذكرات وزارة الخارجية البريطانية، تحتوي على عدة تعليقات موقعة من قبل هيلم A. K. Helm ووارنر C. F. A. Warner وجورج رندل George W. Rendel كما تشير إلى إطلاع بيكيت Beckett عليها، وهي مؤرخة في ٨ و٩ مايو (أيار) ١٩٣١م.

تتناول المذكرة رسالة وزارة المستعمرات البريطانية المؤرخ في ١٧ مايو والمتعلقة ببسط سيطرة الملك عبدالعزيز آل سعود على عسير. وتشير المذكرة إلى أن وزارة الهند وافقت على اقتراح إبلاغ الحكومة الإيطالية بقرار الحكومة البريطانية الاعتراف بالوضع الجديد في عسير. ويسأل عن ضرورة توجيه رونالد جراهام Sir Ronald Graham إلى بحث الموضوع مع الحكومة الإيطالية. ويذكر أن مسودة قد أعدت في هذا الشأن. ويبدي رندل موافقته ويوجه بإرسال المسودة في ١١ مايو حيث إن حكومة الحجاز ونجد تستعجل إرسال رد فات موعد تقديمه.

1931/05/11
FO 371/15298 (1)

رسالة من آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية إلى رونالد جراهام Sir Ronald Graham السفير البريطاني في روما، مؤرخة في ١١ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير هندرسون إلى رسالته رقم ١٩٢ المؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ويبين أن تعليمات كانت قد أعطيت لأندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة تطلب منه عدم الاعتراف الصريح أو الضمني بالتغيير الذي طرأ على وضع عسير بعد أن تم ضمها إلى أراضي الملك عبدالعزيز آل سعود، لكن الوضع تغير حين تلقى راين مذكرة من حكومة الحجاز ونجد تفترض موافقة ضمنية بريطانية على الوضع الجديد لعسير، فأي إجابة على المذكرة ستعني اعترافا ضمنيا بذلك الوضع ما لم توضح صراحة رفضها له.

وترى الحكومة البريطانية أن من الصعب الامتناع عن هذا الاعتراف، لكنها تشير إلى عهد قطعته للحكومة الإيطالية بعدم الاعتراف بمعاهدة مكة المكرمة بين الملك عبدالعزيز آل سعود والإدريسي والتي بموجبها بسط الملك حمايته على عسير (المقاطعة الإدريسية)، وهذا العهد يستدعي بالضرورة عدم الاعتراف بالوضع الجديد. لذلك يطلب هندرسون من جراهام أن يبحث الموقف بصراحة مع الحكومة الإيطالية ويبين أن الموقف قد تغير منذ أن قام جراهام وجلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton بقطع ذلك العهد عام ١٩٢٧م، فتنازل الإدريسي عن جميع سلطاته يعني أنه لا يمكن اعتبار عسير إلا جزءا من مملكة الملك عبدالعزيز، لذلك تنوي الحكومة

البريطانية الاعتراف رسميا بوضع عسير الجديد، وتطلب ملحوظات الحكومة الإيطالية على ذلك قبل تنفيذه.

1931/05/12
FO 371/15298 (1)

مقتطف من مذكرة داخلية أعدها جورج رندل George W. Rendel، وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٢ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يقول المقتطف إن حافظ وهبة الوزير المفوض لمملكة الحجاز ونجد في لندن والسيد زادة سكرتيره ومترجمه زارا وزارة الخارجية البريطانية واجتمعا مع رندل ووارنر Warner لبحث اقتراح الحكومة الحجازية النجدية الرامي إلى إقامة اتصال برقي بين كمران وجيزان (ويشير المقتطف هنا إلى برقيتين من أندرو راين Sir Andrew Ryan حول هذا الموضوع).

وقد بين رندل أن صعوبة صغيرة منعت الخارجية البريطانية من الإجابة على برقيتي راين لكنه يأمل في إزالة هذه الصعوبة وإصدار تعليمات لراين عن كيفية إجابة حكومة الحجاز ونجد. ويبين رندل أن الصعوبة هي ضرورة استشارة الحكومة الإيطالية قبل إبلاغ حكومة الحجاز ونجد أي شيء يمكن اعتباره اعترافا بضم الملك عبدالعزيز آل سعود لعسير (المقاطعة الإدريسية) وعدم التمكن من إرسال تعليمات إلى رونالد جراهام Sir Ronald Graham قبل ١١ مايو.

1931/05/12
L/P&S/10/1042 (1)

رسالة عاجلة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند البريطانية، مؤرخة في ١٢ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير المقيم إلى رسالة الدائرة الخارجية والسياسية المؤرخة في ٤ مايو ١٩٣١م ويذكر أن الوكيل السياسي في البحرين ذكر أن موقف البحارنة في الأحساء يبدو أنه تحسن، وهو لم يتسلم أي شكاوى جديدة عن سوء معاملة السلطات النجدية لهم. ولهذا فإن المقيم السياسي يوافق على تأجيل تقديم أية احتجاجات للحكومة الحجازية إلى أجل غير مسمى.

***RB 4.09 : 369***

1931/05/13
FO 371/15294 (2)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير خارجية مملكة الحجاز ونجد، مكة المكرمة، مؤرخة في١٣مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير راين إلى مذكرة الأمير فيصل المؤرخة في ٥ أبريل (نيسان) ويرد على اتهام أن الطائرات والسيارات البريطانية انتهكت أراضي مملكة الحجاز ونجد بالقرب من منطقة الحدود، ويورد راين عن جون جلوب John Glubb قوله إنه لم تعبر أي من سيارات

الفيلق العربي الحدود، غير أن إحدى السيارات المدرعة ضلت طريقها ودخلت الأراضي النجدية دون قصد، وأن طيارا وصل حديثا حلق دون قصد فوق طريق السيارات، وأنه من غير المتوقع أن يكون قد حلق فوق وادي السرحان، ويطرح راين احتمال تحليق طائرات مدنية غير بريطانية، ويبين أنه إذا ما كان لدى حكومة الحجاز ونجد حالات معينة لعبور الحدود من قبل القوات البريطانية، فإن الحكومة البريطانية على استعداد لفحص تلك الحالات.

***ABD 7.2.6: 522-23** *RSA 4.07: 398-99*

#FO 371/15293

1931/05/13
FO 371/15298 (1)

نسخة رسالة من نائب سكرتير حكومة الهند البريطانية في الدائرة الخارجية والسياسية إلى سكرتير حكومة بومباي في الدائرة السياسية، مؤرخة في سملا في ١٣ مايو (أيار) ١٩٣١م ومرفقة طي رسالة موقعة من وايلي F. W. Wylie نيابة عن سكرتير حكومة الهند في الدائرة الخارجية إلى وكيل وزارة الهند البريطانية في الدائرة السياسية، مؤرخة في ٤ يوليو (تموز) ١٩٣١م.

يرسل نائب السكرتير نسخا من رسالة موجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند بتاريخ ٢٦ مارس (آذار) ورسالة من وزارة الهند بتاريخ ٢٤ أبريل (نيسان) ومرفقات كل منهما، ويطلب نائب السكرتير من حكومة بومباي إبداء رأيها في اقتراح إنشاء اتصالات بين كمران وجيزان.

1931/05/13
FO 371/15300 (1)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يذكر راين أن الملك عبدالعزيز آل سعود أقام المأدبة السنوية الكبرى المعتادة لكبار الشخصيات من الحجاج الذين كان من بينهم أمان الله ملك أفغانستان السابق وأحمد السنوسي والأمير التركي أحمد توفيق وأعضاء الوفد الرسمي للملك نادر خان ووزير أفغانستان المفوض في القاهرة وعبدالكريم الغزنوي من المجلس التابع لحاكم البنغال وغيرهم.

وتكلم الملك عن أحد موضوعاته المفضلة وهو إضعاف الإسلام بالجدل وتقليد الأوروبيين، وهاجم الملك حديث القائد الهندي شوكة علي عن «إخواننا اليهود» مبينا أنه لا أخوة إلا في الإسلام، وتحدث عن نعمة الإسلام وعن الدفاع عنه، ولام المسلمين على شقاقاتهم، وذكر كيف حارب أجداده الأتراك العثمانيين لأنهم لم يقبلوا أن يقال عنهم خدم «أمير المؤمنين»، ودعا المسلمين إلى الرجوع إلى خدمة الإسلام. وترجم

إسماعيل الغزنوي الخطاب إلى الأردية وألقيت خطابات أخرى.

ويقول راين إنه نقل هذه المعلومات عن تلك المأدبة عن عدد صحيفة «أم القرى» الصادر في ١ مايو، ويضيف أن أحد الضيوف الذين امتدحوا الملك كان سيف الرحمن الناطق الرسمي للوفد الأفغاني في عدة مناسبات. ويرسل راين نسخة من رسالته هذه إلى المندوب السامي البريطاني في القدس في حال لقيت أقوال الملك عبدالعزيز عن اليهود صدى في فلسطين.

1931/05/15
FO 371/15299 (2)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٥ مايو (أيار) ١٩٣١م.

تشير الرسالة إلى رسالة راين رقم ١٠٨ المؤرخة في ٢٣ مارس (آذار) وتفيد أن مجهودات المصرف الهولندي في دعم الريال قد فشلت نظرا لأن الحكومة سمحت بتداول كميات مفرطة من القطع الفضية والنيكلية وفتحت من جديد باب تصدير الذهب. لكن الرسالة تشير بالمقابل إلى أن موسم الحج أصبح على الأبواب مما ساعد على تحسين وضع الريال شيئا ما، ومكن الحكومة من التحكم مؤقتا في القطع النيكلية.

وتفيد الرسالة أن المصرف الهولندي بصدد محاولة التفاوض بشأن ترتيب جديد ولكن يبدو أن هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby نجح في إقناع الملك عبدالعزيز بإمكانية فتح مصرف جديد يكون قادرا على حل جميع المشكلات المالية. كما تشير الرسالة إلى تدني مبالغ الاحتياطي إذا ما قورنت بالمعايير البريطانية، وترى أن الأزمة المالية الحالية ربما تكون لها انعكاسات سياسية.

***RSA 4.12: 685-86***

1931/05/20
CO 831/13/11 (1)

رسالة موقعة من تريكيت M. Trickett، وزارة الخزانة البريطانية، إلى بلاكستر K. W. Blaxter، وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٣١م.

تتضمن الرسالة موافقة وزارة الخزانة البريطانية على ماجاء في مسودة رسالة إلى المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن حول نفقة التحقيق في الغارات بين شرقي الأردن ونجد مع اقتراح تعديل بسيط في الصياغة، والمسودة مرفقة طي رسالة وزارة المستعمرات المؤرخة في ١٤ مايو.

***AB 5.11: 373***

1931/05/21
L/P&S/12/2107 (1)

مذكرة داخلية من إعداد الدائرة السياسية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢١ مايو (أيار) ١٩٣١م.

تفيد المذكرة -استنادا لما جاء في تقرير ستونهيور بيرد Stonehewer-Bird عام ١٩٢٨م- أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز لا يجد متسعا من الوقت للقيام بشؤون وزارة الخارجية، وأن فؤاد حمزة ينظر إلى الدكتور عبدالله الدملوجي بشيء من الازدراء لكن موقف فؤاد حمزة إزاء يوسف ياسين سيكون أكثر صعوبة. وقد تم إعداد المذكرة بمناسبة عودة فؤاد حمزة إلى منصبه في وزارة الخارجية.

***RFA 1.29: 427***

1931/05/24
R/15/1/481 (5)

تقرير مخابرات سري على شكل رسالة موجهة من هارولد دكسون .Lieut.-Col Harold R. P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، عن الفترة ١-١٥ مايو (أيار) ١٩٣١م، مؤرخ في ٢٤ مايو ١٩٣١م.

يسجل التقرير مواقع القبائل الكويتية وقبائل البدو العراقية وقبائل مطير والعجمان والعوازم وآل مرة. ويقول التقرير إن ابن عرفج وصل إلى قرية وأرسل خادمه عبدالرحمن بن محارب إلى الكويت للتحدث مع النفيسي عن القبائل التي تتمكن من الوصول إلى المناطق الساحلية. ويذكر التقرير أن الشيخ عبدالله بن منصور السعدون، أحد العلماء، وصل إلى الكويت ومعه رسائل من الأمير سعود (بن عبدالعزيز) إلى أحمد الصباح شيخ الكويت والوكيل السياسي البريطاني و(عبدالله) النفيسي لمساعدته في اصطحاب أخته إلى نجد، إذ أنها تتعرض لسوء المعاملة من قبل علي المنصور السعدون الذي لا يتيح لها التمتع بأملاكها.

ومن جهة أخرى يقول التقرير إنه تم إبلاغ جميع البدو في المنطقة المحايدة وفي الصمان والجنوب وخاصة العوازم والعجمان وعتيبة وبني عبدالله ومطير أنه من المحظور عليهم التوجه إلى الكويت لشراء حاجاتهم بعد الآن. وصدرت أوامر بذلك عن ابن مساعد أمير حائل. ويذكر التقرير بعض الغارات القبلية، كما يذكر انتشار خبر عن حدوث نزاع بين الملك عبدالعزيز آل سعود والحكومة المصرية. وزار هلال المطيري الوكيل السياسي البريطاني لسؤاله عن معلوماته حول هذا الموضوع. وتقول بعض الأخبار أن نزاع الملك عبدالعزيز مع اليمن لا مع مصر.

وأصدر الأمير عبدالله بن جلوي أمرا إلى العوازم بالتحرك باتجاه الهفوف حسب قول التقرير. وينقل التقرير إشاعة شديدة الانتشار عن الإفراج عن زعماء الإخوان المتمردين وخاصة فيصل الدويش لكنه يتحفظ حول صحتها. ويذكر في هذا الصدد الأمير سعود بن عبدالعزيز والشويش وعمشة زوجة الدويش. كما يتحفظ التقرير حول إشاعة

عن تعرض جون جلوب Captain John Glubb لهزيمة ساحقة أثناء اشتباكه مع بعض النجديين المغيرين على شرقي الأردن. ويذكر أيضا أن إشاعة هروب محمد بن رشيد لاتزال منتشرة في الكويت لكن شيخ الكويت ودكسون يشكان في صحتها.

***PDPG 9: 523-27***

1931/05/25
FO 371/15291 (3)

رسالة موقعة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير راين إلى رسالة وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٧٣ المؤرخة في ٢٩ أبريل (نيسان) ويقول إن شحنة كبيرة من المواد اللازمة للتجهيزات اللاسلكية المزمع إقامتها في مملكة الحجاز ونجد وصلت بتاريخ ٢٠ أبريل لكن بوسيكو Boucicault خبير شركة ماركوني Marconi لم يصل حتى ٢١ مايو. وذكر فلبي Philby الوكيل المحلي لشركة ماركوني أن الملك قرر أن يعهد بتركيب تجهيزات لاسلكي الرياض إلى مهندس مصري مسلم وليس إلى بوسيكو، وسبب هذا القرار توترا لفلبي لأنه مخالف لتصورات الشركة التي أرسلت المهندس المصري للقيام بالعمل في مكة المكرمة حيث يكون قريبا من بوسيكو ويمكنه استشارته بسهولة.

واشتكى فلبي من أن موقف الحكومة غير عملي وقال إن جميع المسؤولين بمن فيهم الملك مرهقون بالعمل ولذلك فهم يسوفون الأمور باستمرار، وإن الملك لا يرى الوقت مناسبا للتنازل عن أي من سلطاته. ويقول راين إنه قد يكتب تقريرا منفصلا عن التفكك في الجهاز الإداري في الحجاز، ويعرب عن خشيته من أن تحول الحكومة الإنشاءات اللاسلكية إلى فوضى ثم يلومون الشركة على ذلك.

1931/05/28
FO 371/15298 (1)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٨ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يشير راين إلى برقية رقم ١٤١ المؤرخة في ٢٠ مايو ويقول إنه بمناسبة اعتزام الملك عبدالعزيز آل سعود مغادرة الحجاز والبقاء عدة أشهر في نجد فإنه يرى من المناسب استعراض وضع الملك في الحجاز بعد أن ذكر في تقارير سابقة عدة مؤشرات تدل على أن مركز الملك أخذ يضعف. ويضيف راين أن الملك يحافظ على حكمه في الحجاز بقوة شخصيته وبقوة تابعة له كافية للتعامل مع أي شيء لا يصل إلى درجة حركة معارضة عامة، وهو أمر مستبعد حصوله

في مدن مثل مكة المكرمة وجدة أو بين القبائل التي تفتقر إلى التلاحم. لكن هناك أحاديث مستمرة رغم أنها غامضة عن قلاقل في المدينة المنورة وحائل وشمال الحجاز بصورة عامة، حيث توجد الحدود مع شرقي الأردن. ويذكر راين أن أسرة الأشراف هي المركز الذي يمكن أن تتجمع حوله العناصر التي لديها جرأة لمحاولة القضاء على النظام الحالي، ويتوقع أن تلقى هذه العناصر إن ظهرت شيئا من التعاطف في مكة المكرمة وجدة. ويبين راين أن الملك الآن في موقف وسط مما أضعف مكانته، فلا هو أشد وهابية فيرضي المتشددين ولا هو أقل وهابية فيرضي الحجازيين ومعظم المسلمين في الخارج. ومما يزيد الأمور سوءا الركود الاقتصادي وسوء الإدارة والوضع المالي المتدهور، وأهم جوانب ذلك حالة تقترب من العجز التام يوشك أن يصاب بها المسؤولون عن الإدارة بسبب ازدياد صعوبة إيجاد الوسائل للخروج من المصاعب. ويستشهد راين بانتقادات هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby الذي عهد عنه التعاطف مع الحكومة والذي يصفها الآن بالتخبط وارتكاب الأخطاء الناجمة عن الجهل. كما علق فلبي على غياب الأمير فيصل بن عبدالعزيز عن الصورة بعد أن كان هناك اعتقاد أن الملك سينقل بعض سلطاته إليه.

1931/05/29
FO 371/15289 (16)

تقرير من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية عن شهري مارس وأبريل (آذار ونيسان) ١٩٣١م، مرفق طي رسالة سرية من راين إلى هندرسون، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٣١م.

يغطي التقرير تحركات الملك عبدالعزيز آل سعود بين مكة وجدة، ويوضح أن خدمات وزارة الخارجية الحجازية النجدية تحسنت خلال فترة التقرير بسبب أن يوسف ياسين كان يمضي جزءا كبيرا من وقته في جدة وذلك قبل عودة فؤاد حمزة لممارسة عمله كوكيل للخارجية في ١٧ أبريل. أما الأمير فيصل بن عبدالعزيز فيقتصر دوره على توقيع الوثائق.

وعلى الصعيد المالي لا يلحظ التقرير تدهورا واضحا في الأوضاع المالية ويعود ذلك إلى موسم الحج ومنع تصدير الذهب واتفاق بين الحكومة والبنك الهولندي. إلا أن التقرير يورد مؤشرات على عدم ديمومة هذا الانتعاش منها طلب الملك مجددا من حكومة الهند البريطانية إمهاله مدة سنة حتى يتمكن من تسديد الديون المستحقة عليه، وانهيار الاتفاق مع البنك الهولندي وتقلبات سعر صرف الريال في سوق العملة. ويشير التقرير في هذا الصدد إلى ديون الحكومة

لشركة البرق الشرقية Eastern Telegraph Co. ولشركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey and Co. . ويعزو التقرير التقلص العام في الأعمال إلى ضعف موسم الحج. إلا أنه يشير إلى رغبة الملك في استكشاف موارد جديدة للبلاد ارتبطت بوصول المهندس كارل تويتشيل Carl Twitchell الذي له تطلعات لتطوير الثروات المعدنية. وينقل التقرير عن هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby أن من المحتمل أن يكون تويتشل مهتما أيضا بالمناجم.

أما الجو العام في الحجاز فيسوده القلق والتوتر في ظل شائعات عن قلاقل في الشمال مرتبطة بابن مساعد وحدود شرقي الأردن. ويذكر التقرير أن عبدالله بن بليهيد كان من حجاج مكة هذا العام، كما يلحظ التقرير أن الملك يتّبع سياسة تخفيف واضح للقيود الدينية تهدف إلى تقليص الفوارق بين الحجازيين والنجديين. ويخص التقرير بالذكر شدة تعامل الحكومة مع مظاهرات السائقين الأجانب الذين طالبوا برواتبهم المتأخرة شهورا عديدة والحرج الذي أصاب المفوضية البريطانية نظرا لعزم الحكومة على ترحيل السائقين ومنهم عشرة يتمتعون بالحماية البريطانية، ويبين أن المسألة لم تنته إلى حل بعد.

ويخصص التقرير حيّزا كبيرا لمناقشة المسائل الحدودية. فعلى مسار شرقي الأردن يشير التقرير أولا إلى عدد من الغارات المتبادلة بين قبائل الطرفين، لكنه يصف الغارة النجدية بالخطيرة وهي غارة شنها فريق من شرارات نجد على دورية من دوريات الفيلق العربي، وأشيع أن تركي السديري حاكم الجوف الجديد هنأ المغيرين وسمح لهم بالاحتفاظ بغنائمهم. ويسهب التقرير في استعراض فحوى المراسلات الرسمية بين الحكومتين البريطانية والحجازية النجدية بهدف التوصل إلى آلية لتسوية المسائل الأمنية على الحدود، ورد فيها اسم جون جلوب Captain John Glubb وأمير العلا وعبدالعزيز بن زيد وأميري تبوك والجوف ومكدونل MacDonnell، بالإضافة إلى شكوك حول مصداقية إقالة الملك للنشمي المسؤول عن غارات سابقة ضد شرقي الأردن.

ويذكر التقرير أن أخبارا غير مؤكدة ذكرت أن أحمد السديري عين نائبا للملك في تبوك يتبعه أمراء تبوك والعلا والجوف، وهو أخو تركي السديري أمير الجوف الجديد، كما أصبح النشمي قائدا لقوات البادية.

أما عن موضوع اللاجئين الدروز في أراضي نجد تحت إمرة سلطان الأطرش فيفيد التقرير أن رئيس الوزراء العراقي عبر عن رغبة بلاده في استضافتهم في العراق. إلا أن الحكومة البريطانية، بناء على توصية من فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys المندوب السامي البريطاني على العراق قررت

إرجاء أي مفاتحة للملك عبدالعزيز في هذا الشأن إلى حين الحصول على موقف واضح من السلطات الفرنسية في سورية.

أما على المسار العراقي فيغطي التقرير زيارة نوري السعيد القصيرة إلى جدة ونجاح المباحثات التي أجراها مع الملك عبدالعزيز في مكة المكرمة في تسوية عدد من النقاط المتعلقة بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بين العراق ومملكة الحجاز ونجد، ومسألة تبادل المجرمين وتخلي الحجاز عن المطالبة بتسليم ابن مشهور، ومسألة اللاجئين الدروز، فيما تم تأجيل النظر في عدد آخر من المسائل مثل أوقاف الحرمين وترتيبات الجوازات. وذكر نوري السعيد أنه نجح في تهدئة غضب الملك عبدالعزيز على الدكتور عبدالله الدملوجي وزير الخارجية العراقية. وأطلع نوري السعيد الملك عبدالعزيز على مضمون المعاهدة الموقعة بين العراق وشرقي الأردن. لكن التقرير يشير إلى عدم توافر معلومات عما إذا تم الخوض في موضوع الوحدة العربية، رغم إرسال طه الهاشمي وموفق الألوسي، اللذين كانا يرافقان نوري السعيد، إلى الإمام يحيى في مهمة.

أما على المسار الكويتي البحريني فيشير التقرير إلى استعداد الملك لاستقبال هيو فنسنت بسكو Colonel Hugh Vincent Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج في نجد في وقت لاحق وذلك لعدم تمكن بسكو من السفر إلى جدة. ويشير أيضا إلى حصول تقارب على المستوى الشخصي بين الملك عبدالعزيز وأمير الكويت. وبشأن العلاقات الحجازية النجدية اليمنية وارتباطها بالخلاف حول منطقة عسير، يشير التقرير إلى توصية وزارة الخارجية البريطانية بعد التشاور مع وزارتي المستعمرات والهند بالاعتراف بالوضع الجديد في عسير (المقاطعة الإدريسية)، بعد التنسيق مع إيطاليا. وقد جاءت هذه التوصية بعد أن طلبت حكومة الحجاز ونجد فتح خدمات لاسلكية بين جيزان وصبيا وبين عدن وكمران، مما استوجب إعادة النظر في سياسة بريطانيا في المنطقة. وينقل التقرير عن تشامبيون Champion أنه لن تكون هناك صعوبة كبيرة في فتح هذه الخدمات. وفي هذا المضمار يشير التقرير إلى عدم وضوح مهمة البعثة العراقية إلى صنعاء رغم مباركة الملك عبدالعزيز لها بناء على عرض من نوري السعيد بأن تتوسط البعثة بالحسنى بينه وبين الإمام يحيى حول مسألة عسير.

ثم يقوّم التقرير علاقات الملك عبدالعزيز مع الحكومة البريطانية فيرى أنها ظلت جيدة إجمالا رغم وجود عدد من أسباب التوتر مثل الأزمة الحدودية مع شرقي الأردن. ومن مؤشرات الارتخاء فيها إهداء المندوب السامي البريطاني على العراق جهازي اتصالات لاسلكية للملك عبدالعزيز. ويذكر التقرير حصول تقدم في السعي إلى توقيع اتفاق

بريدي مع الهند حول الحوالات المالية، مقابل بطء في المباحثات الحجازية النجدية مع كل من فرنسا وإيطاليا الساعية إلى توقيع معاهدة صداقة. كما يشير التقرير إلى تعيين الألماني دوهاس de Haas قنصلا لبلاده في مملكة الحجاز ونجد، وإلى غياب فان در ميلن Van der Meulon القائم بالأعمال الهولندي الذي قام بعمله ايدريانسي Adriaanse، وهو الشخص الذي سيحل محله فيما بعد.

ويذكر التقرير استبدال القنصل المصري حسن الأشموني الذي عين مكانه حافظ عامر. ويتحدث التقرير عن شخصية القنصل الجديد، ويقول إن الأشموني أخبر راين أنه لم يحضر رسالة جوابية خطية من الملك فؤاد إلى الملك عبدالعزيز. ويذكر التقرير إشاعة عن سبب انتهاء مهمة الأشموني. ويتعرض التقرير لأحد الجوانب الشخصية من حياة حبيب الله القائم بالأعمال الإيراني. ويخصص التقرير حيزا كبيرا لمناقشة أبعاد النشاطات الأفغانية، سواء البعثة الرسمية من بلاط نادر خان، ملك أفغانستان الحالي، أو قدوم الملك المخلوع أمان الله مع ذكر الجهات والشخصيات الأفغانية والهندية التي اتصل بها لأغراض دعائية، وموقف الملك عبدالعزيز من كل هذا.

وفي باب شؤون الطيران يشير التقرير إلى رغبة الملك في إنهاء عقود الطيارين البريطانيين الثلاثة ويذكر منهم لو Lowe ونورث North، وأن يُستبدل بهم طيارون جدد بالتعاون مع الحكومة البريطانية، وإلى تأجيل التباحث في عدد من المسائل منها قطع غيار الطائرات الحجازية النجدية والطريق الجوي فوق ساحل الأحساء. ويورد التقرير أخبار الزيارات الرسمية للسفن واختلاف البريطانيين والفرنسيين حول بروتوكول الطلقات التشريفية تحية لبعض الشخصيات الرسمية في الحجاز عكسته محادثة شخصية بين الضابطين البحريين البريطاني ديكن Captain والفرنسي دوفيل Admiral Deville في لقاء بينهما في بورت سودان، كما عكست خلافا حول كيفية التعامل مع تجار الرقيق في البحر الأحمر.

ثم ينتقل التقرير إلى استعراض شؤون الحج مبينا تاريخ يوم عرفات وأعداد الحجاج وتلخيصا لأهم النقاط التي وردت في خطبة الملك عبدالعزيز أثناء حفل العشاء الذي أقامه على شرف كبار ضيوفه من رؤساء بعثات الحج. ومن هؤلاء الملك أمان الله وأحمد السنوسي والأمير أحمد توفيق. وقد ذكر الملك أنه لا أخوة إلا أخوة الإسلام في إشارة إلى حديث شوكة علي عن «إخوتنا اليهود»، كما أشار إلى مقاومة أجداده للأتراك العثمانيين. وترجم إسماعيل الغزنوي الخطاب إلى الأردية وألقيت كلمات أخرى منها كلمة باللغة الإنجليزية لعبدالكريم الغزنوي. ويذكر التقرير اعتراض المفوضية

البريطانية على بعض الأنظمة الجديدة التي طبقت على الحجاج. ويشير التقرير إلى عتق المفوضية لبعض الرقيق وموقف السلطات الحجازية النجدية من ذلك.

وفي التقرير أخبار أخرى متفرقة عن إدخال إصلاحات على إنارة مداخل ينبع وجدة المائية وزيارة عدد من الشخصيات الأجنبية لجدة، وهم تومسون Major Thomson مفوض بورت سودان البريطاني وزوجته وتشامبيون R. S. Champion سكرتير محمية عدن وزوجته وكارل راتجنس Carl Ratjens عالم الآثار الألماني وفيلي هانسن Willy Hansen مدير شركة ألمانية في هامبورج وكارل تويتشيل وزوجته، وهو مهندس أمريكي يعمل لحساب كرين C. R. Crane وروبنسون Robinson وهو أمريكي يجول حول العالم والسيدة دوثرت Mrs. Douthirt وهي عازفة بيانو أمريكية قدمت لمقابلة فلبي. وفي الحديث عن كبار الشخصيات من الحجاج يذكر التقرير أن الأمير أحمد توفيق هو ابن الأمير سيف الدين وحفيد السلطان العثماني عبدالعزيز، كما يذكر أنيس باشا وهو وزير مصري سابق.

***JD 3: 237-52** ***JD 3: 199-214***

1931/05/30
FO 371/15298 (1)

نسخة رسالة من تشارلز ووكر Charles Walker، الأميرالية البريطانية، إلى وكيل وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٣٠ مايو (أيار) ١٩٣١م ومرفقة طي رسالة من فلود J. E. W. Flood، وزارة المستعمرات، إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٩ يونيو (حزيران) ١٩٣١م.

يشير ووكر إلى رسالة وكيل وزارة المستعمرات المؤرخة في ٧ مايو ويبين أن الاتصالات البرقية اللاسلكية بين محطة البرق في عدن وجيزان في عسير ممكنة تماما على موجة معينة وفي أوقات محددة مبينة في الرسالة. لكن مفوضي الأميرالية لا يريدون القيام بالترتيبات اللازمة لإنشاء هذه الخدمة مباشرة ويفضلون أن تتولى وزارة المستعمرات البريطانية هذا الأمر.

1931/05/30
FO 371/15298 (1)

رسالة من برنارد رايلي Lieut.-Col. Bernard R. Reilly المقيم والقائد العام البريطاني في عدن إلى سكرتير حكومة بومباي، الدائرة السياسية، مؤرخة في ٣٠ مايو (أيار) ١٩٣١م ومرفقة طي رسالة من سكرتير حكومة بومباي المذكور إلى سكرتير الشؤون الخارجية لدى حكومة الهند البريطانية في الدائرة الخارجية والسياسية، مؤرخة في ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٣١م وهي مرفقة بدورها طي رسالة موقعة من وايلي F. W. Wylie نيابة عن سكرتير حكومة الهند في الدائرة الخارجية إلى وكيل وزارة الهند

البريطانية في الدائرة السياسية، مؤرخة في ٤ يوليو (تموز) من العام نفسه.

تشير الرسالة إلى رسالة سكرتير الشؤون الخارجية لدى حكومة الهند البريطانية المؤرخة في ٢٢ مايو حول اقتراح حكومة الحجاز إقامة اتصالات بريدية بين كمران وجيزان، ويقول رايلي إن هذه المسألة تتوقف على اعتراف الحكومة البريطانية بالوضع الجديد لعسير (المقاطعة الإدريسية) والذي لا يمكن إقامة اتصال بريدي منتظم بين جيزان وكمران بدونه. ويضيف رايلي أنه إذا تم الاعتراف فلا توجد صعوبة في إقامة الاتصالات المذكورة لكن لن يكون لها قيمة كبيرة في الوقت الراهن.

1931/06/06
FO 371/15298 (2)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير البريطاني في جدة إلى فرانسيس همفريز Sir Francis H. Humphrys المندوب السامي البريطاني على العراق، عن طريق وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ٦ يونيو (حزيران) ١٩٣١م.

تشير الرسالة إلى رسالة المندوب السامي البريطاني على العراق المؤرخة في ٧ مايو (أيار) وتمتدح المصادر البريطانية في بغداد نظرا لأهمية المعلومات التي تقدمها، ويذكر راين أنه لم يشعر بنقص في معلوماته حول بعثة نوري (السعيد)، وهو يشكو من العزلة التي تفرضها الحياة في جدة حيث تنعدم وكالات الأنباء العالمية والراديو والصحافة الجديرة بالاسم. كما تفيد الرسالة أنه قد تم إبلاغ تحيات همفريز إلى الملك عبدالعزيز في ٢١ أبريل (نيسان) وأنه لا يمكن تأكيد موعد زيارة الملك عبدالعزيز آل سعود القادمة إلى جدة نظرا للأوضاع (المالية) الصعبة التي يعاني منها. كما تشير الرسالة إلى دعوة مجلس الشورى إلى الانعقاد ومن المحتمل أن يزور الملك عبدالعزيز جدة بعد أن يعقد هذا المجلس جلساته التمهيدية. وتهنئ الرسالة همفريز على نجاح مفاوضات نوري باشا (السعيد).

***RSA 4.11: 639-40***

1931/06/08
FO 371/15291 (3)

رسالة موقعة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٨ يونيو (حزيران)١٩٣١م.

يشير راين إلى رسالته رقم ١٩٣ المؤرخة في ٢٥ مايو (أيار) ويذكر أن دفعة جديدة من مواد التجهيزات اللاسلكية وصلت إلى جدة، وقد التقى راين بوسيكو Boucicault أكثر من مرة، ويصفه بالكفاءة رغم انتقاد هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby لطريقته في التعامل مع العرب. ويضيف راين أن ما أنجز من العمل انصب

على الأجهزة المتنقلة وأجريت تجربة ناجحة بين جهازين أحدهما في جدة والآخر في مكة المكرمة، لكن أول صعوبة حقيقية كانت في محاولات الاتصال مع المحطة القائمة في المدينة المنورة، ووجه الملك عبدالعزيز آل سعود اللوم إلى فلبي على ذلك.

ومن جهة أخرى ما زال فلبي يوجه بعض الانتقادات للملك. ويعبر راين عن أسفه لأن الملك ما زال يرفض فكرة السماح لبوسيكو بالتوجه إلى الرياض لتركيب المحطة الرئيسية فيها خاصة أن مساعده المصري أصيب مرتين حتى تاريخه بالحمى. ويولي الملك محطة كاف أكبر قدر من الاهتمام ومن الواضح أن ذلك بسبب حرصه الشديد على تأمين اتصال سريع مع الحدود بينه وبين شرقي الأردن بسبب المشكلات الحالية هناك. ويورد راين حادثة إساءة مترجم في مكة المكرمة قام بترجمة برقيتين متبادلتين بين بوسيكو وشركة ماركوني Marconi مما أدى إلى سوء تفاهم مع المدير العام للمالية اضطر فلبي إلى العمل على إزالته.

1931/06/08
FO 371/15294 (2)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، مؤرخة في٨ يونيو (حزيران) ١٩١٣م.

يشير أندرو راين إلى محادثاته مع فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية في مملكة الحجاز ونجد بشأن اللقاء بين الشيخ عبدالعزيز بن زيد وجون جلوب Captain John Glubb للفصل في كل المطالبات المتعلقة بمسألة الغارات على الحدود بين نجد والحجاز وشرقي الأردن. لكن هناك مسألة يجب تسويتها أولا تتمثل في اقتراح الأمير فيصل في مذكرة له بتاريخ ١١ مايو (أيار) رفض منح حق اللجوء لشيوخ القبائل الذين يحاولون اللجوء إلى شرقي الأردن ولا يمتثلون لقرار استدعائهم للإدلاء بإفادتهم. لكن الحكومة البريطانية تعتبر أن الصيغة التي يقترحها فؤاد حمزة تتجاوز المطلوب وتقترح إعادة صياغة جزء منها بحيث ينص على أن تقوم كلتا الحكومتين بتسليم الشيوخ من غير رعاياهما إلى بلدهم إذا حاولوا اللجوء إليهما لتحاشي الإدلاء بشهادتهم.

***ABD 7.2.6: 524-25** *RSA 4.07: 400-01*

#FO 371/15295

1931/06/09
FO 371/15297 (1)

ترجمة رسالة من الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود إلى أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في مكة المكرمة في ٢٢ محرم ١٣٥٠هـ الموافق ٩ يونيو (حزيران) ١٩٣١م ومرفقة طي رسالة من راين إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٠ يونيو.

يقول الملك إنه استلم رسالة راين المؤرخة في ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣١ حول الحديث الذي دار بين الملك وجورج أنطونيوس بشأن خط سكة حديد الحجاز، ويبين أن الهدف الوحيد من ذلك الحديث كان عدم زيادة الصعوبات التي كانت الحكومة البريطانية تواجهها في ذلك الحين، ولم يكن المقصود من الحديث التخلي عن الحقوق الإسلامية في ذلك الخط. وهذا هو السبب في أن يوسف ياسين أثار الموضوع مع راين والسبب أيضا الذي يدفع حكومة الحجاز ونجد إلى التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأنه.

1931/06/09
FO 371/15298 (2)

رسالة من أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٩ يونيو (حزيران) ١٩٣١م.

تشير الرسالة إلى رسالة راين رقم ٢٠٠ المؤرخة في ٢٨ مايو (أيار) وتفيد أنه تمشيا مع عرف قديم تم تعليقه منذ سنتين، دعا الملك عبدالعزيز يوم ٢٨ مايو المؤتمر الوطني إلى الانعقاد، وانعقد المؤتمر الوطني يوم ٢ يونيو (حزيران) في منى ثم انتقل إلى مكة المكرمة ومن المتوقع أن يظل منعقدا لفترة لا بأس بها. وتعبر الرسالة عن عدم معرفة راين بالأساس الدستوري لهذا المؤتمر ولكن الهدف الظاهر هو إطلاع الملك على شؤون الحاضرة إذ إنه مطلع بشكل مباشر على شؤون البدو من خلال اللقاءات المباشرة. إلا أن هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby ينتقد هذا الاجتماع وأهدافه.

ويتكون المؤتمر استنادا إلى ما تم الإعلان عنه في «أم القرى» بتاريخ ٥ يونيو، من رئيس مجلس الشورى ومندوب عن الحكومة و٢٢ عضوا عن مكة المكرمة و١١ عضوا عن جدة و٩ أعضاء عن المدينة المنورة و٣ أعضاء عن كل من الطائف وينبع و١٠ أعضاء عن مجلس الشورى. ومن المحتمل أن يضم أيضا أمراء المناطق وممثلين عن العلماء. وتم تعيين محمد المرزوقي رئيسا بعد أن افتتح الملك المؤتمر وقام يوسف ياسين بقراءة جدول الأعمال.

وتم تعيين ثلاث لجان لدراسة القضايا المرتبطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحج والقضاء والشؤون العامة، ودعي الجميع إلى المشاركة. ويتضمن التقرير رأي راين السلبي في المؤتمر. كما تشير الرسالة إلى أن من الاقتراحات التي قدمت إلى هذا المجلس إلغاء استخدام السيارات أو الحد منه إلى درجة كبيرة لإنقاذ الصناعات التقليدية المرتبطة بالإبل.

***RSA 4.11: 641-42***

1931/06/12
Unknown provenance (1)

مذكرة من سكرتير المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى الوكيل

السياسي في البحرين، مؤرخة في ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٣١م.

يشير سكرتير المقيم إلى المراسلات التي كانت آخرها مذكرة الوكيل السياسي المؤرخة في ٩ مايو (أيار) ١٩٣١م، ويذكر أن الحكومة البريطانية وافقت على الاقتراح بتأجيل تقديم احتجاجات إلى الحكومة الحجازية فيما يتعلق بوضع البحارنة في الأحساء إلى أجل غير مسمى.

***RB 4.09 : 374***

1931/06/13
FO 371/15299 (4)

محضر للمحادثات التي جرت بين فؤاد حمزة وأندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة بتاريخ ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٣١م، مرفق طي رسالة من راين إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطاني، مؤرخة في ٢٠ يونيو.

يذكر المحضر أن فؤاد حمزة استعرض بشكل عام علاقات الملك عبدالعزيز آل سعود مع بريطانيا. وذكر مساعدة الملك للشيخ مبارك أمير الكويت ضد ابن رشيد الذي كان يحظى بدعم العثمانيين، وقبوله بنوع من التبعية وقد انتهى هذا الوضع بموجب معاهدة جدة عام ١٩٢٧م. وبالمقابل أبرز تحول موقف بريطانيا من مناصرته في السابق إلى معارضته بشأن تربة والخرمة عام ١٩١٨-١٩١٩م، واستعمالها قبائل شمر ضده، ومحاولتها محاصرته بتنصيب فيصل وعبدالله ابني الحسين بن علي على العراق وشرقي الأردن. بل إنها سعت حتى بعد نجاحه في طرد الشريف حسين من الحجاز إلى تقليص حجمه إلى حد كبير. وتكمن المصالح البريطانية في رأي فؤاد حمزة في المحافظة على علاقات طيبة مع الملك عبدالعزيز، وضمان أمن طرق الحجيج والمواصلات، وحرية استعمال ساحل الأحساء لأغراض الطيران، ومحاربة الدعاية البلشفية في المنطقة.

أما الأمور التي تهم الملك عبدالعزيز فهي خط سكة حديد الحجاز، وتبعية العقبة ومعان، وتعاون بريطانيا في حصوله على أموال من مؤسسات الأوقاف الإسلامية في البلاد الخاضعة لسيطرتها، والنمو الاقتصادي، وأمن الحجيج الذي يتطلب المساعدة المالية، وحسن معاملته من قبل الدول المجاورة الخاضعة للنفوذ البريطاني. كما شدد فؤاد حمزة على حاجة راين إلى كسب ود الملك عبدالعزيز مجددا، وهو أمر دحضه راين نظرا لأن الأشخاص لا وزن لهم يذكر في الدبلوماسية العالمية. واقترح فؤاد حمزة أن يوجه راين أي اتصالات في المستقبل إليه شخصيا بدلا من الملك.

**RSA 4.07: 446-49* ****RSA 4.12: 690-93***

#FO 371/16022

1931/06/15
FO 371/15295 (3)

رسالة من بيك F. G. Peak آمر الفيلق العربي إلى رئيس وزراء إمارة شرقي الأردن، مؤرخة في ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٣١م، وهي طي رسالة من جون تشانسلر Sir John Chancellor المفوض السامي البـريطاني على إمارة شرقي الأردن إلى اللورد باسفيلد A. C. C Passfield، مؤرخة في القدس في ٢٠ يونيو ١٩٣١م.

تتناول الرسالة الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٣ يونيو بين الشيخ عبدالعزيز بن زيد وجون جلـوب Captain John Glubb بشأن تـسوية قضية الغارات بين إمارة شرقي الأردن ومملكة الحجاز ونجد، ويورد بـيك أن عبدالعزيز بن زيد وجلوب نـاقشا العديد مـن الموضوعات التي تضمنت الحاجة إلى تعـويض من نهبت ممتلكاتهم، والتعاون الوثيق بين شرقي الأردن ومملكة الحجاز ونجد، وإعادة المنهوبات بشكل فوري، وطريقة تحديد المطالبات، ودفع ديات القتلى، ومسـألة حسم عمولة من المنهوبات المعادة. ويشير بيك إلى أن عبدالعزيز بن زيد وافق على كل المقـترحات بيد أنه ذكر أنه لا يملك صلاحيات إبرام اتفاقيات دون الـرجوع إلى الملك عبدالعزيز آل سعود، كما أنه وافق على تسوية الغارات التي شنت بين ١ فبرايـر (شباط) و٣ يونيو ١٩٣١م غير أنه قال مجددا بأنه لا يملك صلاحيات تنفـيذ هذه التسوية، وحول الغارات بين ١ أغسطس (آب) ١٩٣٠م و١ فبراير ١٩٣١م تقول الوثـيقة إن وفد نجد عبر عن الشك في إمكانية تصفيتها حيث إنها وقعت منذ زمن يعتبر طويلا، ويرى بيك أن من الأفضل لسلام الحدود نسيان تلك المطالبات والتركيز عـلى التعاون في المستقبـل. ويذكر بيك أن جلوب اقترح إعطاء قبائل الحويطات مبلغ ستة آلاف جنيه إسترليني غير أن بيك لا يوافق على ذلك. ويقول بيك إن وفد حكومة الحجاز ونجد قال إن حكومته لن تتوقف عن جمع الزكاة من القبائل غير الحجازية النجدية عندما تكون على أراضي مملكة الحجاز ونجد.

***ABD 7.2.6: 529-31** *RSA 4.07: 405-07*

1931/06/12-15
FO 371/15292 (2)

مقتطفان من الصحافة العراقية في يومي ١٢ و١٥ يونيو (حزيران) ١٩٣١م.

المقتطف الأول من عدد صحيفة «صدى العهد» الصادر في ١٢ يونيو ويتضمن مقابلة صحفية أجراها مراسل صحيفة «النداء» البيروتية مع نوري السعيد تحدث فيها عن التحالف العربي وموقف كل من الملك عبدالعزيز آل سعود وإمام اليمن منه، حيث علق نوري السعيد على ما نسب إلى الملك عبدالعزيز من أنه لا يعرف عن هذا التحالف أكثر مما نشر في الصحف قائلا إن الملك عبدالعزيز كان مسرورا بالمباحثات التي أجريت معه ومتفقا مع العراقيين. وذكر نوري السعيد أن التحالف لا يمثل رغبات المغالين في المطالبة بالوحدة العربية بل يهدف إلى تحسين العلاقات بين الدول العربية المتجاورة. وحول

ما قيل من أن فكرة التحالف جاءت بوحي من المصالح البريطانية الإمبريالية أكد نوري السعيد حسن نية المشاركين في مشروع التحالف ونفى أن يكون بوحي بريطاني.

والمقتطف الثاني من عدد صحيفة «الاستقلال» الصادر في ١٥ يونيو وهو ينفي أن يكون نوري السعيد قد أجرى مقابلة صحفية أثناء مروره في سورية.

1931/06/16
FO 371/15299 (4)

محضر للمحادثات التي جرت بين فؤاد حمزة وأندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفوض البريطاني في جدة بتاريخ ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٣١م، مرفق طي رسالة من راين إلى آرثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٠ يونيو.

يقول المحضر إن فؤاد حمزة زار راين مرة أخرى بتاريخ ١٦ يونيو لاستكمال محادثتهما التي جرت في ١٣ منه، فقد عاد فؤاد حمزة ومعه رد الملك بشأن خط سكة حديد الحجاز، الذي يذكر راين أنه سيتحدث عنه بصورة منفصلة. كما طلب بعض التعديلات على مسودة محضر الجلسة الأولى من مباحثاتهما وذلك بإضافة نقطتين إحداهما أن فؤاد حمزة كان يتصرف حسب اجتهاده الخاص عندما اقترح تحالفا مع بريطانيا، والأخرى أن الملك عبدالعزيز يحمل مشاعر الود تجاه بريطانيا. وقد أخبر راين فؤاد حمزة أن بريطانيا لا تقصد أي تطويق للمملكة، وأن صداقتها مع الهاشميين لا تعني عداءها للملك، وأن الاستقرار الذي حققه البريطانيون نتيجة نفوذهم هو في صالح المنطقة حتى لو بقيت بعض نقاط الخلاف.

ووافق راين على النقاط الأربع الأولى من تحليل فؤاد حمزة للمصالح البريطانية منوها أن الإنجاز الكبير الذي حققه الملك عبدالعزيز هو توطيد أمن الحجاج ووافق بتحفظ على مسألتي الطيران والدعاية السياسية البلشفية. ولم يتحدث راين بتفصيل عن الطرق التي ذكر فؤاد حمزة أن بريطانيا يمكنها مساعدة الملك عبدالعزيز بها. وأشار راين إلى عدم التطرق لموضوع معان والعقبة منذ قدومه إلى جدة، وإلى أن فؤاد حمزة تحدث عن شؤون الخليج التي كان مقررا مناقشتها في العام السابق لولا حادثة بسكو Biscoe. وقال راين إن حكومته حريصة على أن تبحث هذه المسائل مع بسكو. كما أشار إلى أن الملك عبدالعزيز بحث موضوع الأوقاف الإسلامية مع جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton عام ١٩٢٧م. وحول المساعدات، أقر راين أن حكومته ساعدت الملك عبدالعزيز والملك حسين بن علي في الماضي لكن ذلك كان بسبب ظروف الحرب، أما الآن فإن على كل دولة أن تعتمد على نفسها وتطور مواردها، وقال إن احتمال الحصول على مساعدة مالية بريطانية ضعيف.

***RSA 4.12: 693-96***